

جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي

معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدّين



أثر تولّي القضاء على ضبط الراوي

القاضي شريك بن عبد الله – أنموذجا –

– دراسة نظرية تطبيقية –

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلّبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية

ـ تخصص: الحديث وعلومه.

الطالبة: نفيسة رقيق

المشرف: الأستاذ الدكتور: يوسف عبد اللاوي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
مصطفى حميداتو	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي	رئيسا
يوسف عبد اللاوي	الأستاذ الدكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي	مشرفا ومقررا
يوسف تريعة	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 1438هـ ـ 1439هـ/2017م ـ2018م


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى أمي وأبي الغاليين اللذين لهما الفضل بعد الله تعالى، في إتمام دراستي .

إلى أساتذتي المحترمين الذين وقفوا إلى جانبي خلال دراستي الجامعية، وقدموا كلّ ما عندهم لنصل إلى ما نحن فيه الآن .

إلى إخوتي الذين وقفوا معي وشجعوني لإكمال بحثي .

إلى زملائي في الجامعة الذين ساعدوني ووقفوا بجانبي في مشواري الجامعي .

إلى معهد العلوم الإسلامية بجامعة الوادي والعاملين فيه.

أهدي إليكم هذا البحث المتواضع، سائلة المولى عزّ وجلّ أن يكون عملي خالصا لوجهه الكريم.

شكر وعرفان

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسّلام على أشرف المرسلين، سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فالحمد والشكر لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث المتواضع، فلك الحمد يا ربنا حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك، ومهما قلت فسأبقى مقصّرة في حقّه سبحانه وتعالى .

وأتقدّم بالشكر الجزيل إلى شيخنا وأستاذنا فضيلة الدكتور: يوسف عبد اللاوي ـ حفظه الله ـ الذي شرّفني بقبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى ما قدّم لي من توجيهات، وإعانته لي على إتمام هذه المذكرة، وأشكره على معاملته الطيبة و على الثقة الكبيرة التي منحني إيّاها، فأسأل الله عزّ وجلّ أن يجعل ما قدّمه في ميزان حسناته، وأن يجزيه عنّا خير الجزاء .

كما أتوجه بالشكر إلى وَالِدَّيَّ العزيزين اللذين أعانوني بالدعاء وأشكرهم على تشجيعهم لي على إتمام هذا البحث، فلهم مني كلّ الاحترام والتقدير، والله أسأل أنْ يجزيهم عنّا خير الجزاء

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي بمعهد العلوم الإسلامية على تقديمهم النصح لي ولجميع الطلبة خلال إنجاز هذه المذكرة، وعلى ما قدموه لنا خلال سنوات الدراسة .

كما أشكر إخواني وأخواتي الذين رافقونا خلال سنوات الدراسة، ولن أنسى ما قدموه لنا من مساعدات، أسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء.

وفي الختام أسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا ويسدد خطانا إنّه ولّي ذلك والقادر عليه.

و آخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

ملخّص البحث

لقد تضمّن هذا البحث علما من علوم الحديث؛ وهو علم الجرح والتعديل، حيث ركز على مسألة مهمّة في الجرح والتعديل وهي مسألة ضبط الراوي.

حيث تبيّن في البحث مفهوم الضبط: وهو أن يكون الراوي للحديث: حافظا إنْ حدّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إنْ حدّث من كتابه.

كما تضمّن البحث الأمور التي كانت سببا في اختلال الضبط، وذكرنا جملة من الأسباب، من بينها تولّي منصب القضاء، كما تناول البحث ذكر الروّاة الذين اشتغلوا به، ومنهم القاضي شريك بن عبد الله، ودراسة بعض مروياته التي وردت في الكتب الستّة، وتأثير تولّي القضاء على هذه المرويات.

Research Summary

This research included a science of Hadith، a science of wound and modification (**el-djorh wa taadil**)، where he focused on the important issue in the wound and modification is the matter of tuning the narrator .

Where the research shows the concept of control: is to be the narrator of Hadith: memorizing of what he talks from his memory، adjusting his book if he talks from his book .

The research also included thing that were the cause of the imbalance of control، and mentioned a number of reason، including the assumption of the judiciary. The study also mentioned the narrators who worked in it، including Judge Shrek bin Abdullah، and study some of his contents mentioned in the six books and the effect of judge job on these containers .


مقدمة

مقدمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي، وأشهد أن لا إله إلاّ الله، وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّدا عبده ورسوله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ أمّا بعد:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾
آل عمران: ـ 102 ـ

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ النساء: 2 ـ

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ الأحزاب: 70 – 71

فإنّ أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي سيّدنا محمّد ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وشرّ الأمور محدثاتها، وكلّ محدثة بدعة، وكلّ بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة في النّار، أمّا بعد:

فالحمد لله الذي جعلنا من أمّة التوحيد، والحمد لله أن بعث لنا محمّدا صلّى الله عليه وسلّم مبشّرا ونذيرا، والحمد لله الذي جعل سلفنا هم من الصحابة والتابعين، الذين بلغوا الدّين أحسن تبليغ، فكانوا القدوة لنا بعد النبي صلّى الله عليه وسلّم ولم يكونوا مبلّغين فقط، وإنّما كانوا مدافعين عنه وعن سنّة النبي صلّى الله عليه وسلّم، فلقد سخّرهم الله تعالى لحماية هذا الدّين الذي جاء إلينا من خلالهم، ولولاهم لكانت السنّة لعبة بين أيدي المبتدعة ومنذ وفاة النبي صلّى الله عليه وسلّم وهم يجاهدون في سبيل الحفاظ عليها وعلى أحاديث الرسول صلّى الله عليه وسلّم، من أن يدخلها ما ليس منها، وخير دليل على ذلك كتبهم التي بيّنت أحوال الروّاة جرحا وتعديلا، وتوثيقا وتضعيفا، وممّن يجوز الرواية عنهم ممّن لا يجوز، إلى غير ذلك من القواعد والأسس والمسائل التي وضعوها في كتب الجرح والتعديل، ومن هذه المسائل مسألة ضبط الراوي الذي هو شرط من شروط الحديث الصحيح، وأيُّ خلل يطرأ على الشرط فإنّ الحديث يكون دون مرتبة الصحيح، والأمور التي تكون سببًا في اختلال الضبط كثيرة، من بينها

تولّي منصب القضاء، وكثير هم الروّاة الذين اشتغلوا بهذا المنصب فاختلّ ضبطهم وضعفوا، ومثال على ذلك القاضي شريك بن عبد الله النخعي الذي اختلّ ضبطه منذ تولّيه منصب

القضاء، والذي كان موضوع الدراسة في هذا البحث، حيث سنتعرّف فيه على أثر تولّي القضاء على ضبط الراوي، بالاعتماد على كتب الجرح والتعديل، وكتب التراجم والطبقات، وكتب السّير والأعلام .

أولاً: الإشكالية

إنّ الكثير من المحدّثين هم الذين اشتغلوا بالقضاء إلى جانب التحديث، لكنّ دراستنا ستقتصر على القاضي شريك بن عبد الله النخعي، وأثر تولّي القضاء على ضبطه، ومنه نستعرض التساؤلات التالية:

ـ ما هي أسباب اختلال الضبط ؟

ـ ما هو موقف المحدّثين من مهنة القضاء ؟

ـ ما هو أثر تولّي القضاء على ضبط الراوي؟

ـ وهل شريك بن عبد الله اختلّ ضبطه بسب القضاء فقط، أم هناك أسباب أخرى؟ وكيف تعامل أئمة الحديث مع مروياته بعد تولّيه منصب القضاء؟

ثانيا: عنوان البحث

" أثر تولّي القضاء على ضبط الراوي، القاضي شريك بن عبد الله ـ أنموذجا ـ دراسة نظرية تطبيقية "

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأسباب موضوعية .

1/ الأسباب الذّاتية:

ـ كون الموضوع يخدم فرعا من فروع التخصص تخصص علم الحديث .

ـ الرغبة في دراسة موضوع في علم الجرح والتعديل .

ـ الرغبة في دراسة أسباب اختلال الضبط عند الراوي.

2/ الأسباب الموضوعية

ـ إعطاء فكرة عن كيفية تأثير تولّي القضاء على ضبط الراوي ومروياته .

ـ الحاجة لبيان جهود أئمة الحديث في خدمة السنّة النبوية خاصة في عصر كثرت فيه البدع .

ـ تقديم مادة علمية تساعد الطلبة في بحوثهم المستقبلية في تخصص الحديث وعلومه .

ـ إثراء مكتبة معهد العلوم الإسلامية بمادة علمية جديدة .

رابعا: أهمّية البحث

تكمن أهمّية البحث في ما يلي:

ـ التطرّق إلى موضوع في علم الجرح والتعديل الذي هو ثمرة التصحيح والتضعيف .

ـ بيان أثر تولّي منصب القضاء على الراوي ومروياته .

ـ التعرّف على موقف المحدّثين من مهنة القضاء .

خامسا: أهداف البحث

ـ معرفة جهود علماء الجرح والتعديل في خدمة السنّة النبوية .

ـ معرفة بعض الروّاة الذين اشتغلوا بالقضاء وبيان حالهم .

ـ معرفة كيفية تعامل أئمة الحديث لمرويات القاضي شريك بعد تولّيه القضاء .

سادسا: آفاق البحث

يؤمل من خلال دراسة هذا الموضوع أن يعرف مدى اهتمام العلماء، خاصة علماء الجرح والتعديل بالسنّة النبوية المطهرة .

سابعا: الدراسات السابقة

بفضل الله وجدت بعض الدراسات التي تتحدّث عن موضوع الدراسة بشكل عام، ولقد استفدت منها كثيرا في جزئيات بحثي هذا، وهي:

الدراسة الأولى: " سوء الحفظ وأثره في قبول الحديث ـ دراسة تأصيلية تطبيقية" رسالة ماجستير في الحديث وعلومه، كلّية الشريعة جامعة دمشق، للطالب أحمد بكري الطاهر، وإشراف الدكتور: نصّار نصار، حيث تطرّق الطالب في بحثه إلى أهمّية الضبط في قبول الرواية، وذكر أسباب سوء ضبط الراوي، وهذه الدراسة تتفق مع دراستي في بيان أهمية الضبط في الرواية، ومعرفة أسباب اختلال ضبط الراوي، وتختلف كون دراستي اختصت في معرفة تأثير تولّي القضاء على ضبط الراوي ودراسة بعض مروياته .

الدراسة الثانية: " مرويات شريك القاضي في الكتب الستّة، جمعًا وتخريجًا ودراسةً " رسالة ماجستير في الحديث وعلومه، كلّية أصول الدين بالجامعة الإسلامية ـ غزّة ـ فلسطين، للطالب إبراهيم أحمد عامر الكرد، وإشراف الدكتور طالب حمّاد خليل أبو شعر، حيث تناول الباحث في دراسته مرويات القاضي شريك الواردة في الكتب الستّة، وبيان الروّاة عنه قبل اختلاطه وبعده، ومعرفة الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، واختلاف النقّاد في جرحه وتعديله،

وتتفق هذه الدراسة مع موضوع بحثي في الجزء التطبيقي خاصة في دراسة مرويات القاضي شريك وتخريجها والحكم عليها، وتختلف عنها في إيراد بعض النماذج .

ثامنا: المنهج المتّبع

ولقد اعتمدت في بحثي هذا على منهجين في الدراسة، وهما:

المنهج الاستقرائي: وذلك بجمع الكتب التي تخدم الموضوع واستقراء جزئي للكتب التي عنيت بأقوال النقّاد في الحكم على الروّاة، والكتب التي عنيت بشرح الأحاديث التي وردت في البحث والحكم عليها .

المنهج التحليلي: وذلك بإيراد الأحاديث التي جمعت من الكتب الستة وتخريجها والحكم عليها من خلال أقوال أئمة الحديث، وتحليل هذه الأقوال ووضعها في خدمة الموضوع خاصّة في الجزء التطبيقي .

منهجية البحث:

أمّا بالنسبة للأحاديث التي وردت في الجزء النظري فإنّي قمت بتخريجها من الصحيحين فقط، ولم أذكر الحكم عليها، وما لم يذكر في الصحيحين فقد قمت بتخريجها والحكم عليها، أمّا في الجانب التطبيقي فإنّي قمت بتخريج أحاديث القاضي شريك من الصحيحين والكتب الستّة وغيرها، والحكم عليها.

وأمّا بالنسبة في الحكم على الأحاديث في الجانب التطبيقي، فإنّي قمت بإيراد حكم على الحديث الذي ورد في الكتاب إنْ وجد، وإيراد حكم عام على الحديث.

وأمّا بالنسبة في ترجمة الأعلام فإنّي ذكرت اسم العلم، وبعض شيوخه وتلاميذه، وبعض أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه.

تاسعًا: صعوبات البحث

لابد لأيُّ بحث من وجود بعض الصعوبات فيه، خاصّة في البداية، وهي:

- ضيق الوقت المخصص لإنجاز المذكرة، خاصّة وأنّ الموضوع فيه بعض التوسّعات .

- صعوبة الخوض في علم الجرح والتعديل فهو علم يحتاج إلى تحقيق وتدقيق وجهد ووقت .

عاشرًا: خطة البحث:

ولقد أنجزت هذا البحث وفق خطة مكوّنة من مقدّمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وهي كالآتي:

المبحث الأول: وفيه مفاهيم تتعلّق بالبحث، وهو على ثلاثة مطالب

المطلب الأول: تعريف القضاء لغة واصطلاحا

المطلب الثاني: تعريف الضبط وأنواعه

المطلب الثالث: أسباب اختلال الضبط

المبحث الثاني: أثر مهنة القضاء على ضبط من اشتغل بها من الروّاة، وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: موقف المحدّثين من مهنة القضاء

المطلب الثاني: نماذج من روّاة الأحاديث الذين اشتغلوا بالقضاء

المطلب الثالث: ترجمة القاضي شريك بن عبد الله النخعي

المبحث الثالث: نماذج تطبيقية من أحاديث شريك القاضي في الكتب الستّة ـ دراسة نقدية ـ وفيه مطلبين

المطلب الأول: نماذج من مرويات القاضي شريك بن عبد الله من الصحيحين

ـ صحيح البخاري ـ صحيح مسلم ـ

المطلب الثاني: نماذج من مرويات القاضي شريك بن عبد الله من السنن الأربعة

ـ سنن أبو داود ـ سنن الترمذي ـ سنن النسائي (المجتبى) ـ سنن ابن ماجه ـ

الخاتمة: وفيها ذكرت أهمّ النتائج التي توصلت إليها في البحث، وذكرت بعض التوصيات التي يمكن أن تفيد طالب علم الحديث، وكلّ من يرغب في هذا العلم .

المبحث الأول:

مفاهيم تتعلّق بالبحث

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف القضاء

المطلب الثاني: تعريف الضبط وأنواعه

المطلب الثالث: أسباب اختلال الضبط

المبحث الأول : مفاهيم تتعلق بالبحث

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى معرفة مصطلحات تساعد على فهم محتوى الدراسة، من شرح للمصطلحات، كمفهوم القضاء والضبط وأنواعه وغيرها .

المطلب الأول : تعريف القضاء لغة واصطلاحا

الفرع الأول: تعريف القضاء لغة

القضاء في اللغة على عدة معان بيانها كالتالي :

القضاء من الفعل قَضِيَ القاف، والضاد، والحرف المعتل أصل صحيح، يدّل على إحكام أمر وإتقانه وإنفاذه لجهته، والقضاء الحكم، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ ۝٧٢﴾ طه:71

ولذلك سُمِّيَ القاضي قاضِياً، لأنّه يُحْكِمُ الأحكام ويُنْفِذُهَا، وسُمِّيَتْ المنِيّة قَضَاءً؛ لأنّه أمر ينفذ في ابن آدم وغيره من الخلق .[1]

---

1 .كتاب مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت 395 هـ) ج99/5، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للنشر، ط/ 1399هـ/1979م .

والقضاء: الحَتْمُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ الإسراء -23-

قال مجاهد: (وقضى): يعني: وصّى .[1]

وقضى عَلَيه عَهْداً : أَوْصَاهُ وأَنْفَذَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ الإسراء -4.

أي: عهدنا، وقال الفراء: معنى وقضينا: أعلمنا .[2]

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾ طه: -114-

أي: من قبل أن يُبَيّن لك بيانه، والقاضية: الموت، وقد قضى، قَضَاءً، وقَضِيَ عليه، ومنه قول الشاعر :

"تَحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِها مِنْ صَبَابَةٍ . . . وأُخْفِي الذِي لولا الأَسَى لَقَضَانِي"[3]

يعني: قضى عليه، وقَضَى الغَرِيمُ دَيْنَهُ قَضَاءً : أَدّاهُ إِلَيهِ ، واسْتَقْضَاهُ: طَلَبَ إِلَيه أنْ يَقْضِيَهُ، وَتَقَاضَاهُ الدَّيْنَ: قَبِضَهُ مِنْهُ، وقَضَى وَطَرَهُ : أَتمَّه وبَلَغَهُ ، وانْقِضَاءُ الشَّيءِ وتَقَضِّيهِ : فَنَاؤُهُ وانْصِرَامُه ، والقُضَاةُ: الجِلْدَةُ الرَقِيقَة التي تكون على وجه الصّبِي حِينَ يُوْلَد .[4]

---

1 تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت774هـ) ت: سامي بن محمّد سلامة، دار طيبة، ط1420/2هـ/1999م .

2 ـ معاني القرآن لأبي زكريا يحي بن زياد الديلمي، الفراء (ت:207هـ)، ت:أحمد يوسف النجاتي،محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية ـ مصر، ط1 .

3 ـ هذا البيت من قصيدة (خَلِيلَيَّ من عَلْيَا هلال بن عامر) للشّاعر عُرْوَةَ بن حِزَام بن مُهَاصِر بن ضبّة من بني عُذْرَة توفي سنة ثلاثين للهجرة في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه (ينظر: ديوان عروة بن حزام، دراسة وتحقيق أحمد عكيدي ص7، الهيئة العامة السورية للكتاب ـ دمشق ـ 2014م) .

4.كتاب المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت458هـ) ج6ص482 ـ 484، ت: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط1421/1هـ/2000م .

وقال ابن منظور: قضى: القضاء: الحُكْمُ، وأصله: قَضَايْ لأنه مِن قَضَيْتُ، إلاّ أنّ اليَاء لما جاءت بعد الألف هُمِزَتْ، والجمع أَقْضِيَة والقَضِيّة مثله، والجمع قَضَايَا على وزن فعالى،

قال أبو بكر[1]: قال أهل الحجاز : القَاضِي معناه في اللغة: القَاطِعُ للأمور المحْكِمُ لها، واسْتُقْضِيَ فلان أي: جُعِلَ قَاضِياً يحكم بين النّاس، وقضى الأمير قَاضِياً: كما تقول: أمر أميراً، وتقول: قَضَى بَينَهم قَضِيَةً وقَضَايَا، والقَضَايَا: الأَحْكَام، وَاحِدَتُهَا قَضِيَة، وفي صُلْحِ الحديبية « هَذَا مَا قَاضَى عَلِيهِ مُحَمَّدٌ بن عَبدُ الله »[2] صلى الله عليه وسلّم،

هُوَ فاعَلَ مِنَ القَضاء: الفَصْلِ والحُكْم لأَنّه كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهل مَكَّةَ، وَقَدْ تَكَرَّرَ فِي الْحَدِيثِ ذِكْرُ القَضاء، وأَصله القَطْع وَالْفَصْلُ، يقال: قَضَى يَقْضِي قَضَاءً، فهو قَاضٍ إذا حكم وفَصَل، وقضاء الشَّيء: إِحْكَامُهُ، وإِمْضَاؤُهُ، والفَرَاغ منه، فيكون بمعنى الخلق، وقال الزهري: القضاء في اللغة على وجوه: مرجعها إلى انْقِطَاعِ الشّيء وتمامه، وكل ما أُحْكِمَ عمله، أو أُتِم، أو خُتِمَ، أو أُدِّيَ أَدَاءً، أو أُوجِبَ، أو أُعْلِم، أو أُنْفِذ، أو أُمْضِي: فقد قُضِيَ . قال: وقد جاءت هذه الوجوه كلّها في الحديث، ومنه القضاء المقرون بالقَدَر؛ والمراد بالقدر بالتقدير وبالقضاء الخلق، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ فصلت ـ21ـ

---

1 ـ هو أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن دريد الأزدي البصري، شاعر ولغوي، صاحب كتاب جمهرة اللغة، توفي 321هـ، (ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان،ج4ص323، وسير أعلام النبلاء للذهبي، ج15ص96) .

2 ـ أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الصلح، باب كيف يُكْتَبُ "هذا ما صالح فلانٌ بنُ فلانٍ فلانَ بنَ فلانٍ"، وإنْ لَمْ ينسبه إلى قبيلته أو نسبه؛ ح رقم (2699)؛ ج3ص184، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة للنشر، ط1/ 1422هـ .

وأخرجه كذلك في كتاب الجزية، باب المصالحة على ثلاثة أيام أو وقت معلوم، ح رقم (3184)، ج4ص103؛

وأخرجه كذلك في كتاب المغازي، باب عمرة القضاء، ح رقم (4251)، ج5ص141 .

أَي: فَخَلَقَهُنَّ وعَمِلهن وَصَنَعَهُنَّ وقطَعَهن وأَحكم خَلْقَهُنَّ، وَالْقَضَاءُ بِمَعْنَى الْعَمَلِ، وَيَكُونُ بِمَعْنَى الصُّنْعِ وَالتَّقْدِيرِ .[1]

الفرع الثاني : القضاء في الاصطلاح

بعد بيان مفهوم القضاء من الناحية اللغوية نأتي لتبيين مفهومه من الناحية الاصطلاحية، وسنذكر تعريفات لعلماء المذاهب الأربعة، بهدف معرفة نقطة اتفاقهم، واختلافهم في تحديد مفهوم القضاء شرعا وهي كالتالي :

أولاً القضاء عند الحنفية: هو فصل الخصومات وقطع المنازعات .[2]

ثانيًا عند المالكية: هو الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام، وقال ابن عرفة : القضاء صفة حكمية توجب لموصوفها نفوذ حكمه الشرعي ولو بتعديل أو تجريح، لا في عموم مصالح المسلمين فيخرج بذلك التحكيم، وولاية الشرطة، والإمامة، وقول بعضهم: هو الفصل بين الخصمين واضح قصوره .[3]

ثالثًا عند الشافعية: قال الرملي الشافعي: هو إلزام من له الإلزام بحكم الشرع، فخرج الإفتاء والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع .[4]

---

1 ـ كتاب لسان العرب لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت711هـ) ، ج15ص186، دار صادر ـ بيروت، ط3/ 1414هـ .

2 ـ كتاب رد المحتار على الدر المختار لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت1252هـ) ج5ص352، دار الفكر . بيروت . ط2/1412هـ/1992م .

3 ـ منح الجليل شرح مختصر خليل لمحمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبد الله المالكي (ت1299هـ) ج8 ص255 دار الفكر . بيروت . 1409هـ /1989م .

4 ـ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي(ت1004هـ) ج8ص235، دار الفكر بيروت، آخر طبعة: 1404هـ /1984م .

رابعا: وجاء في تعريف الحنابلة للقضاء قول البهوتي الحنبلي: وهو أي: القضاء: الإلزام بالحكم الشرعي وفصل الخصومات، والحُكْمُ إنشاءٌ لذلك الإلزام إن كان فيه إلزام، أو الإباحة والإطلاق إن كان الحكم في الإباحة .[1]

ومنشأ الاختلاف بين أهل العلم في تعريف القضاء راجع إلى مراعاة المعنى اللغوي، وهل هو منصب أو وظيفة ؟ وهو ما يفهم من التعبير عنه بأنّه صفة عند المالكية وولاية عند الشافعية، أو هو الحكم الصادر عن القاضي وهو ما يفهم من بقيّة الأقوال ؟ وهل يختص بالفصل بين الخصوم فقط، أو يدخل فيه بعض الحقوق العامّة للمسلمين ؟

الترجيح:

وجوابًا على ذلك: أنّ الأصل في القضاء هو الفصل بين الخصوم، سواءً كان المراد به في كتب الفقه: منصب القضاء أو الحكم نفسه، وأمّا زيادة على ذلك فهو ليس من عمل القاضي، وإنّما من باب النيابة عمّن عليه القيام بذلك .[2]

1 . كتاب كشاف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلي(ت1051هـ)، ج6ص285، دار الكتب العلمية .

2 ـ ينظر: الأحاديث الواردة في القضاء (ص10و11): رسالة مقدّمة للحصول على درجة الماجستير في الحديث، للطالب سعيد محمّد المري، إشراف: د شرف القضاة، كلية الدراسات العليا ـ الجامعة الأردنية ـ نيسان (أبريل) 2002 .

المطلب الثاني : تعريف الضبط وأنواعه

وفيه سنتطرق إلى معرفة مفهوم الضبط في اللغة والاصطلاح وبيان أنواعه .

الفرع الأول : تعريف الضبط لغة

الضّبْطُ كما عند ابن فارس: الضّاد والباء والطاء أصل صحيح، ضَبَطَ الشّيء ضَبْطاً .

والأضْبَطُ: الذي يعمل بيديه جميعا ، ويقال: ناقة ضَبْطَاء، قال الشاعر[1]:

عُذَافِرَةٌ[2] ضَبْطَاءُ تَخْدِي[3] كَأَنّهَا. . .فَنِيقٌ[4] غَدَا يَحْوِي السَّوَامَ [5] السَّوَارِحَا [6] [7]

أي: ناقة قوية .

1 ـ هو معن بن أوس المزني الشاعر المشهور، من مخضرمي الجاهليّة والإسلام عمّر إلى زمن ابن الزبير، كان أشعر أهل الإسلام، صاحب القصيدة المعروفة بلاميّة العجم التي أولها: لعمري لا أدري وإنّي لأوجل ... على أيّنا تغدو المنيّة أوّل، (ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، ج6ص242) .

2 ـ عُذَافِرَة: عذفر: جَمَلٌ عُذافِرٌ وعَذَوْفَرٌ: صُلْبٌ عَظِيمٌ شَدِيدٌ، والأُنثى بِالْهَاءِ، والعُذافِرةُ النَّاقَةُ الْعَظِيمَةُ (ينظر: لسان العرب، ج4ص555) .

3 ـ تَخْدِي: خدى البعيرُ وَالْفَرَسُ يَخْدِي خَدْياً وخَدَياناً، فَهُوَ خادٍ: أَسرع وزجَّ بِقَوائِمِه (ينظر: لسان العرب، ج14ص224) .

4 ـ فَنِيقُ: والجمع فُنُقُ وأفناق، أي جمل فحل مكرم لا يركب لكرامته على أهله (ينظر: لسان العرب، ج10ص313).

5 ـ السَّوام: السائمة: هي الإبل الراعية، أو هي كل إبل تُرسَلُ تَرْعى ولا تُعلَف في الأصل (ينظر لسان العرب، ج12ص311) .

6 ـ السّوارحا: السَّارِحَةُ هي الإِبل وَالْغَنَمُ (ينظر: لسان العرب، ج2ص478) .

7 ـ مقاييس اللغة لابن فارس، المصدر السابق ج3ص387/386 .

الضّبط: هو لزوم الشَّيءِ وحَبْسُه، وضَبْطُ الشَّيءِ حِفْظُه بالحَزْم، والرجل الضّابط أي: الحَازِمُ والقوي الشّديد .[1]

ويقال : تَأَبَّطَهُ ثُمَّ تَضَبَّطَهُ؛ أي: أَخَذَهُ على حَبْسٍ وقَهْرٍ، وتَضَبَّطَتِ الضّأْنُ: نَالَتْ شّيئاً من الكَلأِ أو أسرعت في المرعى وقَوِيَت وسَمِنَت، وفلان لا يضبط عمله؛ أي: لا يقوم بما فُوِّضَ إليه، وهو لا يضبط قراءته أي: لا يُحْسِنُها، وكتاب مضبوط: إذا أصلح خلله، والضابطة: الماسكة والقاعدة، جمعه ضَوَابِط، ورجل ضابط للأمور: كثير الحفظ لها. [2]

---

1 لسان العرب لابن منظور المصدر السابق، ج7ص340 .

2 ـ تاج العروس من جواهر القاموس لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني أبو الفيض الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (ت1205هـ)، ج19ص439 / 443؛ ت: مجموعة من المحققين ، دار الهداية للنشر .

الفرع 2 : الضبط اصطلاحا

جاء في تعريف الضّبط عند علماء الحديث ما يلي:

قال الشافعي: أن يكون عاقلاً لما يحدّث به، عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممّن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى، لأنّه إذا حدّث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل به معناه، لم يَدْرِ لَعلّه يحيل الحلال إلى الحرام، فإذا أدّاه بحروفه فلم يَبْقَ وجه يُخَاف فيه إحالته الحديث، حافظا إن حدّث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدّث من كتابه .[1]

وقال الجرجاني: الضبط: أن يكون الراوي متيقظا غير مغفل، ولا سَاهٍ، ولا شَاكٍّ في حالتي التحمّل والأداء .[2]

وقال الكفوي في الكليات : الضبط في الاصطلاح هو : سماع الكلام كما يحق سماعه، ثم فهم معناه الذي أريد به، ثم حفظه ببذل مجهوده، والثبات عليه بمذاكراته إلى حين أدائه، وكمال الوقوف على معانيه الشرعية .[3]

1 ـ الرسالة لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي الشافعي (ت204هـ)، ص369، ت: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي للنشر ـ مصر ـ ط1/1358هـ/1940م.

2 ـ المختصر في أصول الحديث لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت816هـ) ص97، ت: علي زوين، مكتبة الرشد للنشر ـ الرياض ـ ط1/1407هـ .

3 ـ الكلّيات لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي الحنفي(ت1094هـ) ص579، ت: عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة للنشر ـ بيروت ـ

الفرع 3: أنواع الضبط

بعد معرفة مفهوم الضبط في اللغة والاصطلاح، نأتي إلى بيان أنواع الضبط كما نَصَّ عليها أئمة الحديث، فالضبط نوعان : ضبط صدر وضبط كتاب .

فأما ضبط الصدر: قال السّخاوي: هو الذي يثبت ما سمعه، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء .[1]

أي: أن يأتي بما سمع من شيوخه من حفظه، دون غلط أو نسيان، ويعرف ضبط الصدر:

1/ سبر مرويات الراوي ومقارنتها بمرويات غيره:

قال ابن الصلاح: يعرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر رواياته بروايات الثقاة المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة، ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه، والله أعلم.[2]

---

1. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسّخاوي المصدر السابق ج1ص28

2 ـ معرفة أنواع علوم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح لعثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح الشَّهْرَزُوري، (ت643هـ) ص106، ت: نور الدين عتر، دار الفكر ـ سوريا ـ دار الفكر المعاصر . بيروت . 1406هـ/1986م .

2/ اختبار الراوي وامتحانه: وذلك بشيئين:

التلقين: وهي أن يدفع إلى الراوي أحاديث ليست من حديثه أصلا، أو هي من حديثه لكن تم التصرف فيها، بالقلب فجعل إسناد هذا الحديث لمتن آخر، ومتنه لإسناد آخر، أو يتصرف فيه بالزيادة، والنقص، فإنْ أقر بها كما دفعت إليه على ما فيها من القلب والتصرف عرف انه غير حافظ، وإنْ خالف ما دفع إليه، عرف أنّه ضابط .[1]

المذاكرة : وهي موضوع بحث في مسألة فقهية، أو حديثيه، أو غير ذلك، بين اثنين أو أكثر بهدف مدارسة المحفوظ، وزيادة تثبيته، ومعرفة مدى حفظ الراوي، واكتشاف أخطائه .[2]

وهناك أمور كثير يعرف بها ضبط الصدر ممّا يمكن أن يفرد لها بحث بأكمله .

وأمّا ضبط الكتاب: فهو صونه له عن تطرق الخلل إليه، من حين سمع فيه إلى أن يؤدي.[3]

أي: صون كتابه من التّحريف، التبديل، والتصحيف، وحفظه من أن يدخل فيه ما ليس منه، كأن يكون له وراق سوء فيضعف بذلك، ويعرف ضبط كتب الروّاة بالنظر في أصولهم وكتبهم، وبالتنقيب عن مروياتهم[4] .

قال ابن حبان في سفيان بن وكيع بن الجراح: كان شَيخا فَاضلا صَدُوقًا، إلَّا أنّه ابتلي بورّاق سوء كان يدخل عليه الحديث، وكان يثق به فيجيب فيما يُقْرَأُ عليه وقيل له بعد ذلك في أشياء منها فلم يرجع، فَمِنْ أجل إصراره على ما قيل له استحقّ الترك .[5]

---

1 ـ ينظر كتاب الجرح والتعديل لإبراهيم بن عبد الله اللاحم، ص53، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية.

2 ـ ينظر المرجع السابق ص 62 ـ 63 .

3 فتح المغيث للسخاوي، المصدر السابق.

4 الجرح والتعديل للاحم المرجع السابق ص63 بتصرف .

5 ـ المجروحين لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي الدارميّ البستي السّجستاني (ت354هـ)، ج1ص359، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي للنشر ـ حلب ـ ط1/ 1396هـ .

وسئل الدارقطني عن أَحمد بن سلمان النَّجَّاد فَقَالَ: قد حَدَّث أَحمَد بن سلمان من كتابِ غيره بما لم يكن فِي أصوله .[1]

المطلب الثالث : أسباب اختلال الضبط

ذكرنا سابقا أنّ الضبط نوعان: ضبط صدر وهو استحضار الراوي ما حفظه أي أنْ يكون ضابطا لما يرويه، فإن طرأ على حفظ الراوي طارئ اختلّ ضبطه وردّت مروياته، أمّا ضبط الكتاب فهو صونه من الخلل والتحريف، فإنْ طرأ على الكتاب طارئ من حرق أو سرقة أو دفن أو غير ذلك، فإنّه لا يمكنه الرجوع إلى كتابه في روايته وبهذا يضعّف وتردّ مروياته، ومن الأمور التي تكون سببا في اختلال ضبط الراوي هي:

الفرع الأول: الاشتغال عن الحديث بغيره

لقد ضرب لنا علماؤنا من أئمة السلف أعظم الأمثلة وأسماها في طلب العلم والعمل، فكان الواحد منهم يطلب العلم إلى جانب علم أو عمل آخر في الطب أو الفلك أو القضاء أو الفقه، أو غير ذلك من العلوم وتجدهم يتقنون هذا وذاك،

لكنّ المشتغل بعلم الحديث يجد نفسه منكبًا عليه حفظا وتدوينا وشرحا، لا يكاد يخرج عنه إلى غيره، لكن هناك من جمع بين رواية الحديث وأعمال أخرى كالقضاء والعبادة والتفسير والسّير والمغازي وغيرها واستطاع التوفيق بينها، وربما كانت هذه العلوم سببًا في اختلال ضبط الراوي إنْ لم يتمّكن من ذلك، وخاصة أنّ علم الحديث يحتاج من المشتغل به تفرغاً للجهد والوقت، ومن هذه

1 ـ تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي، الخطيب، البغدادي (ت463هـ)، ج5ص309، ت: بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي للنشر ـ بيروت ـ ط1/1422هـ / 2002م .

الأعمال التي تكون سبباً في اختلال ضبط الراوي هي:

1ـ الانشغال بالعبادة :

هناك من الروّاة الذين انشغلوا بالعبادة عن ضبط الحديث فكثر الوهم في حديثهم، ولقد ذكر هذا الصنف من المحدثين ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي بقوله :

المشتغلون بالتعبد الذين يترك حديثهم على قسمين :

1ـ منهم من شغلته العبادة عن الحفظ فكثر الوهم في حديثه، فرفع الموقوف، ووصل المرسل، وهؤلاء مثل: أبان بن أبي عيّاش،[1]ويزيد الرقاشي.[2]

2 ـ ومنهم من كان يتعمد الوضع، كما ذكر عن أحمد بن محمد بن غالب غلام خليل [3]

وعن زكريا بن يحي الوقار المصري[4]. [5]

1ـ أَبَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ البَصريُّ، الزَّاهِدُ، رَوَى عَنْ: أَنَسٍ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وروى عنه: سُفْيَانُ الثَّوْرِيّ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: تَرَكَ النَّاسُ حَدِيثَهُ، توفي 140هـ (تاريخ الإسلام للذهبي ج3ص807) ـ باختصار وتصرّف ـ

2 ـ يَزِيدُ بْنُ أَبَانٍ الرَّقَاشِيُّ الزَّاهِدُ، أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ، روى عن: أنس بن مالك والحسن البصري، وروى عنه: قتادة والأوزاعي، وغيرهم، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: هُوَ خَيْرٌ مِنْ أَبَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، وَكَانَ أَحَدُ الْوُعَّاظِ الْبَكَّائِينَ، توفي 120هـ تقريبا (سير أعلام النبلاء للذهبي ج3ص561) ـ باختصار وتصرّف ـ

3 ـ أحمد بن محمد، أبو عبد الله الباهلي الْبَصْرِيُّ، الزاهد، المعروف بغلام خليل، حدَّث عن: قُرَّة بن حبيب، وسليمان الشاذكوني، وروى عنه: محمد بن مخلد، وابن السماك، وقال أبو حاتم: كان رجلًا صالحًا، لم يكن عندي ممّن يفتعل الحديث، توفي 275هـ (تاريخ الإسلام للذهبي ج6ص496) ـ باختصار وتصرّف ـ

4 ـ زكريا بن يحيى المصري أبو يحيى الوقار، حدّث عن ابن وهب، قيل: كان من الصلحاء العباد الفقهاء، وضعّفه ابن يونس وغيره، قال صالح جزرة: حدثنا زكريا الوقار وكان من الكذابين الكبار، توفي 254هـ، (ميزان الإعتدال للذهبي ج2ص77) ـ باختصار وتصرّف ـ

5 ـ شرح علل الترمذي لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت 795هـ)، ج1ص389، ت: د . همّام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، ط1/1407هـ/ 1987م .

وروى الخطيب في الكفاية ، عن يحي بن سعيد قال : ما رأيت الصالحين في شيء أشد فتنة منهم في الحديث .[1]

وروى الخطيب أيضا بإسناده عن وكيع وقد سأله رجل فقال له : يا أبا سفيان ! تعرف حديث سعيد بن عبيد الطائي عن الشعبي، في رجل حجّ عن غيره، ثم حجّ عن نفسه ؟ قال: من يرويه ؟ قال : وهب بن إسماعيل، قال: ذلك رجل صالح، وللحديث رجال.[2]

2_ الانشغال بالقضاء :

كان الانشغال بالقضاء من أسباب اختلال الضبط، لما فيه من مشقة على من يتولى هذه المهمة، فالقضاء كما تقدم هو مهمّة الفصل أو الحكم بين الناس وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وقد تولّى هذا المنصب الكثير من أهل العلم من الفقهاء والمحدثين، ولأهمية هذا المنصب نجدهم يصبون جهدهم ووقتهم فيه وكذلك من اشتغل بالحديث، لذا نجد أنّ من جمع بين تولّي القضاء ورواية الحديث ساء حفظه وتغيّر حاله، وما نقلته كتب التراجم والتاريخ خير مثال على ذلك، فنجد الكثير من القضاة الذين كُرِهت الرواية عنهم بعد تولّيهم القضاء لعدم ضبطهم في الحديث ومن هؤلاء :

أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى[3]

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم :سألت أبي عن ابن أبي ليلى فقال: محلّه الصدق، كان سيء الحفظ، شَغِلِ القضاء فساء حفظه، لا يتهم بشيء من الكذب، إنّما ينكر عليه كثرة الخطأ. يكتب حديثه

1 ـ كتاب الكفاية في علم الرواية لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، المعروف بالخطيب البغدادي (ت 463هـ)، ص158، ت: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة .

2 ـ المصدر السابق ص160 .

3 هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَنْصَارِيُّ، القاضي، الكوفي، وراوي للحديث توفي (148هـ)، (تاريخ الإسلام للذهبي ج3ص967) ـ باختصار وتصرّف ـ

ولا يحتج به، وقال أحمد بن حنبل: ابن أبي ليلى كان سيء الحفظ ، مضطرب الحديث، وكان فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه.[1]

وكذلك القاضي **شريك بن عبد الله النخعي الكوفي** [2]

كان ورعا، فقيها، شديدا على أهل البدع، ولقد أثنى عليه العلماء الأجلاء، إلاّ أن أحاديثه بعد تولّيه القضاء لم يأخذ بها، قال وكيع : ما كتبت عن شريك بعدما ولي القضاء فهو عندي على حدة .[3]

وقال أبو نعيم[4] : لم أكتب عنه بعد القضاء غير حديث واحد .[5]

وعن يحي القطان قال: أحدّث عن شريك أعجب إليّ من أن أحدّث عن موسى بن عبيدة[6] وضعّف شريكا، وقال: أتيته بالكوفة فأملى عليّ فإذا هو لا يدري .[7]

---

1 ـ كتاب الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، ابن أبي حاتم (ت 327هـ)، ج7ص322-323، مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ بحيدر آباد الدكن ـ الهند، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ ط1271/1هـ/ 1952م .

2 ـ ستأتي ترجمته بتوسع أكثر في المبحث الثاني إنْ شاء الله .

3 ـ سير أعلام النبلاء لشّمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت 748هـ)، ج8ص204، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1405/3هـ/1985م.

4 ـ هو عبد الرحمن بن هانئ بن سعيد الكوفي أبو نعيم النخعي سبط إبراهيم النخعي، صدوق له أغلاط، أفرط ابن معين فكذبه، وقال البخاري: هو في الأصل صدوق، من التاسعة توفي سنة211هـ، (تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني ص352) .

5 ـ سير أعلام النبلاء المصدر السابق، ج6ص204 .

6 ـ مُوسَى بن عُبَيدة بن الحارث الربذي أبو عبد العزيز المدني، رَوَى عَن: أبان بن صالح، وأيوب بن خالد، ورَوَى عَنه: روح بن عبادة، وسفيان الثوري، قال أحمد بن حنبل: لا تحلّ عندي الرواية عن موسى بن عبيدة، توفي 153هـ، (ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزّي ج29ص104-107) ـ باختصار وتصرّف ـ

7 ـ سير أعلام النبلاء للذهبي المصدر السابق، ج8ص206 ـ 207 .

وغيرهم من روّاة الحديث الذين اشتغلوا بالقضاء وكانت روايتهم للحديث ضعيفة، ممّا لا يسعنا ذكرهم في هذا الموضع، أمثال: علي بن مسهر قاضي الموصل، وحفص بن غياث قاضي الكوفة، وغيرهم .[1]

3- الانشغال بعلوم أخرى :

ليس القضاء والعبادة وحدهما ممن اشتغل بهما العلماء إلى جانب التحديث ، فهناك الانشغال بالفقه: فنجد الكثير من الفقهاء لا يضبطون في روايتهم للحديث .

قال ابن رجب: الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الانشغال به لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي، ولا يقيمون أسانيده ولا متونه ويخطئون في حفظ الأسانيد ويروون المتون بالمعنى ويخالفون الحفاظ في ألفاظه، وربّما يأتون بألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم.[2]

ومن هؤلاء: حماد بن أبي سليمان [3]، الحكم بن عتيبة [4]، وعبد الله بن نافع الصائغ [5] صاحب صاحب مالك، وغيرهم .[6]

---

1 ـ سيأتي ذكر رواة الأحاديث الذين اشتغلوا بالقضاء في المبحث الثاني إن شاء الله .

2 ـ شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي المصدر السابق ج2ص833 – 834 .

3 ـ حمّاد بن أَبي سلميان واسمه مسلم، الأشعري، أبو إسماعيل الكوفي الفقيه، روى عن إبراهيم النخعي، وروى عنه ابنه إسماعيل بن حمّاد، قال العجلي: ثقة، توفي 120هـ (انظر: تهذيب الكمال للمزّي ج7ص276) ـ باختصار وتصرّف ـ

4 ـ الحكم بن عتيبة أبو مُحَمَّدٍ الكندي، الكوفي، الفقيه، روى عن: عبد الرحمن بن أَبِي ليلى، وإبراهيم النخعي، وروى عنه: الأوزاعي، قال أحمد بن حنبل: هُوَ أفقه الناس فِي إبراهيم، توفي سنة114هـ (انظر: تاريخ الإسلام للذهبي ج3ص224) ـ باختصار وتصرّف ـ

5 ـ عبد الله بن نافع الصائغ، المدني، المخزوميّ، الفقيه، روى عن: مالك بن أنس وروى عنه: سحنون الفقيه، قال أحمد بن حنبل:كان صاحب رأي مالك، وكان يُفتي أهل المدينة، ولم يكن صاحب حديث، كان ضيقا فيه، توفي سنة 206هـ، (تاريخ الإسلام ج5ص103) ـ باختصار وتصرّف ـ

6 ـ شرح علل الترمذي المصدر نفسه، ج2 ص834 .

قال أبو حاتم الرازي: حمّاد صدوق، لا يحتج بحديثه، وهو مستقيم الفقه فإذا جاء الآثار شوش.[1]

وهناك من اشتغل بالتاريخ والمغازي، وهناك من اشتغل بالقراءات وتفسير القرآن، فردّت رواياتهم لعدم ضبطهم للحديث، والوقت لا يسع لذكرهم بالتفصيل .

1 ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم المصدر السابق ج3ص147 .

فرع 2 : ذهاب كتب الراوي واختلاطه:

تبين ممّا سبق أن من أسباب اختلال الضبط الانشغال عن الحديث بغيره ، وذكرنا جملة من الأمور التي كانت سببا في ردّ روايات المحدّثين ومن بينها : تولّي القضاء ، الانشغال بالعبادة ، الفقه وغيرها، ولكن هناك أمور أخرى كانت سببًا في اختلال ضبط الراوي؛ من بينها ذهاب الكتب التي كان يعتمدها الراوي في روايته للحديث فيختلط وبذلك يضعّف وتردّ مروياته ، ويكون ذلك بأمور هي:

1 ـ احتراق الكتب :

هناك الكثير من الرواة كان اعتمادهم الكبير في الرواية على كتبهم لسوء حفظهم فلمّا احترقت كتبهم لم يأخذ بحديثهم، لعدم ضبطهم للرواية ومن هؤلاء :

عبد الله بن لَهيعة الحضرمي المصري [1]:

قال أحمد بن حنبل: من كان مثل ابن لَهِيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه ! [2]

وقال أحمد بن صالح: كان ابن لهيعة صحيح الكتاب ، طلاّباً للعلم . [3]

وقال زيد بن الحُبَاب: قال سفيان الثوري: عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع . [4]

---

1 ـ هو القاضي عبد الله بن لهيعة الحضرمي، المصري، محدّث ديار مصر مع الليث، سمع من: عمرو بن دينار، وعطاء بن أبي رباح وغيرهم، وروى عنه: الأوزاعي وشعبة، توفي بمصر سنة 174هـ، (انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ج8ص11، وتاريخ الإسلام ج4ص668) ـ باختصار وتصرّف ـ

2 ـ سير أعلام النبلاء للذهبي المصدر السابق ج8 ص13 .

3 ـ سير أعلام النبلاء المصدر نفسه، ج8 ص13 .

4 ـ المصدر السابق نفسه، ج8 ص13 .

وقال عثمان بن صالح السهميُّ: احترقت داره وكتبه وسلمت أصوله، كتَبْتُ كتاب عِمَارة بن غُزَّيَّة [1] من أصله، وقال يحي القطان وجماعة: ضعيف .[2]

قال أبو زُرْعة: لا يحتج به، وسئل عن سماع القدماء منه، فقال: أوله وآخره سواء إلاّ أنّ ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبّعان أصوله، يَكتبان منها. [3]

وقال أبو حفص الفلاّس[4]: مَن كتب عن ابن لَهِيعة قبل احتراق كتبه فهو أصحّ، كَابْنِ المبارك والمقرئ، وهو ضعيف الحديث . [5]

وقال أبو حاتم بن حبّان: كان من أصحابنا يقولون :

سَمَاعُ مَن سمع مِن ابن لهيعة قبل احتراق كتبه ، مثل : العبادلة : ابن المبارك ، وابن وهب ، والمقرئ ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي ، فسماعهم صحيح ، ومن سمع بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشيء. [6]

---

1 ـ عمارة بن غَزِيَّة بن الحارث الأنصاري، الخزرجي، المدني، روى عن: أبي صالح السَّمَّان والشّعبي وغيرهم، وروى عنه: بكر بن مُضر، وابن لهيعة وطائفة، وثّقه ابن معين، وضعّفه ابن حزم ولم يصب، توفي سنة 140هـ، (انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ج6ص139) ـ باختصار وتصرّف ـ

2 ـ سير أعلام النبلاء ج8ص13 .

3 ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم المصدر السابق ج5ص147 .

4 ـ أبو حفص عمرو بن علي، الباهليّ، البصري، الصيرفي، الفلاّس، الحافظ، سمع يزيد بن زريع وعبد الرحمن بن مهدي وروى عنه الجماعة، وعفّان بن مسلم وهو أحد شيوخه، قال النسائي: ثقة حافظ، صاحب حديث، وَقَالَ: رَوَى عَنِّي عفان حديثا، فسمّاني الفَلاّس وما كنت فلاّسًا قط، توفي سنة 249هـ، (انظر: تاريخ الإسلام للذهبي ج5ص1197) ـ باختصار شديد.

5 سير أعلام النبلاء للذهبي ج8ص21 .

6 ـ كتاب المجروحين من المحدّثين، لمحمّد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، البُستي، (ت: 354هـ)، ج2ص11، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي ـ حلب ـ ط1396/1هـ .

ومنهم أيضا: **أبو بكر الجِعَابِي** [1]

قال أبو علي النيسابوري [2]: ما رأيت في المشايخ أحفظ من عبدان[3]، ولا رأيت أحفظ لحديث أهل الكوفة من أبي العباس بن عقدة[4]، ولا رأيت في أصحابنا أحفظ من أبي بكر بن الجعابي، وذاك أنّي حسبت أبا بكر من البغداديين الذين يحفظون شيخا واحدا، أو ترجمة واحدة أو بابا واحدا، فقال لي أبو إسحاق بن حمزة[5] يوما: يا أبا علي لا تغلط في أبي بكر بن الجعابي، فإنّه يحفظ حديثا كثيرا . [6]

---

1 محمد بن عمر أبو بكر بن الجعابي، التميمي، البغدادي، الحافظ، قاضي الموصل، سمع من محمد بن يحي المروزي، وروى عنه: الدارقطني، والحاكم، وقد سئل عنه الدارقطني فقال: خَلَّط، وذكر مذهبه في التشيّع، توفي سنة 355هـ. ينظر سير أعلام النبلاء للذهبي ج16ص89-90 ـ باختصار وتصرّف ـ

2 ـ أبو علي الحسين بن علي النيسابوري، روى عن: إبراهيم بن أبي طالب، وابن خزيمة وعبدان، وروى عنه: الحاكم، قال عنه الدارقطني: إِمَامٌ مُهذَّبٌ، توفي سنة 349هـ سير أعلام النبلاء ج16 ص52، 56 ـ باختصار وتصرف .

3 ـ عبدان هو عبد اللهِ بن عثمان الأَزْدِيُّ، المروزي، محدّث مرو، سمع من: مالك بن أنس، وروى عنه: البخاري، ومسلم، والترمذي، وأبو داود، والنسائي بواسطة، قيل: لُقِب بعبدان: لوجود عبد في اسمه وفي كنيته، فلُقب بهما على التثنية، توفي 221هـ، ينظر سير أعلام النبلاء ج10ص270، 272 ـ باختصار وتصرّف ـ

4 أحمد بن محمّد، أبو العبّاس الكوفي، أحد أعلام الحديث، سمع أبي جعفر بن عبيد الله بن المنادي، وروى عنه: الطبراني، وابن وابن عدّي، قال الدارقطني: أجمع أهل الكوفة أنّه لم يُرَ مِنْ زمن عبد الله بن مسعود إِلَى زمن أبي العبّاس بن عقدة أحفظ منه، توفي سنة332هـ، انظر سير أعلام النبلاء ج15ص 340 ـ باختصار وتصرف ـ

5 ـ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأصبهاني، محدّث أصبهان، سمع أبا خليفة الفضل بن الحباب، وطبقته بالبصرة، وروى عنه: عنه: أبو عبد الله بن منده، قال أبو نعيم: كان أوحد زمانه في الحفظ، جمع الشيوخ والمسند، توفي سنة 353هـ (سير أعلام النبلاء ج16 ص83، 84 ـ باختصار وتصرف ـ

6 ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، المصدر السابق ج4 ص42 .

قَالَ الأَزْهَرِيُّ : إِنَّ ابن الجعابي لَمَّا مات أوصى بأن تُحرقَ كتبه، فأحرقت، فكان فيها كتب للنّاس، فحدّثني أبو الحسين : أنّه كان له عنده مائة وخمسون جزءًا فذهبت في جملة ما أُحرق.[1]

قال ابن كثير الدمشقي: كان حافظا مكثرا، يقال: إنّه كان يحفظ أربعمائة ألف حديث بأسانيدها ومتونها، ويذاكر بستمائة ألف حديث، ويحفظ من المراسيل والمقاطيع والحكايات قريبا من ذلك، ويحفظ أسماء الرجال وجرحهم وتعديلهم وأوقات وفياتهم ومذاهبهم حتّى تقدم على أهل زمانه وفاق سائر أقرانه، وقد نسب إلى التشيع كأستاذه ابن عقدة، وكان يسكن بباب البصرة عندهم، ولما احتضر أوصى أن تُحْرَق كتبه فحرقت، وقد أُحرق معها كتبٌ كثيرة كانت عنده للناس فبئس ما عمل .[2]

قال الدارقطني: أُخبرتُ بعلّة الجعابي، فقمت إليه، فرأيته يحرق كتبه، فأقمت عنده حتَّى ما بقي منه سِينهُ، ومات من ليلته .[3]

---

1 ـ سير أعلام النبلاء المصدر السابق ج16ص90 .

2 ـ كتاب البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، (ت 774هـ)، ج11ص296، ت: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط1/1408هـ/1988م .

3 ـ سير أعلام النبلاء المصدر السابق نفسه ص90، 91 .

2 ـ دفن الكتب :

هناك الكثير من رواة الحديث قاموا بدفن كتبهم ، خوفا من أن تقع في أيدٍ غير أمينة، ويضيع العلم، لكنّ روايتهم للحديث بعيدا عن كتبهم جعلهم يقعون في الخطأ والوهم، ومن هؤلاء:

عطاء بن مسلم الخفاف [1]:

قال ابن حبان: كان شيخًا صالحًا، دفن كتبه، ثم جعل يُحَدِّثْ، فكان يأتي بالشّيء على التوهم فيخطئ، فَكَثُرَ المَنَاكِيرُ في أخباره، وبَطُلَ الاحْتِجَاجُ به، إلاّ فِيمَا وافق الثقات.[2]

وسئل عنه أبو زرعة فقال: كان من أهل الكوفة، قدم حلب، روى عنه ابن المبارك، دفن كتبه، ثم روى من حفظه فَيَهِمُ فِيهِ، وكان رجلًا صالحًا .[3]

ويوسف بن أسباط الزاهد [4]

---

1 ـ عطاء بن مسلم، أبو مخلد الخفّاف الحلبي، قدم بغداد، حدّث عن: سليمان الأعمش، روى عنه: موسى بن داود الضبي، قال أبو داود: قدم عليهم عطاء بن مسلم الخفاف بغداد، ففرط أصحابنا فيه، وكان ثقة، توفي سنة 190هـ، ينظر: (تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ج14 ص237) ـ باختصار وتصرّف ـ

2 ـ المجروحين لابن حبان المصدر السابق ج2 ص131 .

3 ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم المصدر السابق ج6 ص336 .

4 ـ يوسف بن أسباط الزاهد، أحد مشايخ القوم، كان مرابطاً بالثغور الشّامية، روى عن: سفيان الثوري، وروى عنه: المسيّب بن واضح، وثّقه يحي بن معين، توفي سنة 195هـ (ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي ج4ص1255) ـ باختصار وتصرّف ـ

قال صدقة [1] : دَفَن يوسف كُتُبه، فكان بَعْدُ يُقْلَب عليه فلا يجيء به كما ينبغي. [2]

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: كان رجلا عابدا، دفن كتبه، وهو يغلط كثيرا، وهو رجل صالح، لا يحتج بحديثه .[3]

وغيرهم من جهابذة الحديث، أمثال: شيخ الإسلام، وإمام الحفّاظ، أبو عبد الله سفيان الثوري، فقد كان من الذين دفنوا كتبهم، لكن لم يؤثر ذلك في حفظه وضبطه .

قال أبو عبد الرحمن الحارثيّ[4]: دفن سفيان كتبه، فكنت أُعينه عليها، فقلت: يا أبا عبد الله! وفي الرِّكازِ [5] الخُمْس؟ فقال: خذ ما شئت، فَعَزَلتُ منها شيئا كان يحدّثني منه.[6]

وعليُّ بن مُسْهِر[7] ، الكوفيّ، قاضي الموصل .

---

1 ـ هو صدقة بن الفضل، أبو الفضل المروزي، شيخ الإسلام، حدّث عن: سفيان بن عيينة، وحدّث عنه: البخاري، أبو محمّدٍ الدارمي، كان إمَاماً حُجّة، صاحب سُنّة وإتباع، يقال: إنّه كان بمروَ؛ كالإمام أحمد في بغداد، توفي سنة 223هـ أو 226هـ (سير أعلام النبلاء ج10ص490،489) ـ باختصار وتصرّف ـ

2 ـ التاريخ الكبير لأبي محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت: 256هـ)، ج8ص385، بحواشي: الشيخ محمود محمّد خليل، دائرة المعارف العثمانية ــ حيدر آباد ـ الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان .

3 ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم المصدر السابق، ج9 ص218 .

4 ـ هو محمّد بن النّظر، أبو عبد الرحمن الحارثي، الكوفي، روى عن: الأوزاعي، وغيره، روى عنه: عبد الرحمن بن مهدي وغيره، عابد أهل الكوفة في زمانه، قال ابن المبارك: كان إذا ذكر له الموت اضطربت مفاصله، توفي ما بين سنة 171هـ، و180هـ. (تاريخ الإسلام ج4 ص741) ـ باختصار وتصرّف ـ

5 ـ الركاز: قطع ذهب وفضة تخرج من الأرض أو المعدن، وفي الحديث: "وَفِي الرِّكَازِ الخُمُسُ" (ينظر: لسان العرب لابن منظور ج5ص356) .

6 ـ سير أعلام النبلاء للذهبي المصدر السابق ج7ص267 ـ 268 .

7 ـ علي بن مسهر أبو الحسن القرشي، الحافظ، سمع يحي بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة، وروى عنه: خالد بن مخلد، مخلد، وزكريا بن عدي، كان من مشايخ القوم، توفي سنة 189هـ(سير أعلام النبلاء، ج8ص485)، باختصار .

قال يحي بن معين: قال عبد الله بن نمير[1] : كان عليٌّ بن مسهر يَجِيئُني، فيسألني: كيف حديث كذا ؟ وكان قد دفن كتبه .[2]

1 ـ عبد الله بن نمير أبو هشام الهمداني، الحافظ، الإمام، الكوفي، روى عن: هشام بن عروة، والأعمش، وخلق من طبقتهم، حدّث عنه: أحمد بن حنبل، ويحي بن معين، وعدد كثير، كان من أوعية العلم، وثّقه يحي بن معين، توفي سنة 199هـ. (سير أعلام النبلاء ج9ص244) ـ باختصار وتصرّف ـ

2 ـ سير أعلام النبلاء المصدر السابق ج8ص486 .

3 ـ سرقة الكتب :

هناك العديد من رواة الأحاديث، قد سرقت كتبهم من قبل اللصوص خلال أسفارهم، أو في رحلاتهم، فكان إذا حدّث الواحد فيهم وليس معه كتبه لا يأتي بالحديث كما ينبغي، وبذلك تُضَعَّفُ روايته للحديث، ومن هؤلاء:

عبد الرزاق بن عمر الدمشقي الكبير[1]

قال ابن حبان: عبد الرَّزَّاق بن عمر الدمشقي، كَانَ مِمَّن يَقْلب الأخبار من سوء حفظه، وكثرة وهمه، فلمّا كثر ذلك في روايته استحقّ الترك .[2]

وقال أبو زرعة: روى عن الزهري أحاديث مقلوبة .[3]

وقَال عبد الرحمن بن إبراهيم[4] : كان قد كتب عن الزهري، فضاع كتابه فجمع حديث الزهري من هَاهُنَا وهاهنا، وليس حديثه بشيءٍ .[5]

---

1 ـ أبو بكر عبد الرزاق بن عمر الدمشقي، روى عن: الزهري، وإسماعيل بن أبي المهاجر، روى عنه: حفيده إسحاق بن عقيل، ويسرة بن صفوان، وجماعة، قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، توفي مابين سنة 221هـ، و230هـ، (تاريخ الإسلام للذهبي ج4 ص909) ـ باختصار وتصرّف ـ

2 ـ المجروحين لابن حبان المصدر السابق، ج2ص159 .

3 ـ الجرح والتعديل المصدر السابق، ج6ص39 .

4 ـ أبو سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي، دُحَيْمُ، محدّث الشّام، وقاضي مدينة طَبَرِيَّةَ؛ قاعدة الأردن، حدّث عن: سفيان بن عيينة، ومروان بن معاوية، والوليد بن مسلم، وحدّث عنه: البخاري، وأبو داود، والنسائي، وأبو حاتم، قال النسائي: ثقة مأمون، توفي سنة 245هـ. (سير أعلام النبلاء ج11ص515) ـ باختصار وتصرّف ـ

5 ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، جمال الدين بن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزّي (ت: 742هـ)ج18ص50، ت: بشار عوّد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت ط1400/1هـ/1980م .

4 ـ غرق الكتب :

وهناك من المحدّثين من ذهبت كتبه غرقا فكان يهم في حديثه وتردّ روايته، ومن هؤلاء:

أبو بكر القطيعي [1] :

قال الخطيب البغدادي: كَانَ بعض كتبه قد غرق، فاسْتحدث نَسْخها من كتاب لم يكن فيه سماعه، فغمزه الناس، إلا أنّا لم نر أحدا امتنع من الرواية عنه، ولا تُرِكَ الاحتجاج به .[2]

وقال أبو الفتح بن أبي الفوارس[3]: لم يكن في الحديث بذاك، له في بعض المسنَد أصول فيها نظر، ذكر أنّه كتبها بعد الغَرَق، نسأل الله سترًا جميلًا، وكان مستورًا صاحب سُنّة . [4]

أبو غالب الذُّهْليّ [5]

قال الذهبي: كان مفيد وقته ببغداد، ثقة، سديد السّيرة، أفنى عمره في الطَّلَب، وكان قد عمل مسوَّدة (لتاريخ بغداد) ذيلًا عَلَى (تاريخ الخطيب)، فغسَله في مرض موته .[6]

---

1 ـ أحمد بن جعفر البغدادي، أبو بكر القطيعي، كان يسكن قطيعة الرَّقيق، سمع من إبراهيم الحربي، وروى عنه: الدارقطني، والحاكم، كان مسند العراق في زمانه، قال الدارقطني: ثقة زاهد قديم، سمعت أنّه مُجاب الدّعوة، توفي سنة 367هـ، تاريخ الإسلام ج8ص282، ـ باختصار وتصرّف ـ

2 ـ تاريخ بغداد المصدر السابق، ج5ص116 .

3 ـ هو محمد بن أحمد، أبو الفتح بن أبي الفوارس، سمع من: أبي بكر محمد بن الحسن بن زياد النقاش، وأبي بكر الشافعي ومن في طبقتهم، وحدّث عنه: أبو بكر البرقاني، وأبو سعد الماليني، كان ذا حفظ ومعرفة، وأمانة، وثقة، مشهورا بالصلاح، توفي سنة 412هـ، (تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج2ص213 ـ باختصار وتصرّف ـ

4 ـ تاريخ الإسلام للذهبي المصدر السابق، ج8ص282 .

5 ـ هو شُجَاعُ بنُ فَارِسٍ أَبُو غَالِبٍ الذُّهْلِيُّ، البغدادي، سمع: أباه، وأبا بكر الخطيب، وحدّث عنه: إسماعيل بن السَّمَرْقَنْدي، السَّمَرْقَنْدي، وعبد الوهّاب الأنماطي، قَالَ عَبْد الوهاب: قَلّ ما يوجد بلدٌ مِن بلاد الإسلام إلّا وفيه شيء بخطّ شجاع الذُّهْليّ توفي سنة 507هـ (سير أعلام النبلاء للذهبي، ج19ص355 ، 356 ـ باختصار وتصرّف ـ

6 ـ سير أعلام النبلاء المصدر السابق ج19ص356 .

وأحمد بن أبي الحَوَارِي الدّمشقي [1]

قال الذهبي في تاريخه: طلب أحمد بن أبي الحواري العلم ثلاثين سنة، ثمّ حمل كتبه كلّها إلى البحر فغرّقها، وقال: يا عِلْم لم أفعل هذا بك استخفافًا ولكنْ لما اهتديتُ بك استغنيت عنك.[2]

وكذلك من المختلطين:

عطاء بن السَّائِب الثَّقَفِي [3] :

قال العِجْلِي: كان شيخا قديما ثِقَةً، وكان عطاء بآخرة يتلقّن إذا لُقِّن، لأَنَّهُ كان غير صالح الكتاب .[4]

وقال أبو حاتم: كان عطاء بن السّائب، محلّه الصدق قديما قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث، ثم بآخرة تغيّر حفظه، في حديثه تخاليط كثيرة، وحديث البصريين الذين يحدّثون عنه تخاليط كثيرة، لأنّه قدم عليهم في آخر عمره .[5]

فكانت هذه من أسباب اختلاط الراوي وذهاب كتبه، التي كان يعتمدها في الرواية، وبدونها لا يمكنه ضبط روايته، لذا اتخذ العلماء قواعد في التعامل مع مروياتهم من حيث القبول والردّ.

---

1 ـ هو أحمد بن أبي الحَوَاري عبد الله بن مَيمون أبو الحسن التغلبي، الغطفاني، الدِّمشقيُّ، الزَّاهد، أحد الأئمة، سَمِعَ من: ابن عيينة، والوليد بن مسلم، وروى عنه: أبو داود، وابن ماجه، وله قدم ثابت في العلم والحديث والزهد والمراقبة، توفي سنة246هـ، (تاريخ الإسلام ج5ص1005) ـ باختصار وتصرّف ـ

2 ـ تاريخ الإسلام المصدر السابق، ج5ص1006 .

3 ـ عطاء بن السائب، بن مَالِكٍ الثقفي، أبو زيد الكوفي، روى عن: أَبِيهِ، وسعيد بن جبير، وروى عنه: سفيان، وشعبة قَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: عطاء ثِقَةٌ ثِقَةٌ، رجل صالح، توفي سنة 136هـ، (تاريخ الإسلام ج3ص698) ـ باختصار وتصرف ـ

4 ـ الثقات لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت:261هـ)، ج2ص135، ت: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة ـ السعودية، ط1/1405هـ/1985م .

5 ـ الجرح التعديل لابن أبي حاتم المصدر السابق، ج6ص334 .

فرع 3: الأعراض الجسمية والنفسية العارضة للراوي :

قد يتعرض راوي الحديث إلى بعض الحوادث المفاجئة ، التي يمكن أن تؤثر سلبًا على مروياته من أمراض وابتلاءات، سواءً كانت هذه الأمراض جسمية، كالمرض المزمن، والخرف عند التقدّم في العمر، واختلال العقل، أو فقد نعمة البصر، أو أمراضًا نفسية، كالحزن على موت ولد، أو سرقة كتب، ممّا يجعل الراوي يهم في مروياته فلا يؤخذ عنه.

1 ـ الأعراض الجسمية :

يختلط بعض الروّاة ويكثر الوهم والخطأ في أحاديثهم بسبب فقدهم لنعمة البصر، فرّد العلماء مروياتهم، ومن هؤلاء:

عبد الرزاق بن همّام الصنعاني[1]

قال أحمد بن حنبل: أتينا عبد الرّزّاق قبل المائتين، وهو صحيح البصر. ومَن سَمِعَ منه بعدما ذهَب بصره فهو ضعيف السَّماع .[2]

وقال الأثرم [3] : سَمِعْتُ أبا عبد الله يسأل عَن حديث «النار جبار». فقال: هذا باطل، ليس من هذا شيء. ثم قَالَ: وَمَن يحدّث به عن عبد الرّزّاق؟

1 ـ عبد الرزاق بن همّام الإمام أبو بكر الحميري، مولاهم الصَّنْعانيّ، روى عن: أبيه، ومعمر، والأوزاعي، روى عنه: شيخاه معتمر بن سليمان، وسفيان بن عيينة، وابن معين، قال معمر عن عبد الرزاق: خليق إن عاش أن تُضرب إليه أكباد الإبل، توفي سنة 211هـ، (تاريخ الإسلام ج5ص375) ـ باختصار وتصرّف ـ

2 ـ تاريخ الإسلام للذهبي المصدر السابق، ج5ص374 .

3 ـ أبو بكر الأثرم الطائي، أحمد بن محمّد بن هانئ، صاحب الإمام أحمد، سمع: القعنبي، ومسدّد، وروى عنه: النسائي، كان مع الأثرم تَيَقُّظٌ عجيب حَتَّى نسبه يحيى بن معين فقال: كان أحد أبويّ الأثرم جِنِّيًا، توفي في حدود 260هـ، (تاريخ الإسلام ج6ص275) ـ باختصار وتصرّف ـ

قلت: حدّثني أحمد بن شَبَّوَيْه[1]، قال: هؤلاء سمعوا بعدما عَمي، كان يلقّن فلُقِّنَه، وليس هُوَ في كتبه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه، كان يُلَقَّنَها بعدما عمي. [2]

ويحي بن اليمان العجلّي [3]

قالَ ابْنُ المدِيْنِيِّ : صدوقٌ، فُلِجَ[4]، فَتَغَيَّرَ حِفظُهُ [5]

وعن وكيع قال: ما كان أحد من أصحابنا أَحْفَظَ لِلْحَدِيْثِ مِنْ يَحْيَى بنِ يَمَانٍ، كَانَ يَحفَظُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ خمس مائة حديث، ثُمَّ نسي.[6]

وَقَالَ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ نُمَيْرٍ: كان سَرِيعَ الحِفظِ، سَرِيعَ النّسيَانِ .[7]

---

1 ـ أبو الحسن أحمد بن محمّد، الخُزَاعِيُّ، المرْوَزِيُّ، الحَافِظ، ابْنُ شَبُّوْيَةَ، سمع: عبد الله بن المبارك، وسفيان بن عيينة، وحدّث عنه: أبو داود، يحي بن معين، وثقه النسائي وغيره، قال البخاري، وأبو حاتم: توفي سنة 230هـ (سير أعلام النبلاء ج11 ص7، 8) ـ باختصار وتصرّف ـ

2 ـ تاريخ الإسلام المصدر السابق، ج5 ص375 .

3 ـ يحيى بن اليَمَان العجلّي الكوفيُّ، أبو زكريّا، الإمام، الحافظ، المقرئ، روى عن: هشَام بن عروة، حدّث عنه: ولده؛ دَاوُدُ الحَافِظُ، وَالحسن بن عَرَفَةَ، قال أحمد بن حنبل: ليس بحجّة، وقال الذهبي: رضيه مسلم، وقال يحي بن معين: أرجو أنْ يكون صدوقاً، توفي 189هـ (سير أعلام النبلاء للذهبي، ج8ص356) ـ باختصار وتصرّف ـ

4 ـ الفالج: هو داء معروف يرخّي بعض البدن،(ينظر: لسان العرب لابن منظور،ج2ص346) .

5 ـ سير أعلام النبلاء المصدر السابق، ج5 ص 356 .

6 ـ المصدر السابق نفسه ج5 ص356 .

7 ـ المصدر السابق نفسه ج5ص356 .

2 ـ الأعراض النفسيّة :

يعتري راوي الحديث كما تقدّم ذكره؛ بعض الأعراض المؤلمة، والمؤثرة على نفسيته، كفقد عزيز، أو موت ولدٍ أو أخٍ، أو سرقة كتبٍ، أو مالٍ، أو غير ذلك من الملمّات الواقعة في كلّ مكان، وزمان، هذه الأعراض التي تكون سببا في ضعف ذاكرة الراوي، وسوء حفظه، وتغيّر حاله، تجعل الأئمة تترك الاحتجاج بأحاديثه، خشية الوهم، والاختلاط، وسنذكر أمثلة على بعض الروّاة الذين ضُعِّفُوا بسبب تأثير هذه الأعراض النفسيّة عليهم، فرُدَّت أحاديثهم، ومن هؤلاء:

سهيل بن أبي صالح المدني [1].

كان من كبار الحفَّاظ، لَكِنَّهُ مرض مَرْضَةً غَيَّرَت من حفظه . [2]

قَالَ عَلِيُّ بنُ المدِيْنِيِّ: مَاتَ أَخٌ لِسُهَيْلٍ، فَوَجَدَ عَلَيْهِ، فَنَسِيَ كَثِيْراً مِنَ الحَدِيْثِ . [3]

وعن يحي بن معين قَالَ: لَم يَزَل أَصحَاب الحديث يَتَّقُونَ حديثه . [4]

---

1 ـ سهيل بن أبي صالح المدني، الإمام، والمحدّث الكثير، حدّث عن: أبيه؛ أَبِي صَالِحٍ ذَكْوَانَ السَّمَّانِ، وَعَطَاءِ بن يزيد الليثي، حدّث عنه الأعمش، وجرير بن حازم، وهو معدود في صغار التابعين، قال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن عَدِّي: هو عندي ثبت لا بأس به، توفي 189هـ، (سير أعلام النبلاء ج5ص458، 459) ـ باختصار ـ وتصرف ـ

2 ـ سير أعلام النبلاء للذهبي المصدر السابق، ج5ص459 .

3 ـ المصدر السابق، ج5ص 460 .

4 ـ المصدر السابق نفسه ج5ص460 .

أبو بكر بن أبي مريم الشامي [1]

قال الحافظ ابن حجر : ضعيف، وكان قد سُرِقَ بيته فاختلط . [2]

وقال أبو داود: سُرِق له حُلِّي، فَأُنْكِر عقله . [3]

قال أبو حاتم: أبو بكر بن أبي مريم ضعيف الحديث، طرقته لصوص فأخذوا متاعه فاختلط.[4]

أبو جعفر بن الأعرابي [5]

قال الخطيب: كان كثير السماع، كتب النّاس عنه على سداد، ثم توفي ابنه، وكان شابًا نفيسًا، يحفظ الحديث، فتغيّر لذلك إلى أن مات.[6]

---

1 ـ أَبُو بَكْرِ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي مَرْيَمَ، الغَسَّانِيُّ، الحمصيّ، شَيْخُ أَهل حِمصَ، واسمه كنيته، حدّث عن: خَالِدِ بنِ مَعْدَانَ، وراشد بن سعد، وروى عنه: إِسْمَاعِيْلُ بنُ عَيَّاشٍ، وابن المبارك، ضعّفه أحمد بن حنبل وغيره من قبل حفظه، قال يزيد بن هارون: كان من العبّاد المجتهدين، توفي سنة 156هـ. (تاريخ الإسلام ج4 ص258) ـ باختصار وتصرّف ـ

2 ـ كتاب تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، الكناني، العسقلاني (ت:852هـ)، ص623، ت: محمّد عوامة، دار الرشيد ـ سوريا ـ ط1/1406هـ/ 1986م .

3 ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجّاج المزّي المصدر السابق، ج33ص109 .

4 ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم المصدر السابق ج2ص405 .

5 ـ محمد بن الحسين أبو جعفر يعرف بالأعرابي، سمع: أسود بن عامر شاذان، ويونس بن المؤدب، روى عنه: يحيى بن محمد بن صاعد،كان ثقة، توفي سنة 270هـ، (تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج3 ص8) ـ باختصار وتصرّف ـ

6 ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، المصدر السابق ج3 ص8 .

خلاصة المبحث الأول :

وفي نهاية هذا المبحث يمكن أن نستخلص بعض الأمور التي تطرّقنا إليها، من بينها:

أن القضاء: هو مهمّة الفصل في الخصومات، والحكم بين النّاس بحكم شرعي، كما أنّه مختلف في مفهومه بين العلماء باختلاف مذاهبهم .

كما تطرّقنا إلى مفهوم الضبط عند أهل الحديث، وهو أن يكون راوي الحديث حافظا إنْ حَدَّثَ من حفظه، ضابطًا لكتابه إنْ حَدَّثَ من كتابه، أن يَعِيَ المحدّث ما سمعه من شيوخه، وضبطه، إلى أنْ يؤديه كما سمع دون زيادة، أو نقصان .

ينقسم الضبط إلى نوعين: ضبط صدر: وهو أنْ يستحضر الراوي ما حفظه دون وهم، أو نسيان، أمّا ضبط الكتاب: فهو أنْ يحفظ الراوي كتابه من التبديل والتحريف .

تبيّن كذلك أسباب اختلال الضبط، وهي: الانشغال عن الحديث بغيره: ويدخل فيه: الانشغال بالقضاء، الانشغال بالعبادة، الانشغال بأمور أخرى،كالفقه، والقراءات، وغيرها .

كذلك من أسباب اختلال ضبط الراوي: ذهاب كتبه واختلاطه، وذلك بأمور: إمّا باحتراقها، أو دفنها أو غرقها أو سرقتها، لأنّه كثير الاعتماد على كتبه ومن غيرها لا يمكنه ضبط روايته .

كذلك الأعراض النفسية والجسمية للراوي، كانت من أهمّ الأسباب في اختلال ضبطه، خاصة إذا تقدّم به العمر، أو مات له ولدٌ، أو أخٌ، أو تعرّض بيته، أو ماله، أو كتبه للسرقة، فهذا كلّه أثّر في الراوي، فاختلط، وساء حفظه، وتغيّر حاله، وردّ العلماء مروياته أو تركوا الاحتجاج بها، وذكرنا جملة من روّاة الأحاديث الذين ضعّفوا بسبب من هذه الأمور.

المبحث الثاني:

أثر مهنة القضاء على ضبط من اشتغل بها من الروّاة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: موقف المحدّثين من مهنة القضاء

المطلب الثاني: نماذج من روّاة الأحاديث الذين اشتغلوا بالقضاء

المطلب الثالث: ترجمة القاضي شريك بن عبد الله النخعي

المبحث الثاني : أثر مهنة القضاء على ضبط من اشتغل بها من الروّاة

المطلب الأول : موقف المحدثين من مهنة القضاء

القضاء كما تبيّن: هو مهنة الفصل بين الناس في المنازعات، أي: على من يتولّى مسؤوليّة القضاء أنْ يُسَخِّرَ جهده، ووقته في سبيل تحقيق المراد منه، وهو العدل، وإعطاء كلّ ذي حقٍّ حقَّه، لكنْ إذا اجتمعت هذه المهنة إلى جانب الاشتغال بعلم الحديث، الذي يتطلب أيضا من الباحث فيه، تسخير جهده، ووقته في دراسته حتّى يؤدّيه كما ينبغي، فحتماً سيقصّر في أحدهما على حساب الآخر، لذا كان هناك موقف للمحدّثين لمن اشتغل بالقضاء إلى جانب التحديث، من ناحية التوثيق، أو التضعيف، ومن حيث قبول مروياتهم، أو ردّها، أو الاحتجاج بها من عدمه، وتتجلّى مواقفهم من خلال أخبارهم، وأقوالهم التي وردت إلينا عبر كتب التراجم، والسّير .

رَوَى إسمَاعِيل بنُ عَبدِ الكَرِيم، عَنْ عَبدِ الصَّمَدِ بنِ مَعْقِلٍ: قِيلَ لِوَهْبٍ[1]: إِنَّكَ يَا أَبَا عَبدِ اللهِ كُنْتَ تَرَى الرُّؤْيَا، فَتُحَدِّثُنَا بها، فَتَكُونُ حقّاً !

قَالَ: هَيْهَاتَ، ذَهَبَ ذَلِكَ عَنِّي مُنْذُ وَلِيتُ القَضَاء . [2]

1- وهب بن منبّه أبُو عَبْدِ اللهِ الأَبْنَاوِيُّ، اليَمَانِيُّ، الذِّمَارِيُّ، الصَّنْعَانِيُّ، أخُو: هَمَّامِ بنِ مُنَبِّهٍ، وَمَعْقِلِ بنِ مُنَبِّهٍ، أخذ عن: ابن عبّاس، وأبي هريرة، وابن عمر- رضي الله عنهم ـ وحدّث عنه: ولداه؛ عبد الله وعبد الرحمن، وعمرو بن دينار، قال العجلّي: تابعي ثقة، وقال أبو زرعة، والنسائي: ثقة، توفي سنة 113هـ، (سير أعلام النبلاء ج4ص544، 545، 557) ـ باختصار وتصرّف ـ

2- تاريخ دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر (ت: 571هـ)، ج63ص379، ت: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ط/1415هـ/1995م .

وروى البيهقي في سننه، عن يونس بن عبد الأعلى أنّه قال: كتب الخليفة إِلَى ابن وهب فِي قَضَاءِ مصر يَلِيه، فَجَنَّنَ نفسه، وَلَزِمَ البَيتَ، فَاطَّلَعَ عليه رِشْدِينُ بن سعد [1] مِنَ السَّطحِ فَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ! أَلاَ تَخْرُجُ إِلَى النَّاسِ فتحكمَ بَينَهُم كَمَا أمر اللهُ ورسوله ؟ قد جنَّنْتَ نَفسَكَ وَلَزِمتَ البَيتَ، قَالَ: إِلَى هَا هُنَا انْتَهَى عَقْلُكَ ؟ ألم تعلم أَنَّ القُضَاةَ يُحشَرُونَ يَومَ القِيَامَةِ مَعَ السَّلاَطِينِ، وَيُحشَرُ العُلَمَاءُ مَعَ الأَنْبِيَاءِ ؟! [2]

وعن عبد الرَّزَّاق بن هَمَّامٍ: عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: وُلِّيَ وَهْبٌ القضاء زَمَنَ عُمَرَ بنِ عَبدِ العَزِيزِ، فلم يُحْمَدْ فَهْمُهُ، فَحَدَّثْتُ بِهِ معمرا، فتبسّم، وَقَالَ: وُلِّيَ الحَسَنُ[3] القضاء زمن عُمَرَ بنِ عَبد العزيز فلم يحمد فهمه . [4]

1 ـ رشدين بن سعد، أبو الحجّاج المهري، المصري، روى عن: أبي هانئ حميد بنِ هَانِئٍ، وَعُقَيْلِ بْنِ خَالِدٍ، ورَوَى عنه: ابن المبارك – وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِهِ – وقتيبة، قال الذهبي: كَانَ مِنَ الصَّالِحِينَ الأَخيَارِ، لكن سيئ الحِفظِ، لا يُبَالِي عَمَّن رَوَى، توفي سنة 188هـ، (تاريخ الإسلام للذهبي، ج4 ص849) ـ باختصار وتصرّف ـ

2 ـ السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت: 458هـ)، كتاب آداب القاضي، بَابُ كَرَاهِيَةِ الْإِمَارَةِ ، وَكَرَاهِيَةِ تَوَلِّي أَعْمَالِهَا لِمَنْ رَأَى مِنْ نَفْسِهِ ضَعْفًا، أَو رَأَى فَرْضَهَا عَنْهُ بِغَيْرِهِ سَاقِطًا، ح رقم (20240)، ج10ص169، ت: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط3/1424هـ/2003م .

3 ـ الحسن البصري، أبو سعيد بن أبي الحسن يسار، روى عن: عمران بن حصين، والمغيرة بن شعبة، وخلق من الصحابة، وروى عن: خلق من التابعين، وروى عنه: أيوب، وحميد الطويل، وثابت البناني،وغيرهم، قيل: توفي سنة 110هـ، (سير أعلام النبلاء ج4ص563، 565، 587) ـ باختصار وتصرّف ـ

4 - سير أعلام النبلاء المصدر السابق، ج4ص582 .

وقيل لابن المبارك: إنَّ إِسمَاعِيلَ بنَ عُلَيَّةَ [1] قَد ولِي القَضاء، فكتب إليه هذه الأبيات [2] :

يَا جَاعِلَ العِلْمِ لَهُ بَازِياً[3] ... يَصْطَادُ أَمْوَالَ المِسَاكِينِ

احْتَلْتَ لِلدُّنْيَا وَلَذَّاتِهَا ... بِحِيلَةٍ تَذْهَبُ بِالدِّينِ

فِصِرتَ مَجْنُوْناً بِهَا بَعْد مَا ... كُنْتَ دَوَاءً لِلمَجَانِينِ

أَيْنَ رِوَايَاتُكَ فِي سَرْدِهَا ... عَنِ ابنِ عَونٍ وَابنِ سِيرِينِ

أَيْنَ رِوَايَاتُكَ فِيمَا مَضَى ... فِي تَركِ أَبْوَابِ السَّلاَطِينِ

إِنْ قُلْتَ: أُكْرِهْتُ، فَمَاذَا كَذَا ... زَلَّ حِمَارُ العِلْمِ فِي الطِّينِ

لاَ تَبعِ الدِّينَ بِالدُّنيَا كَمَا ... يَفْعَلُ ضُلاَّلُ الرَّهَابِينِ [4]

---

1 ـ الحَافِظُ إِسْمَاعِيْلُ بنُ إِبْرَاهِيْمَ الأَسَدِيُّ أَبُو بِشْرٍ، البَصْرِيُّ، الكُوْفِيُّ الأَصْلِ، المِشْهُوْرُ: بِابْنِ عُلَيَّةَ؛ وَهِيَ أُمُّهُ، سَمِعَ: أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بنَ المُنْكَدِرِ التَّيْمِيَّ، وَحُمَيْداً الطَّوِيْلَ، ورَوَى عَنْهُ: ابْنُ جُرَيْجٍ، وَشُعْبَةُ ـ وَهُمَا مِنْ شُيُوْخِهِ ـ وَحَمَّادُ بنُ زَيْدٍ، كان من أَئِمَّةِ الحديث، توفي سنة 193هـ (سير أعلام النبلاء ج9ص107، 108) ـ باختصار وتصرّف ـ

2 ـ انظر: تاريخ بغداد المصدر السابق، ج7ص196، وسير أعلام النبلاء للذهبي ج9ص110 .

3 ـ بَازِياً: من بيزَ: بَازَ عنه يَبِيز، بَيزاً، وبيُوزاً: حَادَ، (لسان العرب لابن منظور ج5ص314) .

4 ـ هذا البيت في سير أعلام النبلاء للذهبي زيادة على الخطيب .

فلمّا وقف ابن علّية على هذه الأبيات، قام من مجلس القضاء، فوطئ بساط هارون، وقال: يا أمير المؤمنين! الله، الله، ارْحَمْ شَيْبَتِي، فإنّي لا أصبر للخطأ، فقال له هارون: لَعَلَّ هذا المجنون أغرى بقلبك، فقال: الله، الله، أنقذني أنقذك الله، فأَعْفَاهُ من القضاء، فلما اتّصل بِعَبدِ الله بن المبارك ذلك، وَجَّه إليه بالصُرّة .[1]

قال أَيُّوبَ السّختياني [2]: لما مَاتَ عَبد الرَّحمَنِ بن أُذَيْنَة [3]، ذُكِرَ أَبُو قِلاَبَةَ [4] لِلْقَضَاء، فَهَرَبَ حَتَّى أَتَى اليَمَامَةَ؛ قَالَ: فَلَقِيتُهُ بَعدَ ذَلِكَ، فَقُلْتُ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: مَا وَجَدْتُ مَثَلَ القَاضِي العَالِمِ إِلاَّ مَثَلَ رَجُلٍ وَقَعَ فِي بَحْرٍ، فَمَا عَسَى أَنْ يَسْبَحَ حَتَّى يَغْرَق .[5]

---

1 ـ تاريخ بغداد المصدر السابق ج7ص 196 .

2 ـ أَيُّوبُ السِّخْتِيانِيُّ أَبُو بَكرِ بنُ أَبِي تَمِيمَةَ كَيْسَانَ الْبَصْرِيُّ، أحد الأعلام، سمع: سعيد بن جبير، والحسن البصري، وحدّث عنه: شعبة، والسفيانان، قال ابن عيينة: لم ألق مثله، يقول هذا وقد لقي مثل الزهري، توفي شهيدا في طاعون البصرة، سنة 131هـ، (تاريخ الإسلام ج3ص618، 619) ـ باختصار وتصرف ـ

3 ـ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أُذَيْنَةَ الْعَبْدِيُّ، قاضي البصرة، يَرْوِي عَن: أَبِيهِ أُذَيْنَةَ بن سَلَمَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وعنه: الشَّعبِيُّ، وَقَتَادَةُ، وَثَّقَهُ أَبُو دَاوُدَ، توفي سنة 95هـ، (تاريخ الإسلام ج2 ص1130) .

4 ـ أَبُو قِلابَةَ، هُوَ عَبدُ اللَّهِ بن زيد الجَرمِيُّ الْبَصرِيُّ، أحد أعلام التَّابِعِينَ، رَوَى عَن: عَائِشَةَ، وَابن عُمَرَ، وَالنُّعمَانِ بنِ بَشِيرٍ، وَخَلقٍ، وعنه: قَتَادَةُ، وَأَيُّوبُ، وحميد الطَّوِيل، وَآخَرونَ، قَالَ ابن سَعدٍ: ثِقَةٌ كَثِير الحَدِيثِ، دِيوَانُهُ بِالشَّامِ، توفي سنة 104هـ، أو105هـ (تاريخ الإسلام ج3ص193، 194، 195) .

5 ـ سير أعلام النبلاء ج4 ص470 .

وروي عَن مَكْحُوْلٍ [1] قال: لأَنْ أُقَدَّمَ فَتُضْرَبَ عُنُقِي، أَحَبُّ إِلَيَّ مِن أَنْ أَلِيَ القَضَاءَ، ولأَن أَلِيَ القَضَاءَ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِن أَنْ أَلِيَ بَيتَ المَالِ .[2]

قال حفص بن غياث: مَن أَرَادَ سرور الدُّنيَا وَحُزنَ الآخِرَةِ، فَلْيَتَمَنَّ مَا هَذَا فِيهِ، فَوَ اللهِ لَقَد تَمَنيتُ أَنِّي كُنتُ متُّ قَبلَ أَنْ أَلِيَ القَضَاءَ . [3]

قَالَ مُحَمَّدُ بنُ عَامِرٍ المِصِّيْصِيُّ [4]: سَأَلْتُ أَحْمَدَ: وَكِيعٌ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَو يَحيَى بنُ سَعِيدٍ ؟

فَقَالَ: وَكِيعٌ، قُلْتُ: كَيفَ فَضَّلتَه عَلَى يَحْيَى، وَيَحْيَى وَمَكَانُه مِنَ العِلْمِ وَالحِفْظِ وَالإِتْقَانِ مَا قَد عَلِمْتَ؟

قَالَ: وَكِيعٌ كَانَ صَدِيقاً لِحَفصِ بنِ غِيَاثٍ، فَلَمَّا وَلِيَ القَضَاءَ، هَجَرَهُ، وَإِنَّ يَحْيَى كَانَ صَدِيقاً لِمُعَاذِ بنِ مُعَاذٍ [5]، فَلَمَّا وَلِيَ القَضَاءَ، لَمْ يَهْجُرْه يَحْيَى .[6]

---

1 ـ مَكحُولٌ الأَزدِيُّ البَصرِيُّ أَبُو عَبدِ اللهِ، روى عن: ابن عُمَرَ، وَأَنَسٍ، روى عنه: عُمَارَةُ بنُ زَاذَانَ، وَالرَّبِيْعُ بنُ صَبِيْحٍ، وَهَارُوْنُ بنُ مُوْسَى النَّحْوِيُّ، وَثَّقَهُ: يَحْيَى بنُ مَعِينٍ، (سير أعلام النبلاء ج5ص160) .

2 . سير أعلام النبلاء المصدر السابق، ج5 ص161 .

3 ـ المصدر السابق ج9 ص28 .

4 ـ محمد بن عامر الأنطاكي، ويقال: المصّيصّي، نزيل الرملة، أبو عمر، روى عن: أبي النضر هاشم بن القاسم، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرٍ السَّهْمِيُّ، روى عنه: النسائي، ومحمد بن المنذر شكر، وثّقه النسائي،كان صاحب حديث، (تاريخ الإسلام ج6ص409) ـ باختصار وتصرّف ـ

5 ـ مُعَاذ بن مُعَاذ أبو المُثَنَّى العنبري التميمي، البَصْرِيُّ، قاضي البصرة، رَوَى عن: سليمان التَّيميّ، وشعبة، وعنه: ابناه؛ عُبَيد الله، والمثنى، وأحمد، قال أحمد بن حنبل: إليه المنتهى فِي التَّثَبُّت بالبصرة، ما رأيت أحدًا أعقل منه، توفي سنة 196هـ، (تاريخ الإسلام ج4 ص1209) ـ باختصار وتصرّف ـ

6 ـ سير أعلام النبلاء المصدر السابق، ج9ص144 .

كانت مواقفهم ـ رحمة الله عليهم ـ ناتجة عن خوفهم، ووَرَعِهِمْ الشّديد من تحمّل هذه المهمّة العظيمة، فلا يُظَنّ بذلك على أنّ القضاء شَيءٌ مذموم، ويُحْكَمُ على صاحبه بالضَّعْفِ مثلا، لا أبداً، فالصحابة – رضي الله عنهم – وهم الشرفاء الأتقياء كانوا يتولّون القضاء ويعدلون بين النّاس، لأنّهم تربّوا بين يدي رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– وعَلَّمَهُم الإنصاف والعدل في الحكم، أمّا علمائنا، وأئمة الحديث ـ خاصّة ـ كانوا يخافون تولّي القضاء خشية على دينهم، وأنْ يُشْغَلُوا عن العلم الذي نذروا أنفسهم له، وأهل الحديث يعلمون أكثر من غيرهم ما ورد عن القضاء من أحاديث كثيرة تتوعّد من يتولّى هذه المسؤوليّة الكبيرة بالحساب الشّديد،خاصّة إذا كان مقصراً في أدائها،أمّا إذا أدّاها على أحسن وجه فإنّه يُجْزَى خير جزاءٍ.

روى ابن ماجه في سننه [1]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: {مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ، فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ}. [2]

1 ـ السنن لأبي عبد الله محمّد بن يزيد القزويني، ابن ماجه (ت: 273هـ)، كتاب الأحكام، باب ذكر القضاة، ح رقم (2308)، ج2ص774، ت: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية ـ فيصل عيسى البابي الحلبي .

2 ـ أخرجه الإمام أحمد في مسنده، المصدر السابق، ح رقم (7145)، ج12ص52، وأخرجه ح رقم (8777)، ج14ص384، وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأقضية، باب في طلب القضاء، ح رقم (3572)، ج3ص298، ت: محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت، وأخرجه الترمذي في سننه، أبواب الأحكام، باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم في القاضي، ح رقم (1325)، ج3ص606، هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد روي أيضا من غير هذا الوجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ت: أحمد محمّد شاكر، محمّد فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة عوض، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر ـ ط2/1395هـ/1975م، وأخرجه النسائي في سننه المصدر السابق، كتاب القضاء، باب التغليظ في الحكم، ح رقم (5894)، و ح رقم (5895)، ج5ص398، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنّفه، كتاب البيوع والأقضية، باب في القضاء وما جاء فيه، ح رقم (22987)، ج4ص543، ت: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط1/1409هـ، صححه الألباني في صحيح ابن ماجه، ج5ص308 .

وروى أيضاً [1] عن ابنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: {الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ، اثْنَانِ فِي النَّارِ، وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ، رَجُلٌ عَلِمَ الحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ، وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ جَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ}.[2]

روى البيهقي في سننه[3] عَن عِمرَانَ بن حِطَّانَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وَذُكِرَ عِنْدَهَا الْقُضَاةُ، فَقَالَت: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولَ: {يُؤْتَى بِالْقَاضِي الْعَدْلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَلْقَى مِنْ شِدَّةِ الْحِسَابِ مَا يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي تَمْرَةٍ قَطُّ}.[4]

1 ـ سنن ابن ماجه المصدر السابق، باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق، ح رقم (2315)، ج2ص776 .

2 ـ أخرجه أبو داود في سننه المصدر السابق، باب في القاضي يخطئ، ح رقم (3573)، ج3ص299، وقال أبو داود: وهذا أصح شيء فيه يعني: حديث ابن بريدة القضاة ثلاثة، وأخرجه النسائي في سننه المصدر السابق، باب ذكر مَا أَعَدَّ اللهُ تَعَالَى لِلحَاكِمِ الجاهل، ح رقم (5891)، ج5ص397، وأخرجه البيهقي في سننه المصدر السابق، باب إثم من أفتى، أو قضى بالجهل، ح رقم (20354)، ج10ص199 .

3 ـ السنن الكبرى للبيهقي المصدر السابق، ح رقم (20221)، ج10ص165 .

4 ـ أخرجه الإمام أحمد في مسنده المصدر السابق، ح رقم (24464)، ج41ص10، وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده، ح رقم (1650)، ج3ص132، ت: د. محمّد عبد المحسن التركي، دار هجر ـ مصر، ط1419/1هـ/1999م، وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ح رقم (2619)، ج3ص102، قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن عائشة إلا بهذا الإسناد، تفرد به عمرو بن العلاء، ت: طارق بن عوض الله بن محمّد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين ـ القاهرة. قال المناوي(ت:1031هـ)، في التيسير شرح الجامع الصغير(ج2ص316): إسناده حسن .

وروى أصحاب السنن وغيرهم، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: {إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ}.[1]

1 ـ أخرجه البخاري في صحيحه المصدر السابق، كتاب الحيل، باب إذا غصب جارية فزعم أنها ماتت، فقضي بقيمة الجارية الميتة، ثم وجدها صاحبها فهي له، ويرد القيمة ولا تكون القيمة ثمنا، ح رقم (6967)، ج9ص25، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب الحكم بالظاهر، واللّحن بالحجّة، ح رقم (1713)، ج3ص1337، ت: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

المطلب الثاني : نماذج من روّاة الأحاديث الذين اشتغلوا بالقضاء

اشتغل الكثير من روّاة الأحاديث بالقضاء إلى جانب التحديث، فكان يُطْلَبُ ذلك منهم تخييراً، وفي بعض الأحيان يجبرون عليه، وربّما يصل الأمر إلى درجة ضربهم وسَجْنِهِم، وتعذيبهم إذا كان موقفهم الرّفض من تولّي القضاء، ومع ذلك فإنّ منهم من يبقى مصرّاً على رفضه ويتحمّل السجن والضرب، خوفاً على دينه ورغبة في آخرته، ومنهم من يَضْعف أمام التعذيب ويقبل تقلّد القضاء وينشغل به انشغالاً كاملاً عن علم الحديث، وهذا ما جعل علماء الجرح والتعديل يضعفونه ويرّدون مروياته، مع حفظ مكانتهم وعلمهم وإجلالهم . وهذه بعض النماذج من روّاة الأحاديث الذين اشتغلوا بالقضاء :

الفرع الأول: نماذج من الروّاة الذين لم يؤثر القضاء على حفظهم وضبطهم

1/ عَلِيُّ بنُ مُسْهِرٍ:

الإمام، الحافظ، أَبُو الحَسَنِ القُرَشِيُّ مولاهم، الكوفي، قاضي الموصل،

حدّث عن: داود بن أبي هند، وإسماعيل بن أبي خالد، وأبي مالك الأشجعي، وزكريا بن أبي زائدة، وعاصم الأحول، وهذه الطبقة من الكوفيين والبصريين،

حدّث عنه: بشر بن آدم، وسويد بن سعيد، وابنا أبي شيبة وعلي بن حجر، وهنّاد بن السّري، وخلق سواهم ، توفي سنة تسع وثمانين ومائة، رحمه الله تعالى .[1]

قال ابن سعد: كان ثقة، كثير الحديث .[2]

قال العجلّي: علي بن مسهر: قُرشي من أنفسهم، كان ممّن جمع الحديث والفقه، ثقة .[3]

---

1 ـ تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، ج1ص212، 213، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط1/1419هـ/1998م .

2 ـ الطبقات الكبرى لأبي محمد بن سعد بن منيع، الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي، لُقّب بابن سعد، وبكاتب الواقدي (ت: 230هـ)، ج6ص361، ت: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1/1410هـ/1990م .

3 ـ الثقات لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (ت261هـ)، ج2ص158، ت:عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة ـ السعودية، ط1/1405هـ/1985م .

من مروياته:

قال مسلم: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، عن علي بن مسهر، عن سعد بن طارق، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة، عن رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: {إِنَّ حَوْضِي لَأَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةَ مِنْ عَدَنٍ وَالَّذِي نَفسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَذُودُ عَنْهُ الرِّجَالَ كَمَا يَذُودُ الرَّجُلُ الْإِبِلَ الْغَرِيبَةَ عَنْ حَوْضِهِ} قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَتَعْرِفُنَا؟ قَالَ: {نَعَمْ تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرِكُمْ}. [1]

قال البخاري: حدثنا إسماعيل بن خليل، حدثنا **علي بن مسهر**، حدثنا أبو إسحاق وهو الشيباني، عن أبي بردة، عن أبيه، قال: لما أصيب عمر رضي الله عنه جعل صهيب يقول: وآخاه، فقال عمر: أما علمت أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: {إِنَّ المَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الحَيِّ} [2]

2/ مُحَمَّدُ بن إِسمَاعِيلَ بنِ عُلَيَّةَ الأَسَدِيُّ: الإمام، الحافظ، قَاضِي دِمَشْقَ، وَمُفتيهَا، وَمُحَدِّثُهَا،

وَلَدُ شَيْخِ البَصْرَةِ الحَافِظِ الكَبِيْرِ، إِسْمَاعِيْلُ بنُ إِبْرَاهِيْمَ بنِ مِقْسَمٍ الأَسَدِيُّ البَصْرِيُّ،

سَمِع مِن: مُحَمَّدِ بنِ بِشر العَبْدِيِّ، وَيَحيَى بنِ آدَمَ، وَيَزِيدَ بنِ هَارُونَ، وَعَبدِ اللهِ بنِ بَكرٍ السَّهمِيِّ، وعدّة، حَدَّثَ عنه: النَّسَائِيُّ، وَأَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ، وَأَبُو بِشْرٍ الدُّولاَبِيُّ، وَأَبُو عَرُوْبَةَ الحَرَّانِيُّ، وآخرون. [3]

1 ـ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، بَابُ اسْتحْبَابِ إِطَالَةِ الْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ فِي الْوُضُوءِ ح رقم (248)، ج2ص217 .

2 ـ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه» إذا كان النوح من سنته، ح رقم (1290)، ج2ص80 .

3 ـ سير أعلام النبلاء للذهبي المصدر السابق، ج12ص294 .

قال النَّسَائِيُّ: حافظ ثقة دمشقيٌّ .[1]

قال ابن حجر: نزيل دمشق وقاضيها، ثقة من الحادية عشرة، مات سنة أربع وستين .[2]

من مروياته

قال النسائي: أخبرني **محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن علية**، قال: حدثنا إسحاق بن عيسى، يعني الطبّاع، قال: حدثنا شريك، عن عوف، يعني الأعرابي، عن سليمان بن جابر،عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عن رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: {تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ وَعَلِّمُوهُ النَّاسَ، وَتَعَلَّمُوا الْعِلْمَ وَعَلِّمُوهُ النَّاسَ، وَتَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلِّمُوهَا النَّاسَ، فَإِنِّي امْرُؤٌ مَقْبُوضٌ، وَإِنَّ الْعِلْمَ سَيَنْقُصُ حَتَّى يَخْتَلِفَ الِاثْنَانِ فِي الْفَرِيضَةِ، فَلَا يَجِدَانِ مَنْ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا}. [3]

---

1 ـ تاريخ دمشق لابن عساكر المصدر السابق، ج52ص49 .

2 ـ تقريب التهذيب لابن حجر، ص468 .

3 ـ أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب الفرائض، باب الأمر بتعليم الفرائض، ح رقم (6271)، ج6ص97، وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده، ح رقم (403)، ج1ص318، وأخرجه الدّارمي في سننه، وقال المحقق حسين أسد: فيه سليمان بن جابر وهو مجهول، باب الاقتداء بالعلماء، ح رقم (227)، ج1ص298، وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ح رقم (5720)، ج6ص36، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الفرائض، باب الحثّ على تعليم الفرائض، ح رقم (12173)، ج6ص343، وأخرجه الحاكم في مستدركه على الصحيحين، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، كتاب الفرائض، ح رقم (7950)، ج4ص369، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1/1411هـ/1990م .

3/ أبو عمر حَفْصُ بن غِيَاثٍ بن طَلْقِ بنِ مُعَاوِيَةَ النَّخَعِيُّ: الإِمَامُ، الحَافِظُ، العَلاَّمَةُ، قَاضِي الكُوْفَةِ، وَمُحَدِّثُهَا، وَوَلِيَ القَضَاءَ بِبَغْدَادَ أَيْضاً، مولده سنة سبع عشرة ومائة .[1]

سمع مِن: يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ، وَهِشَامِ بنِ عُروَةَ، وَالأَعمَشِ، وَجدِّهِ طَلْقٍ، وَخَلقٍ سِوَاهُم،

روى عنه: يَحْيَى بنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ رفيقُهُ، وَابنُ مَهدِيٍّ، وَابنه عُمَرُ بنُ حَفْصٍ، وَيَحيَى بنُ يَحيَى، وَسُفيَانُ بنُ وَكِيعٍ، وَأَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، وغيرهم.[2]

سئل يحي: أَيُّهُمَا أَحفَظُ: ابنُ إِدرِيسَ أَوْ حَفصٌ ؟

فَقَالَ: ابن إِدرِيسَ كَانَ حَافِظاً، وَكَانَ حَفصٌ صَاحِبَ حَدِيثٍ، لَهُ مَعرِفَةٌ .[3]

وَكَانَ وَكِيْعٌ رُبَّمَا يُسْأَلُ عَنِ الشَّيْءِ، فَيَقُوْلُ: اذْهَبُوا إِلَى قَاضِينَا، فَاسأَلُوهُ وَكَانَ شَيخاً عَفِيْفاً مُسْلِماً .[4]

من مروياته :

قال مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا **حفص بن غياث،** عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ قَالَ: {نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُجَصَّصَ[5] الْقَبْرُ، وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ}.[6]

---

1 ـ سير أعلام النبلاء للذهبي المصدر السابق، ج9ص22 .

2 ـ المصدر السابق ج9ص23 .

3 ـ المصدر السابق نفسه ص23 .

4 ـ المصدر السابق نفسه ص23 .

5 ـ يجصص: من الجِصّ، وهو الذي يطلى به، (ينظر: لسان العرب، ج7ص10) .

6 ـ وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه، ح رقم (970)، ج2ص667، وأخرجه الترمذي في سننه، أبواب الجنائز، باب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ تَجْصِيصِ القُبُورِ، وَالكِتَابَةِ عَلَيْهَا، ح رقم (1052)، ج3ص359، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، قد روي من غير وجه عن جابر " وقد رخص بعض أهل العلم منهم: الحسن البصري، في تطيين القبور، وقال الشافعي: «لا بأس أن يطين القبر»

الفرع الثاني: نماذج من الروّاة الذين أثّر القضاء على حفظهم وضبطهم

1/ محمد بن عبد الرحمان بن أبي ليلى :

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَنْصَارِيُّ الْكُوفِيُّ قَاضِي الْكُوفَةِ وَفَقِيهُهَا وَعَالِمُهَا وَمُقْرِئُهَا فِي زَمَانِهِ .[1]

روى عَن: الشَّعْبِيِّ، وَنَافِعٍ العُمَرِيِّ، وَعَطَاءِ بنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَالقَاسِمِ بنِ عبد الرَّحمَنِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ، وَعَمرِو بنِ مُرَّةَ، وَأَبِي الزُّبَيرِ المكِّيِّ، وَمُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ سَعدِ بنِ زُرَارَةَ، وَابنِ أَخِيهِ؛ عَبدِ اللهِ بنِ عِيسَى، وَغَيرِهِم،

وحَدَّثَ عَنه: شُعبَةُ، وَسُفيَانُ بنُ عُيَينَةَ، وَزَائِدَةُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَقَيْسُ بنُ الرَّبِيْعِ، وَعَلِيُّ بنُ مُسْهِرٍ، وَمُحَمَّدُ بنُ رَبِيعَةَ، وَعُبَيدُ اللهِ بنُ مُوسَى، ووكيع، وَخَلقٌ سِوَاهُم .[2]

قال أحمد بن حنبل: سيئ الحفظ، مضطرب الحديث، وكان فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه، وكان يحيى بن سعيد يضعّف ابن أبي ليلى.[3]

وقال أبو حاتم: محلّه الصدق كان سيئ الحفظ شغل بالقضاء فساء حفظه، لا يتهم بشيء من الكذب إنّما ينكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه ولا يحتج به .[4]

1 ـ تاريخ الإسلام للذهبي المصدر السابق ج3ص967 .

2 ـ سير أعلام النبلاء المصدر السابق ج6ص310، 311 .

3 ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم المصدر السابق ج7ص323 .

4ـ الجرح والتعديل المصدر السابق، ج7ص323 .

من مروياته :

قال النسائي: أخبرنا أبو بكر بن إسحاق، قال: حدثنا أبو الجواب، قال: حدثنا عمار، عن **محمد بن عبد الرحمن**، عن إسماعيل بن أمية، عن محمد بن مسلم، عن عروة، عَائِشَةَ ـ رضي الله عنها ـ قَالَت: سَرَقَتِ امْرَأَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ، فَأُتِيَ بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُهُ فِيهَا؟ قَالُوا: أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ فَأَتَاهُ فَكَلَّمَهُ، فَزَبَرَهُ[1] وَقَالَ: {إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ الْوَضِيعُ قَطَعُوهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُهَا}.[2]

2/ شريك بن عبد الله النخعي(ستأتي ترجمته في المطلب التالي) .

1 ـ زبره: نهاه وانتهره، والزَبر: الزجر والمنع، (انظر: لسان العرب ج4ص315) .

2 ـ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، ح رقم (3475)، ج4ص175، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود، ح رقم (8)، ورقم (9)، ج3ص1315، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب قطع السارق، ح رقم (7346)، ج7ص17 .

المطلب الثالث: ترجمة القاضي شريك بن عبد الله النخعي(ت177هـ)

ذكرنا فيما سبق أنّ بعض المحدّثين قد اشتغلوا بالقضاء إلى جانب التحديث، فأدّى إلى تضعيف بعضهم وردّ مروياتهم، وذكرنا بعض النماذج من الروّاة، منهم: القاضي شريك بن عبد الله النخعي .

1ـ اسمه ونسبه ومولده ووفاته :

أَبُو عَبدِ اللهِ شَرِيْكُ بنُ عَبدِ اللهِ النَّخَعِيُّ، العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ، القاضي.[1]

قال ابن عدي: شَرِيك بنُ عَبد اللَّهِ بنِ الحارث بن شَرِيك بن عَبد الله النخعي، القاضي، كوفي، اخْتِلِف في نسبته .[2]

قال يَحيى بنَ مَعِين: شَرِيك بن عَبد الله؛ نخعي من أنفسهم.[3]

قال البُخارِيّ: شَرِيك بنُ عَبد اللَّهِ بنِ سنان؛ أبو عَبد الله النخعي، القاضي،كوفي.[4]

قال ابن حبان: شريك بن عبد الله بن الحَارِث بن أَوس بن الْحَارِث النَّخعِيّ كنيته أَبُو عبد الله.[5]

---

1 ـ سير أعلام النبلاء للذهبي المصدر السابق ج8ص200 .

2 ـ الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني (ت:365)، ج5ص10، ت: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، عبد الفتاح أبو سِنة، الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط1/ 1418هـ/1997م .

3 ـ الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي المصدر السابق، ج5ص10 .

4 ـ التاريخ الأوسط لأبي عبد الله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت 256هـ)، ج2ص213، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث ـ حلب، ط1/1397هـ/1977م .

5 ـ الثقات لابن حبان المصدر السابق ج6ص444 .

قال السّمعاني: أبو عبد الله شريك بن عبد الله، أبي شريك الحارث بن أوس بن الحارث بن ذهل بن كعب بن وهبيل بن عمرو بن سعد بن مالك النخعي، كان مولده بخراسان، قال منصور بن أبي مزاحم :سمعت شريكا يقول: ولدت ببخارى مقتل قتيبة بن مسلم سنة خمس وسبعين[1]

قال الذهبي: مولده فِي سَنَةِ خَمسٍ وَتِسعِينَ . [2]

قال الخطيب: مات شريك سنة سبع وسبعين ومائة .[3]

وقال ابن حجر: من الثامنة مات سنة سبع أو ثمان وسبعين .[4]

2 ـ شيوخه وتلاميذه:

أخذ شريك العلم عن عدد كثير من الشيوخ ممّا يدلّ على همّة هذا الرجل العظيم في طلب العلم، كما أنّه في المقابل روى عنه الكثير من النّاس، وسنذكر هنا بعض شيوخه وتلاميذه:

فمن شيوخه: أَبِي صَخرَةَ جَامِعِ بنِ شَدَّادٍ، وَجَامِعِ بنِ أَبِي رَاشِدٍ، وَزِيَادِ بنِ عِلاقَةَ، وسَلَمَةَ بنِ كُهَيلٍ، وَسِمَاكِ بنِ حَرْبٍ، وَأَبِي إِسحَاقَ، وَحَبِيبِ بنِ أَبِي ثَابِتٍ، وَعَلِيِّ بنِ الأَقمَرِ، وَمَنصُورِ بنِ الْمُعْتَمِرِ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ جَرِيرٍ الْبَجَلِيِّ، وَخُصَيفٍ، وَعَاصِمِ بنِ بَهْدَلَةَ، وَعَمَّارٍ الدُّهنِيِّ، وَعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، وَطَبَقَتِهِم . [5]

---

1 ـ الأنساب لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي (ت 562هـ)، ج13ص64، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلّمي اليماني، وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد، ط1/1382هـ/1962م .

2 ـ تاريخ الإسلام للذهبي ج4ص642 .

3 ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي المصدر السابق ج10ص384 .

4 ـ تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني المصدر السابق ص266 .

5 ـ تاريخ الإسلام المصدر السابق نفسه، ج4 ص642 .

وعبد العزيز بنِ رفيع، وَزُبَيدِ بنِ الحَارِثِ، وَبَيَانِ بنِ بِشرٍ، ويعلى بن عَطَاءٍ، وَإِبرَاهِيمَ بنِ مُهَاجِرٍ، وَعثمَانَ بنِ أَبِي زُرعَةَ، وَعَاصِمٍ الأَحْوَلِ، وَسَالِمٍ الأَفطَسِ، وَسُلَيمَانَ الأعمَشِ، وَعَطَاءِ بنِ السَّائِبِ، وَنُسَيرِ بنِ ذُعلُوقٍ، وَسَلَمَةَ بنِ المحَبِّقِ، وَأَشعَثَ بنِ أَبِي الشعثاء، وَعَبدِ الكَرِيمِ بنِ مَالِكٍ الجَزَرِيِّ، وَالمِقدَامِ بنِ شُرَيحٍ، وَسَعِيدِ بنِ مَسرُوقٍ، وَهِشَامِ بنِ عُروَةَ، وَعَلِيِّ بنِ بَذِيمَةَ، وَزَيدِ بنِ جُبَيرٍ، وَحَكِيمِ بنِ جُبَير، وَشَبِيبِ بنِ غَرقَدَةَ، وَمِخوَلِ بنِ رَاشِدٍ، وَابنِ عَقِيلٍ، وخلق سواهم.[1]

ومن تلاميذه: أَبَانُ بنُ تَغلِبَ، وَمُحَمَّدُ بن إِسحَاقَ؛ وَهُمَا مِنْ شُيُوخِهِ، وَشُعبَةُ، وَسُفيَان، وَاللَّيثُ بنُ سَعدٍ، وابن المبَارَكِ، وَيَحيَى بن آدَمَ، وَأَبُو نُعَيمٍ، وَيَزِيدُ بنُ هَارونَ، وَإِسحَاق بن يُوسُفَ الأَزرَق، وأَحمَد بن يُونسَ، وَعَلِي بن الجَعدِ، وَأَبُو بَكرٍ بن أَبِي شَيبَةَ وَأَخوهُ عُثْمَانُ، وَهَنَّادُ بنُ السَّرِيِّ، وَيَحيَى بن يَحيَى، وَمُحَمَّدُ بنُ سُلَيْمَانَ لُوَيْنُ، وَيَحْيَى بنُ عَبْدِ الحَمِيْدِ الحِمَّانِيُّ، وَعَبَّادُ بنُ يَعْقُوْبَ الرَّوَاجِنِيُّ، وَإِسحَاقُ بنُ أَبِي إسرائيل، وَعَلِيُّ بنُ حجر، وكيع، وابن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون، وَخَلَفُ بن هشام، وخلق كثير .[2]

3 ـ أقوال العلماء فيه تعديلا وتجريحا :

وسنعرض في هذا الموضع بعض ما قيل في القاضي شريك بن عبد الله من ناحية التوثيق أو التضعيف من قبل علماء الجرح والتعديل، وهذه بعض أقوالهم:

1 ـ سير أعلام النبلاء للذهبي المصدر السابق ج8ص201 .

2 ـ تاريخ الإسلام المصدر السابق، ج4ص642 .

1/ المعدّلون:

قَالَ ابن المبارك: شريك أعلم بحديث بلده مِنَ الثوري؛ فذكر هذا لابن معين فَقَالَ: ليس يقاس بسفيان أحد، لكن شريك أروى منه فِي بعض المشايخ .[1]

قَالَ أَبُو نعيم: سمعت شَرِيكاً يَقول: قُدِّمَ عُثمَانُ يَوم قُدِّمَ، وَهُوَ أَفضَلُ القَومِ ، قُلتُ: مَا بَعدَ هَذَا إِنصَافٌ مِن رَجُلٍ كوفيّ .[2]

قال العجليّ: كوفي ثقة، وكان حسن الحديث .[3]

و قال ابن معين: شريك ثقة من يسأل عنه؟ [4]

قال عيسى بن يونس: ما رأيت أحدا قط أورع في علمه من شريك. [5]

قال منصور بن أبي مزاحم: سمعت شريكا يقول في مجلس أبي عبيد الله، يعني: وزير المهدي، وفيه الحسن بن زيد بن الحسن، ووالد مصعب الزبيري، وابن أبي موسى، والأشراف، فتذاكروا النبيذ، فرخص من حضر من العراقيين فيه، وشدد الباقون، فقال شريك:
حدثنا أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، قال: قال عمر: إنّا لنأكل لحوم هذه الإبل، ليس يقطعها في بطوننا إلا هذا النبيذ الشديد، فقال الحسن بن زيد: ﴿مَا سَمِعۡنَا بِهَٰذَا فِي ٱلۡمِلَّةِ ٱلۡأٓخِرَةِ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا ٱخۡتِلَٰقٌ﴾ ص -7-

1. تاريخ الإسلام المصدر السابق، ج4ص642 .
2 ـ سير أعلام النبلاء المصدر السابق، ج8ص202 .
3 ـ الثقات للعجلي المصدر السابق، ج1ص453 .
4- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج4ص367 .
5 ـ تهذيب الكمال للمزّي، ج12ص470 .

فقال شريك: أجل! شغلك الجلوس على الطنافس[1] في صدور المجالس عن استماع هذا ومثله، فلم يجبه الحسن بشيء، وأسكت القوم، فتحدثوا بعد في النبيذ، وشريك ساكت،

فقال له أبو عبيد الله: حدثنا يا أبا عبد الله بما عندك،

فقال: كلا! الحديث أعزّ على أهله من أن يعرض للتكذيب.[2]

قال حفص بن غياث؛ من طريق علي بن خشرم، عنه: سمعت شريكا يقول:

قبض النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ واستخار المسلمون أبا بكر، فلو علموا أن فيهم أحدا أفضل منه كانوا قد غشونا، ثم استخلف أبو بكر عمر، فقام بما قام به من الحق والعدل، فلما حضرته الوفاة، جعل الأمر شورى بين ستة، فاجتمعوا على عثمان، فلو علموا أن فيهم أفضل منه كانوا قد غشّونا. [3]

1 ـ جمع طنفس: النمرقة فوق الرّحل، والطنافس: البساط الذي له خمل رقيق.(ينظر: لسان العرب، ج6ص127).
2 ـ سير أعلام النبلاء المصدر السابق، ج8ص203 .
3 ـ المصدر السابق، ج8ص209 .

قال علي بن خشرم: فأخبرني بعض أصحابنا من أهل الحديث: أنّه عرض هذا على عبد الله بن إدريس، فقال ابن إدريس: أنت سمعت هذا من حفص؟

قلت: نعم، قال: الحمد لله الذي أنطق بهذا لسانه، فو الله إنه لشيعي، وإنّ شريكا لشيعي.[1]

2/ المضعّفون:

قال يحي بن سعيد: قدم شريك مكة، فقيل لي: لو أَتَيتَه ؟ فقلت: لو كان بين يدي ما سألته عن شيء، وضعّف حديثه جدّاً .[2]

قال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيرا، تغيّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً، شديداً على أهل البدع .[3]

وعن ابن المبارك: قال: ليس حديث شريك بشيء [4]

وعن يحي القطان عن قال: رأيت تخليطا في أصول شريك.[5]

وعن وكيع قال: ما كتبت عن شريك بعد ما ولي القضاء، فهو عندي على حدة.[6]

وقال أبو نعيم: لم أكتب عنه بعد القضاء غير حديث واحد.[7]

---

1 ـ المصدر السابق نفسه ص209 .

2 تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج8ص202 .

3 . تقريب التهذيب لابن حجر ص266 .

4 . ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشّمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت:748هـ)، ج2ص270، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة . بيروت ـ لبنان، ط1382/1هـ/1963م .

5 ميزان الاعتدال للذهبي المصدر السابق، ص270 .

6 . سير أعلام النبلاء المصدر السابق، ج8ص204 .

7 . المصدر السابق نفسه، ج8ص204 .

3/ الموازنة والترجيح:

ونقصد بذلك الراجح من القول في تضعيف شريك أو تعديله:

قال ابن حبان: كان فِي آخر أمره يخطئ فِيمَا يروي تغيّر عَلَيهِ حفظه، فسماع الْمُتَقَدّمين عَنهُ الَّذين سمعُوا مِنْهُ بواسط ليس فيه تَخلِيط، مثل: يزِيد بن هارون، وإسحَاق الأزرَق، وسَمَاع المتأخرين عنه بِالْكُوفَةِ فيه أوهام كَثِيرَة .[1]

وقال يحيى بن معين: شريك صدوق ثقة إلاّ أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه. [2]

فالراجح ممّا ذكر أنّ من روى عن شريك قبل تولّيه القضاء مثل: يزيد بن هارون، وإسحاق الأزرق فإنّه يؤخذ به وإن تفرّد بروايته، وأمّا غير ذلك فيكره تفرّده، والله تعالى أعلى وأعلم.

4/ إرغامه على تولّي القضاء :

قال يعقوب بن شيبة: دعا المنصور شريكا، فقال: إنّي أريد أن أوليك القضاء، فقال: أعفني يا أمير المؤمنين، قال: لست أعفيك، قال: فأنصرفُ يومي هذا وأعود فيرى أمير المؤمنين رأيه، قال: تريد أن تتغيب؟ ولئن فعلت، لأقدمن على خمسين من قومك بما تكره، فولاّه القضاء، فبقي إلى أيّام المهدي، فأقره المهدي، ثم عزله، قال: وكان شريك ثقة، مأمونا، كثير الحديث، أنكر عليه الغلط والخطأ.[3]

قال يحيى بن سعيد الأموي: كنت عند الحَسَن بن عمارة حين بلغه أن شريكاً هرب من قضاء الأهواز فَقَالَ: الخبيث استصغر قضاء الأهواز .[4]

وقال عبد اللهِ بن داود: سمعت سُفيَان يقول: أيّ رجل أفسدوا؛ يعني: شريكاً .[5]

1ـ الثقات لابن حبان المصدر السابق، ج6ص444 .

2 . تهذيب الكمال للمزي المصدر السابق، ج12ص469 .

3 ـ سير أعلام النبلاء المصدر السابق، ج8ص213 .

4ـ تاريخ الإسلام المصدر السابق، ج4ص642 .

5 ـ أخبار القضاة لأبي بكر محمد بن صدقة، الضبي، الملقب بوكيع (ت: 306هـ)، ج3ص153، ت: عبد العزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، ط1/1366هـ/1947م .

قال إسحاق بن عيسى: لما ولي المنصور شريكاً قضاء الكوفة أتى أبي فَقَالَ لَهُ: استعف لي أمير المؤمنين فَقَالَ لَهُ: إني لأعزل من ذاك، إنّ أمير المؤمنين لا يردّ عن عزماته. فلما توفي المنصور، وولي المهدي قَالَ له أبي: إنّك كنت سألتني أن أستعفي لَكَ أمير المؤمنين فأبيتُ عليك، وأمير المؤمنين ألين جانباً وأحرى أن يجيبنا إِلَى ما نسأله، فإن شئت استعفيته، فقال: أما الآن فإني أكره شماتة الأعداء .[1]

ودخل شريك على المهدي، فقال له: ما ينبغي أن تقلد الحكم بين المسلمين، قال: ولم؟

قال: لخلافك على الجماعة، وقولك بالإمامة، قال: أما قولك: بخلافك على الجماعة، فعن الجماعة أخذت ديني، فكيف أخالفهم وهم أصلي في ديني، وأما قولك: وقولك بالإمامة فما أعرف إلا كتاب الله، وسنّة رسوله صلّى الله عليه وسلّم، وأما قولك مثلك ما يقلد الحكم بين المسلمين، فهذا شيء أنتم فعلتموه، فإن كان خطأ فاستغفروا الله منه، وإن كان صوابا فأمسكوا عليه.[2]

---

1 أخبار القضاة المصدر السابق، ص153 .

2 تاريخ بغداد للخطيب البغدادي المصدر السابق، ج10ص384

خلاصة المبحث الثاني :

والذي يمكن أن نستخلص ما مررنا به في نهاية هذا المبحث هو ما يلي :

كان للعلماء وأئمة الحديث موقف اتجاه من يشتغل بالقضاء من روّاة الأحاديث إلى جانب التحديث، وهذا الموقف الذي يُرى فيه عدم الرضا عن من اشتغل من المحدّثين بالقضاء لما فيه من انشغال تام عن رواية الحديث، وحفظه وضبطه.

كما ذكرنا جملة من المحدّثين الذين اشتغلوا بالقضاء، وبعض مروياتهم من كتب السُّنة، فمنهم من وفق بين المهنتين، ومنهم من أعطى للقضاء جهده ووقته فذهب عنه ضبط الحديث، وهذا ما جعله عرضة لانتقاد علماء الجرح والتعديل، وجعل مروياته بين القبول والردّ .

وختمنا المبحث بترجمة القاضي شريك بن عبد الله النخعي، فذكرنا نسبه، وتاريخ ولادته، ووفاته، كما ذكرنا مجموعة من شيوخه وتلاميذه، ووقفنا على عبارات لعلماء الجرح والتعديل التي قيلت فيه بعد تولّيه القضاء، والراجح غي تضعيفه، وكيف أنّه أرغم على تولّي القضاء، وهذا إنْ دلّ فإنّما يدلّ على ورعه وتقواه ـ رحمه الله تعالى ـ

المبحث الثالث:

نماذج تطبيقية من أحاديث شريك القاضي في الكتب الستّة ـ دراسة نقدية ـ

وفيه مطلبين

المطلب الأول: نماذج من مرويات القاضي شريك بن عبد الله من الصحيحين:

صحيح البخاري ـ صحيح مسلم .

المطلب الثاني: نماذج من مرويات القاضي شريك بن عبد الله من الكتب الستّة:

ـ سنن أبو داود ـ سنن الترمذي ـ سنن النسائي (المجتبى) ـ سنن ابن ماجه ـ

المبحث الثالث : نماذج تطبيقية من أحاديث القاضي شريك في الكتب الستّة ـ دراسة نقدية ـ

وفي هذا المبحث سنقوم بدراسة نماذج لمرويات القاضي شريك بن عبد الله، دراسة تطبيقية لأحاديثه، من خلال الكتب الستّة ـ الصحيحين والسنن الأربعة ـ وبيان أثر تولّي القضاء على ضبطه .

المطلب الأول : نماذج من مرويات القاضي شريك بن عبد الله في الصحيحين

الفرع الأول: نماذج من صحيح البخاري

أخرج البخاري لشريك بن عبد الله حديثا واحدا معلّقا.

1/ نصّ الحديث:

قال البخاري في صحيحه: حدثنا مسلم، حدثنا شعبة، حدثنا عبد الرحمن بن الأصبهاني، عن ذكوان، عن أبي سعيد رضي الله عنه: أن النساء قلن للنبي صلى الله عليه وسلم: اجعل لنا يوما فوعظهن، وقال: {أَيَّمَا امْرَأَةٌ مَاتَ لَهَا ثَلاَثَةٌ مِنَ الوَلَدِ، كَانُوا حِجَابًا مِنَ النَّارِ}، قالت امرأة: واثنان؟ قال: {وَاثْنَانِ}، وقال شريك: عن ابن الأصبهاني، حدثني أبو صالح، عن أبي سعيد، وأبي هريرة رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال أبو هريرة: { لَمْ يَبْلَغُوا الحِنْثَ}.

2/ تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة، والبخاري بعد ذكر طريق شعبة، من طريق شريك بن الله النخعي.[1]

وأخرجه البخاري، والإمام أحمد، والنسائي، وأبو يعلى، وابن حبان، من طريق شعبة .[2]

وأخرجه البخاري في صحيحه، ومسلم في صحيحه، والبيهقي في السنن الكبرى، وفي شعب الإيمان، من طريق أبي عوانة .[3]

ثلاثتهم: (شعبة، شريك، وأبا عوانة)، عن عبد الرحمن الأصبهاني، عن أبي صالح ذكوان، عن أبي سعيد الخدري مرفوعا .

[1] صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب فضل من مات له ولد فاحتسب وقال الله عز وجل: {وبشر الصابرين} (البقرة: 155)، ح رقم (1250)، ج2 ص73، ومصنّف ابن أبي شيبة، كتاب الجنائز، باب في ثواب الولد يقدّمه الرجل، ح رقم (11876)، ج3ص35 .

[2] ـ صحيح البخاري، كتاب العلم، باب هل يجعل للنساء يوم على حدة في العلم، ح رقم (101)، ج1ص32، ومسند الإمام أحمد، ح رقم (11296)، ج17ص176، والسنن الكبرى للنسائي، كتاب العلم، باب هل يجعل العالم للنساء يوما على حدة في طلب العلم، ح رقم (5865)، ج5ص386، ومسند أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي، ح رقم (1279)، ج2ص461، ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث ـ دمشق ـ ط1404/1هـ/1984م، وصحيح ابن حبان، كتاب الجنائز وما يتعلق بها مقدما أو مؤخرا، باب ما جاء في الصبر وثواب الأمراض والأعراض، ح رقم (2944)، ج7ص206 .

[3] ـ صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب تعليم النبي صلى الله عليه وسلم أمته من الرجال والنساء مما علمه الله، ليس برأي ولا تمثيل، ح رقم (7310)، ج9ص101، وصحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه، ح رقم (2633)، ج4ص2028، والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب الجنائز، باب ما يرجى في المصيبة بالأولاد إذا احتسبهم، ح رقم (7136)، ج4ص111، وكذلك أخرجه في شعب الإيمان، باب في الصبر على المصائب وعمّا تنزع إليه النفس من لذّة وشهوة، ح رقم (9287)، ج12ص208 .

3/ ترجمة رجال إسناد الإمام البخاري:

شريك بن عبد الله النخعي: (تقدمت ترجمته في المبحث السابق) .

عبد الرحمن بن عبد الله الأصبهاني، الكوفي، الجهني، روى عن: أنس بن مالك، ذكوان أبي صالح السمّان، سعيد بن جبير، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، روى عنه: سفيان الثوري، ابن عيينة، شريك النخعي، وشعبة بن الحجّاج .[1]

قال يحي بن معين، وغيره: ثقة .[2]

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه: فقال لا بأس به .[3]

أبو صالح السّمّان ذكوان بن عبد الله، القدوة، الحافظ، كان من كبار العلماء بالمدينة، يجلب الزيت والسّمن إلى الكوفة، سمع من سعد بن أبي وقاص، وعائشة، وأبي هريرة، وابن عبّاس، ومعاوية ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ حدّث عنه: ابنه سهيل بن أبي صالح، والأعمش، وعبد الله بن دينار، والزهري، وخلق سواهم.[4]

---

[1] ـ تهذيب الكمال للمزّي المصدر السابق ج17ص242، 243 .

[2] ـ ينظر المصدر السابق نفسه ص243.

[3] ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم المصدر السابق ج5ص255 . .

[4] سير أعلام النبلاء للذهبي، ج5 ص36 .

قال الإمام أحمد بن حنبل: أبو صالح من أجلّة الناس وأوثقهم، ومن أصحاب أبي هريرة وقد شهد الدار؛ يعني زمن عثمان ـ رضي الله عنه ـ وهو ثِقَة ثقة .[1]

وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يحتجّ بحديثه.[2]

4/ الحكم على الحديث:

قال ابن حجر: وقوله "قال شريك"، وصله ابن أبي شيبة عنه بلفظ حدثنا، وهذا السياق ظاهره أن هذه الزيادة عن أبي هريرة موقوفة ويحتمل أن يكون المراد أن أبا هريرة وأبا سعيد اتفقا على السياق المرفوع وزاد أبو هريرة في حديثه هذا القيد وهو مرفوع.[3]

الفرع الثاني: نماذج من صحيح مسلم

أخرج مسلم لشريك في المتابعات، مقرونا بالثقات، وهذه بعض النماذج من صحيحه

النموذج الأول:

1/ نصّ الحديث:

قال مسلم في صحيحه، حَدَّثَنَا أَبُو بَكرِ بن أَبِي شَيبَةَ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ قُطْبَةَ بْنِ مَالِكٍ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ {وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ}

---

[1] ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ج3 ص451 .

[2] ـ المصدر السابق نفسه ص451 .

[3] ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت: 852هـ)، ج3ص122، قام بخدمته: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة ـ بيروت، ط/ 1379هـ .

2/تخريج الحديث:

أخرجه مسلم، وابن أبي شيبة، والطبراني، والبيهقي، وابن ماجه، من طريق شريك النخعي.[1]

وأخرجه مسلم، وابن ماجه، والترمذي، وأبو يعلى، والطبراني، وابن خزيمة، والبيهقي، من طريق سفيان بن عيينة .[2]

وأخرجه مسلم، والنسائي، والدارمي، وأبو داود الطيالسي، وابن حبان، والطبراني، من طريق شعبة .[3]

وأخرجه مسلم، والبيهقي، والطبراني، من طريق أبي عوانة .[4]

[1] ـ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب القراءة في الصبح، ح رقم (457)، ج1ص337، وابن أبي شيبة في مصنّفه، كتاب الصلوات، ما يقرأ في صلاة الفجر، ح رقم (3541)، ج1ص3541، والطبراني في المعجم الكبير، ح رقم (33)، ج19ص19، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب قدر القراءة في صلاة الصبح، ح رقم (4010)، ج2ص543، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسّنة فيها، باب القراءة في صلاة الفجر، ح رقم (816)، ج1ص268 .

[2] ـ أخرجه مسلم في صحيحه المصدر السابق نفسه، وأخرجه ابن ماجه في سننه، المصدر السابق نفسه، والترمذي في سننه، أبواب الصلاة، باب ما جاء في القراءة في الصبح، ح رقم (306)، ج1ص398، وأبو يعلى في مسنده، ح رقم (6841)، ج12ص231، وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصلاة، باب القراءة في صلاة الصبح، ح رقم (527)، ج1ص264، والطبراني في المعجم الكبير، المصدر السابق نفسه، والبيهقي في السنن الكبرى، المصدر السابق نفسه .

[3] ـ وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده، ح رقم (1352)، ج2ص584، والدارمي في سننه، كتاب الصلاة، باب قدر القراءة في الفجر، ح رقم (1334)، ج2ص821، ومسلم في صحيحه، المصدر السابق نفسه، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب المساجد، باب القراءة في الصبح بق، ح رقم (1024)، ج1ص489، و ح رقم(11457)، ج10ص270، وابن حبان في صحيحه، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ح رقم (1814)،ج5ص120، والطبراني في المعجم الكبير، ح رقم 27، ج19ص17 .

[4] ـ أخرجه مسلم في صحيحه المصدر السابق نفسه، والبيهقي في السنن الكبرى، ح رقم (4011)، ج2ص543، والطبراني في المعجم الكبير، المصدر السابق، ح رقم (34) .

أربعتهم: (شريك، ابن عيينة، شعبة، وأبو عوانة)، عن زياد بن علاقة، عن قطبة بن مالك مرفوعا .

3/ ترجمة رجال إسناد الإمام مسلم:

أبو بكر بن أبي شيبة: هو عبد اللَّه بن مُحَمَّد بنُ إِبرَاهِيمَ بن عثمان أبو بكر العبسّي، المعروف بابن أَبِي شيبة، من أهل الكوفة، سمع شريك بن عبد اللَّه، وسفيان بن عيينة، وعبد اللَّه بن المبارك، وحفص بن غياث، ووكيعًا، ويَحْيَى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، روى عنه: أحمد بن حنبل، وابنه عبد اللَّه بن أَحمَد، وعباس بن مُحَمَّد الدوري، ويعقوب بن شيبة، وإِبرَاهِيم الحربي، وأبو القاسم البغوي، وغيرهم .[1]

قال عبد اللَّه بن أَحْمَد بن حنبل: سمعت أبي يَقُول: أبو بكر بن أبي شيبة صدوق.[2]

قال العجلّي: كُوفِي ثِقَة، وَكَانَ حَافِظا للحَدِيث. [3]

سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون، مولى محمد بن مزاحم الهلاليّ، أخي الضحّاك، المفسِّر، أبو محمد الكوفيُّ، ثمّ الْمَكّيّ، الإمام، شيخ الإسلام، سمع من: الزُّهْرِيّ، وعمرو بن دينار، وزياد بن علاقة، وعاصم بْن أَبِي النَّجُود، وعبد الله بن دينار، ومنصور بن المعتمر، وسُهيل بن أَبِي صالح، وخلْق كثير. وانفرد بالرواية عَنْ أكثرهم، وَرُحِلَ إليه مِن الآفاق.[4]

---

[1] ـ تاريخ بغداد المصدر السابق، ج11ص259 .

[2] ـ تاريخ بغداد المصدر السابق نفسه 259 .

[3] ـ الثقات للعجلّي المصدر السابق، ج2ص57 .

[4] ـ تاريخ الإسلام المصدر السابق ج4ص1110 .

رَوَى عَنْهُ: الأعمش، وابن جُرَيج، وشُعْبَة؛ وهم مِن شيوخه، وابن المبارك، وابن مَهديّ، والشّافعيّ، وابن المدِينيّ، ويحيى بن مَعِين، وأبو خَيْثَمَة، وأبو بَكْر بْن أَبِي شَيْبَة، والزُّبَير بن بكّار، ويونس بن عَبد الأعلى، وأُمم سواهم.[1]

قَالَ الشّافعيّ: لولا مالك وسُفْيان بْن عُيَيْنَة لذهب عِلم الحجاز.[2]

قال الذهبي: أحد الثقات الأعلام، أجمعت الأمة على الاحتجاج به، وكان يدلّس، لكنّ المعهود منه أنه لا يدلّس إلاّ عن ثقة، وكان قوي الحفظ، وما في أصحاب الزهري أصغر سنًا منه، ومع هذا فهو من أثبتهم.[3]

زِيَادُ بن عِلاقَةَ بن مَالِك التَّغْلَبِيُّ، أَبُو مَالِكٍ الْكُوفِيُّ، روى عن: عَمِّهِ قُطْبَةَ بن مالك، والمغيرة بن شعبة، وَجَرِيرِ بن عبد اللَّهِ البجَلِي، وأسامة بن شريك، وجماعة،

وروى عنه: سفيان، وشعبة، وزائدة، وزهير، وَإِسرَائِيل، وابن عيينة.[4]

وقال الذهبي: أحد الثّقات المعمَّرين.[5]

[1] ـ تاريخ الإسلام المصدر السابق نفسه ص1110 .

[2] ـ المصدر السابق ص1111 .

[3]ـ ميزان الاعتدال للذهبي، ج2ص170.

[4] ـ تاريخ الإسلام المصدر السابق ج3ص412 .

[5] ـ تاريخ الإسلام المصدر السابق نفسه ص412 .

قُطْبَةَ بْنِ مَالِكٍ الثعلبي، من بني ثعلبة بن ذبيان، ولذلك يقال له الذبياني، وهو عمّ زياد بن علاقة.[1]

قال ابن حجر: روى عنه ابن أخيه زياد، وذكر مسلم وغير واحد أنه تفرّد بالرواية عن قطبة، لكن أفاد المزي أن الحجاج بن أيوب مولى بني ثعلبة روى عنه، وظفرت له براو ثالث، ذكره علي بن المديني في العلل، وهو عبد الملك بن عمير، وهو ممن أخرج لهم مسلم في الصّحابة دون البخاري.[2]

4/ توجيه الحديث:

قال الترمذي: حديث قطبة بن مالك حديث حسن صحيح، وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه "قرأ في الصبح بالواقعة، وروي عنه أنه" كان يقرأ في الفجر من ستين آية إلى مائة، وروي عنه أنه "قرأ إذا الشمس كورت" وروي عن عمر أنه كتب إلى أبي موسى " أن اقرأ في الصبح بطوال المفصل"، وعلى هذا العمل عند أهل العلم، و به يقول سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي .[3]

النموذج الثاني:

1/ نص الحديث:

قال مسلم في صحيحه: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، وَهُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ فِي وَفْدِ ثَقِيفٍ رَجُلٌ مَجْذُومٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنَّا قَدْ بَايَعْنَاكَ فَارْجِعْ}

---

[1] ـ الإصابة في تمييز الصحابة لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (ت:852هـ)، ج5ص340، ت: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1/1415هـ .

[2] ـ الإصابة في تمييز الصحابة، المصدر السابق نفسه ص340 .

[3] السنن للترمذي عقب حديث (306)، ج2ص108 .

2/ تخريج الحديث:

أخرجه مسلم مقرونا بهشيم، والإمام أحمد، والطبراني، والبيهقي، من طريق شريك .[1]

وأخرجه مسلم، وابن ماجه، والإمام أحمد، والنسائي، والبيهقي، من طريق هشيم.[2]

كلاهما (شريك، وهشيم بن بشير)، عن يعلى بن عطاء، عن عمرو بن الشّريد، عن أبيه الشّريد بن سويد مرفوعا .

3/ ترجمة رجال إسناد الإمام مسلم:

يحي بن يحي بنِ بَكرِ بنِ عَبدِ الرَّحمَنِ التَّمِيمِي، أبو زكريا النيسابوري، الحافظ، شيخ الإسلام، وعالم خراسان، روى عن: عَبدِ اللهِ بنِ جَعفَرٍ المخرَمِيِّ، وَمَالِكٍ، وشريك القاضي، وَاللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ، وَإِبْرَاهِيْمَ بنِ سَعْدٍ، وَالمنْكَدِرِ بنِ مُحَمَّدٍ، وَيَزِيْدَ بنِ زُرَيْعٍ، وَأُمَمٍ سِوَاهُم.[3]

1 ـ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السّلام، باب اجتناب المجذوم وغيره، ح رقم (2231)، ج4ص1752، والإمام أحمد في مسنده، ح رقم (19468)، ج32ص218، وابن أبي شيبة في مصنّفه، كتاب الأدب، باب من رخص في الطيرة، ح رقم (26406)، ج5ص311، والطبراني في المعجم الكبير، ح رقم (7247)، ج7ص317، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب لا يورد ممرض على مُصِحّ فقد يجعل الله تعالى بمشيئته مخالطته إياه سببا لمرضه، ح رقم (14244)، ج7ص356 .

2 ـ أخرجه ابن أبي شيبة في مصنّفه، كتاب الأطعمة، باب من كان يتقي المجذوم، ح رقم (24542)، ج5ص142، والإمام أحمد في مسنده، ح رقم (19474)، ج32ص222، وابن ماجه في سننه، كتاب الطبّ، باب الجذام، ح رقم (3544)، ج2ص1172، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب الطبّ، باب المجذوم، ح رقم (7546)، ج7ص91، وأخرجه في كتاب البيعة، باب بيعة من به عاهة، ح رقم (7757)، ج7ص182، وأخرجه في كتاب السّير، باب بيعة المجذوم، ح رقم (8662)، ج8ص69، وأخرجه في السنن الصغرى (المجتبى)، كتاب البيعة، باب بيعة من به عاهة، ح رقم (4182)، ج7ص150، ت: عبد الفتاح أبو غدّة، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط2/1406هـ/1986م، والبيهقي في السنن الكبرى، المصدر السابق، ح رقم (14244)، و ح رقم (14245) .

3 ـ سير أعلام النبلاء للذهبي المصدر السابق، ج10ص512 .

روى عنه: البخاري، ومسلم، وَمُحَمَّدُ بنُ نَصْرٍ المرْوَزِيُّ، وَعُثْمَانُ بنُ سَعِيْدٍ الدَّارِمِيُّ، وَمُحَمَّدُ بنُ رَافِعٍ القُشَيْرِيُّ، وَإِبْرَاهِيْمُ بنُ عَلِيٍّ الذُّهْلِيُّ، وخلائق.[1]
قال أحمد بن حنبل:كان يحي بنُ يَحْيَى عِنْدِي إِمَاماً، وَلَوْ كَانَتْ عِنْدِي نَفَقَةٌ، لَرَحَلْتُ إِلَيْهِ.[2]
وقال أيضا:كان ثقة وزيادة، وأثنى عليه خيرا .[3]

هُشَيم بن بشير بن أبي خازم قاسم بن دينار، الحافظ، أبو معاوية السُّلميّ، الواسطيُّ، روى عن: الزُّهْريّ، وعَمْرو بن دينار، وأيّوب، وحُصَيّن بن عبد الرحمن، وخلْق سواهم، وروى عنه: شعبة مع تقدُّمه، ويحيى القطّان، وعبد الرحمن بن مهديّ، وأحمد بن حنبل، وخلق كثير.[4]

قال عبد الرحمن بن مهديّ: كان هُشَيم أحفظ للحديث من سُفيان الثَّوْريّ.[5]

1 ـ سير أعلام النبلاء المصدر السابق، ج10ص513 .

2 ـ المصدر السابق، ج10ص514 .

3 ـ تهذيب الكمال للمزّي ج32ص34 .

4 ـ تاريخ الإسلام للذهبي ج4ص992 .

5 ـ المصدر السابق نفسه، ج4ص992 .

يعلى بن عطاء العامري الطائفي، نزل واسط ومات بها، روى عن: جابر بن يزيد بن الأسود وعن وكيع بن عدس، وروى عنه: هشام بن حسّان، والثوري، وشعبة، وهشيم، وأبو عوانة.[1]

قال يحي بن معين: يعلى بن عطاء ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث.[2]

عَمْرُو بن الشَّرِيدِ بن سُوَيْدٍ الثَّقَفِيُّ الطَّائِفِيُّ، روى عن: أَبِيهِ، وَأَبِي رَافِعٍ مَولَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَسَعدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ـ رضي الله عنهم ـ وروى عنه: عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، وَبُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الأَشَجِّ، وَيَعْلَى بْنُ عَطَاءٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ.[3]

قال العجلّي: عمرو بن الشّريد حجازي، تابعي ثقة، وأبوه من أَصحاب النَّبِي صلى الله عليه وسلم.[4]

الشّريد بن سويد الثقفي، له صحبة، روى عن النبي صلى الله عليه وسلّم، وروى عنه: ابنه عمرو بن الشريد، وعمرو بن نافع الثقفي الطائفي، وأبو سلمة بن عبد الرَّحمن.[5]

قال ابن حجر: الشّريد بن سويد الثقفي، صحابي شهد بيعة الرضوان، قيل:كان اسمه مالكا.[6]

مالكا.[6]

1 ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ج9ص302 .

2 ـ الجرح والتعديل المصدر السابق نفسه 302 .

3 ـ تاريخ الإسلام المصدر السابق ج2ص1151 .

4 ـ الثقات للعجلّي ج2ص177 .

5 ـ تهذيب الكمال للمزّي ج12ص458 .

6 ـ تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني ص266 .

4/ توجيه الحديث:

قال القاضي عياض: هذا موافق للحديث الآخر في صحيح البخاري: {وَفِرَّ مِنَ المجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الأَسَدِ}[1] وقد مضى الكلام على هذا المعنى، وأنه غير معارض لقوله:"لا عدوى" وهو موافق لقوله: {لاَ يُورِدَنَ مُمْرِضٍ عَلَى مُصِحٍّ}[2] وقد اعترض النظام من المبتدعة بمعارضة هذه الأحاديث وما تقدم من الكلام في باب العدوى كافٍ في الردّ عليه.[3]

المطلب الثاني : نماذج من مرويات القاضي شريك بن عبد الله في السنن الأربعة

بعدم ذكرنا بعض النماذج من مرويات القاضي شريك بن عبد الله النخعي، التي وردت في صحيحي البخاري ومسلم، نأتي بعدها لذكر بعض النماذج من مروياته الواردة في السنن الأربعة ـ سنن أبي داود ـ سنن الترمذي ـ سنن النسائي ـ سنن ابن ماجه .[4]

الفرع الأول: سنن أبي داود

النموذج الأول:

1/ نصّ الحديث:

---

1 صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الجذام، ح رقم (5707)، ج7ص126 .

2 صحيح مسلم، كتاب السلام، باب لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، ولا نوء، ولا غول، ولا يورد ممرض على مصحّ، ح رقم (104)، ج4ص1743 .

3 إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض بن موسى أبو الفضل، اليحصبي، السبتي، (ت: 544هـ)، ج7ص163، ت: د. يحي إسماعيل، دار الوفاء ـ مصر، ط1/1419هـ/1998م .

4 ـ بهذا الترتيب أوردها ابن حجر العسقلاني في مقدمة كتابه بلوغ المرام من أدلّة الأحكام، ص3 .

قال أبو داود في سننه، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ الْبَجَلِيِّ، قَالَ: مُحَمَّدٌ هُوَ أَبُو أَسَدِ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، عَنِ الْوُضُوءِ، فَقَالَ:{كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَكُنَّا نُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ}

2/تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود، وابن ماجه، والإمام أحمد، من طريق شريك .[1]

وأخرجه أبو داود الطيالسي، والإمام أحمد، والنسائي، وابن خزيمة، من طريق شعبة .[2]

وأخرجه الإمام أحمد، وعبد الرزاق الصنعاني، والدارمي، والبخاري، والترمذي، وأبو يعلى، والبيهقي، من طريق سفيان الثوري .[3]

ثلاثتهم (شريك، شعبة، والثوري)، عن عمرو بن عامر الأنصاري، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ مرفوعا .

---

1 ـ أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب الرجل يصل الصلوات بوضوء واحد، ح رقم (171)، ج1ص44، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب الوضوء لكل صلاة والصلوات كلها بوضوء واحد، ح رقم (509)، ج1ص170، والإمام أحمد في مسنده، ح رقم (12565)، ج20ص31 .

2 ـ أخرجه الطيالسي في مسنده، ح رقم (2231)، ج3ص585، والإمام أحمد في مسنده، ح رقم (13017)، ج20ص321، و ح رقم (13734)، ج21ص277، والنسائي في السنن الصغرى، كتاب الطهارة، باب الوضوء لكل صلاة، ح رقم (131)، ج1ص85، وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الوضوء، باب إباحة الوضوء من الركوة والقعب، ح رقم (126)، ج1ص66 .

3 ـ وأخرجه عبد الرزّاق في مصنّفه، كتاب الطهارة، باب هل يتوضأ لكل صلاة أم لا، ح رقم (162)، ج1ص56، والإمام أحمد في مسنده، ح رقم (12346)، ج19ص350، و ح رقم (12364)، ج19ص364، والدّارمي في سننه، كتاب الطهارة، باب الوضوء لكل صلاة، ح رقم (747)، ج1ص561، والبخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب الوضوء من غير حدث، ح رقم (214)، ج1ص53، والترمذي في سننه، أبواب الطهارة، باب الوضوء لكل صلاة، ح رقم (60)، ج1ص115، وأبو يعلى في مسنده، ح رقم (3692)، ج6ص363، و ح رقم (3709)، ج6ص374، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب تجديد الوضوء، ح رقم (761)، ج1ص251 .

3/ ترجمة رجال إسناد الإمام أبي داود:

محمّد بن عيسى بن نجيحٍ أبو جعفر بن الطَّبَّاع البغدادي، الحافظ الكبير، رابط بِأَذَنَةَ من بلاد الثُّغور، حدَّث عن: مالك، وَحَمَّادِ بن زيد، وأبي عوانة، وشريك بنِ عَبْدِ اللهِ، وَهُشَيْمٍ ـ وَهُوَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِهِ ـ وإسماعيل بن عيّاش، وابن المبارك، وابن عيينة، وخلق كثير، وروى عنه: أبو داود ـ وعلّق له البخاريُّ ـ ومحمّد بن يحي الذّهليّ، وعبد اللهِ الدّارميّ، وأبو حاتم، وابن أخيه؛ محمّد بن يوسف، وأحمد بن عبد الوهّاب، وخلق سواهم.[1]

قال ابن حبان: كان من أعلم النَّاس بِحَدِيث هشيم، كَانَ يحيى وَعبد الرَّحْمَن يسألانه عَن حَدِيث هشيم مَاتَ سنة أَربع وَعشْرين وَمِائَتَيْنِ بالثغر.[2]

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: حدّثنا ابن الطبّاع الثقة المأمون، ما رأيت من المحدّثين أحفظ للأبواب منه.[3]

عمرو بن عامر الأنصاري وليس البجلي، كما ورد في الإسناد .

قال المزّي في تهذيب الكمال بعد ذكرهما للتمييز بينهما: وزعم أبو داود أنّه الذي يروي عَن أنس، وقد وهم في ذلك، وهو متأخر عن طبقة الأنصاري.[4]

قال ابن حجر: عمرو بن عامر البَجَلِّي، الكوفي، والد أسد بن عمرو مقبول من السادسة .[1]

---

1 ـ سير أعلام النبلاء للذهبي، ج10ص386، 387 .

2 ـ الثقات لابن حبان، ج9ص65 .

3 ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج8ص39 .

4 ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزّي، ج22ص94 .

أمّا عمرو بن عامر الأنصاري، الكوفي: روى عن: أنس بن مالك، وروى عنه: سفيان الثوري، وشريك بن عبد الله، وشعبة بن، ومسعر من كدام .[2]

قال ابن حجر: ثقة من الخامسة.[3]

الصحابي الجليل أنس بن مالك بن النضر، يكنّى أبا حمزة، وكان يسمّى خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويتسمّى به ويفتخر.[4]

4/ الحكم على الحديث:

هذا الحديث متفق على صحته، وقد رواه الشيخان[5]، وفيه جواز الصلوات المتعددة بوضوء واحد، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ لكل صلاة طلباً للأفضل، وصلّى الصلوات الخمس بوضوء واحد يوم الفتح عليه الصلاة والسلام.[6]

1 ـ تقريب التهذيب لابن حجر، ص423 .

2 ـ تهذيب الكمال للمزّي ج221ص92 .

3 ـ تقريب التهذيب لابن حجر ص423 .

4 ـ معرفة الصحابة لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: 430هـ)، ج1ص231، ت: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر ـ الرياض، ط1/1419هـ/1998م .

5 . أخرجه البخاري في صحيحه، باب الوضوء من غير حدث، ح رقم (214)، ج1ص51 .

6 ـ شرح سنن أبو داود لعبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي، ج11ص10 .

النموذج الثاني:

1/ نَصّ الحديث:

قال أبو داود في سننه: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا شريك، عن الركين بن الربيع، عن نعيم بن حنظلة، عن عمار، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {مَنْ كَانَ لَهُ وَجْهَانِ فِي الدُّنْيَا، كَانَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِسَانَانِ مِنْ نَارٍ}.

2/ تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود، والبخاري، وابن أبي شيبة، والدارمي، وأبو داود الطيالسي، والبيهقي، وأبو يعلى الموصلي، وابن حبان، من طريق شريك بن عبد الله النخعي، عن الركين بن الربيع، عن نعيم بن حنظلة، عن عمّار بن ياسر مرفوعا .[1]

3/ ترجمة رجال إسناد أبي داود:

أبو بكر بن أبي شيبة، شريك: تقدمت ترجمتهما.

---

1 ـ أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في ذي الوجهين، ح رقم (4873)، ج4ص268، وابن أبي شيبة في مصنّفه، كتاب الأدب، باب ما جاء في ذي الوجهين، ح رقم (25463)، ج5ص223، والدارمي في سننه، كتاب الرقائق، باب ما قيل في ذي الوجهين، ح رقم (2806)، ج3ص1819، وابن حبان في صحيحه، كتاب الحظر والإباحة، باب في ذي الوجهين، ح رقم (5756)، ج13ص68، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الشهادات، باب من عضه غيره بحد أو نفي نسب ردت شهادته، وكذلك من أكثر النميمة أو الغيبة، ح رقم (21157)، ج10ص415، وأخرجه في شعب الإيمان، باب حفظ اللسان عمّا لا يحتاج إليه، ح رقم (4540)، ج6ص507، وأبو داود الطيالسي في مسنده، ح رقم (679)، ج2ص35، وأبو يعلى الموصلي في مسنده، ح رقم (1620)،ج3ص193.

الركين بن الربيع بن عميلة الفزاري، أبو الربيع الكوفي، روى عن: أبيه، وابن عمر إن صحّ، وأبي الطفيل، ونعيم بن حنظلة، وجماعة، وروى عنه: زائدة، وشعبة، وجرير بن عبد الحميد، ومعتمر بن سليمان، وعبيدة بن حميد .[1]

وقد ذكره ابن حبان في ثقاته .[2]

وقال عنه أحمد بن حنبل: ثقة.[3]

نعيم بن حنظلة: ويقال: النعمان بن حنظلة، ويقال: النعمان بن ميسرة، ويقال: النعمان بن قبيصة، أو قبيصة بن النعمان بالشك، روى عن: عمار بن ياسر، وروى عنه: الركين بن الربيع.[4]

قال العجلّي: نعيم بن حنظلة، كوفي، تابعي ثقة .[5]

4/ الحكم على الحديث:

قال علي بن المديني: إسناده حسن ولا نحفظه عن عمّار، عن النبي صلى الله عليه وسلم إلاّ من هذا الطريق.[6]

1 ـ تاريخ الإسلام للذهبي، ج3ص653 .

2 ـ الثقات لابن حبان، ج4ص243 .

3 ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج3ص513 .

4 ـ تهذيب الكمال للمزّي، ج29ص481 .

5 . الثقات للعجلّي، ج2ص316 .

6 ـ تهذيب الكمال للمزّي، ج29ص482 .

حديث حسن بشواهده .[1]

الفرع الثاني: سنن الترمذي

النموذج الأول:

1/ نصّ الحديث:

قال الترمذي في سننه، حدثنا سلمة بن شبيب، وأحمد بن إبراهيم الدورقي، والحسن بن علي الحلواني، وعبد الله بن منير، وغير واحد، قالوا: حدثنا يزيد بن هارون قال: أخبرنا شريك، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر، قال: {رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَجَدَ يَضَعُ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وَإِذَا نَهَضَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ}.

1 . التحبير لإيضاح معاني التفسير لمحمد بن إسماعيل، أبو إبراهيم الصنعاني، المعروف بالأمير (ت:1182هـ)، ج4ص457، ت: محمد صبحي بن حسن أبو مصب، مكتبة الرشد ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية، ط1/1433هـ/2012م .

2/ تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه، والنسائي، والبيهقي، وابن حبان، وابن خزيمة، والدارمي، الدارقطني، من طريق شريك، عن عاصم بن كليب، عن وائل بن حجر مرفوعا.[1]

3/ ترجمة رجال إسناد الإمام الترمذي:

يزيد بن هارون بن زاذي، الإمام أبو خالد السلمي، مولاهم الواسطي، سمع من: عاصم الأحول، ويحي بن سعيد الأنصاري، وسليمان التيمي، وحميد الطويل، وبهز بن حكيم، وشعبة، وشريك، وخلق كثير، وروى عنه: أحمد، وابن المديني، وأبو خيثمة، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن مسلمة الواسطي، وخلق.[2]

قال العجلّي: ثقة ثبت في الحديث .[3]

---

1 ـ أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الصلاة، باب ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود، ح رقم (268)، ج2ص56، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه، ح رقم (838)، ج1ص222، وابن ماجه في سننه، كتاب الصلاة والسنّة فيها، ح رقم (882)، ج1ص286، والدارمي في سننه، كتاب الصلاة، باب أول ما يقع من الإنسان على الأرض إذا أراد أن يسجد، ح رقم (1359)، ج2ص834، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين قبل الركبتين، ح رقم (744)، ج1ص371، وفي السنن الصغرى (المجتبى)، كتاب التطبيق، باب رفع اليدين عن الأرض قبل الركبتين، ح رقم (1154)، ج2ص234، وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصلاة، باب البدء برفع اليدين من الأرض قبل الركبتين عند رفع الرأس من السجود، ح رقم (629)، ج1ص319، وابن حبان في صحيحه، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ح رقم (1912)، ج5ص237، والدارقطني في سننه، كتاب الصلاة، باب ذكر الركوع والسجود وما يجزي فيهما، ح رقم (1307)، ج2ص150، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب وضع الركبتين قبل اليدين، ح رقم (2628)، ج2ص142، وأخرجه = في السنن الصغرى، كتاب الصلاة، باب كيفية الركوع والسجود والاعتدال في الركوع والقعود بين السجدتين وجلسة الاستراحة والقعود في التشهد الأول والجلوس في التشهد الأخير، ح رقم (411)، ج1ص160 .

2 ـ تاريخ الإسلام للذهبي، ج5ص228 .

3 ـ الثقات للعجلّي، ج2ص368 .

عاصم بن كليب بن شهاب الجرمي، الكوفي، روى عن: أبيه، وأبي بردة بن أبي موسى، وعبد الرحمن بن الأسود بن يزيد، وعدّة، وروى عنه: شعبة، والسفيانان، وبشر بن المفضّل.[1]

قال الذهبي: كان فاضلا عابدا، وثّقه ابن معين، وغيره.[2]

وائل بن حجر بن سعد بن مسروق بن وائل بن ضمعج بن وائل بن ربيعة بن وائل بن النعمان بن زيد بن مالك بن زيد بن الحضرمي الكندي، كان ملك قومه، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم مسلما، فقربّه، وأدناه، وبسط رداءه، فأجلسه عليه، روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عدّة أحاديث، وحدّث عنه: ابناه؛ علقمة، وعبد الجبّار، وكليب بن شهاب الجرمي.[3]

قال ابن حجر: صحابي جليل، وكان من ملوك اليمن، ثم سكن الكوفة.[4]

4/ الحكم على الحديث:

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، لا نعرف أحدا رواه غير شريك .[5]

قال الدارقطني: تفرّد به يزيد، عن شريك، ولم يحدّث به عن عاصم بن كليب غير شريك، وشريك ليس بالقوي فيما يتفرّد به، والله أعلم .[6]

---

1 ـ الثقات المصدر السابق، ج2ص9 .

2 ـ تاريخ الإسلام المصدر السابق، ج3ص674 .

3 ـ تاريخ بغداد المصدر السابق، ج1ص558 .

4 ـ تقريب التهذيب لابن حجر ص580 .

5 السنن الترمذي، عقب حديث رقم (268)، ج2ص56 .

6 السنن للدارقطني، عقب حديث رقم (1307)، ج2ص150 .

النموذج الثاني:

1/ نصّ الحديث:

قال الترمذي في سننه، حدثنا علي بن حجر قال: أخبرنا شريك، عن أبي ربيعة، عن ابن بريدة، عن أبيه، رفعه قال:{ يَا عَلِيُّ لَا تُتْبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ فَإِنَّ لَكَ الأُولَى وَلَيْسَتْ لَكَ الآخِرَةُ}.

2/ تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي، وأبو داود، والإمام أحمد، وابن أبي شيبة، والحاكم، والبيهقي، من طريق شريك النخعي، عن أبي ربيعة الإيادي، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه مرفوعا.[1]

3/ ترجمة رجال إسناد الإمام الترمذي:

علّي بن حجر بن إيّاس بن مقاتل بن مخادش بن مشمرج، أبو الحسن السعدي المروزي، سمع: شريك بن عبد الله، وإسماعيل بن عيّاش، وإسماعيل بن علية، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وهشيم بن بشير، وخلقا كثيرا بالشّام، والعراق، والحجاز، وخراسان، والجزيرة، وروى عنه: البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وعبدان بن محمد المروزي، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، وخلق.[2]

قال النسائي: ثقة مأمون حافظ.[3]

---

1 ـ أخرجه الترمذي قي سننه، أبواب الأدب، باب ما جاء في نظرة الفجاءة، ح رقم (2777)، ج5ص101، وأبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب ما يؤمر به من غضّ البصر، ح رقم (2149)، ج2ص246، والإمام أحمد في مسنده، ح رقم (22974)، ج38ص74، و ح رقم (22991)، ص95، و ح رقم (23021)، ص129، وابن أبي شيبة في مصنّفه، كتاب النكاح، باب ما قالوا في الرجل تمر به المرأة فينظر إليها، من كره ذلك، ح رقم (17218)، ج4ص6، والحاكم في المستدرك، كتاب النكاح، ح رقم (2788)، ج2ص212، والبيهقي في شعب الإيمان، ح رقم (5038)، ج 7ص299 .

2 ـ تاريخ الإسلام للذهبي، المصدر السابق ج5ص1186 .

3 ـ تاريخ الإسلام المصدر السابق ص1186 .

وقال الذهبي: ثقة، حافظ، رحّال عالي الإسناد، كبير القدر.[1]

أبو ربيعة الإيّادي: واسمه عمر بن ربيعة، روى عن: الحسن البصري، وعبد الله بن بريدة وروى عنه: شريك بن عبد الله، وعلي بن صالح بن حي، ومالك بن مغول .[2]

قال ابن حجر: مقبول من السادسة .[3]

عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، أبو سهل، المروزي، الحافظ، الإمام، شيخ مرو وقاضيها، حدّث عن: أبيه فأكثر، وعمران بن الحصين، وعبد الله بن مغفل المزني، وأبي موسى، وعائشة، وأم سلمة، حدّث عنه: ابناه؛ صخر وسهل، ومطر الوراق، والشعبي، وقتادة، وأبو ربيعة الإيادي، وعطاء بن السّائب، وكهمس بن الحسن، وخلق سواهم.[4]

قال العجلّي: تابعي ثقة .[5]

بُريدة بن الحصيب الأسلمي بن عبد الله، يكنّى أبا عبد الله، وقيل يكنى أبا سهل، وقيل أبا الحصيب، وقيل يكنى أبا ساسان، والمشهور أبو عبد الله، أسلم قبل بدر.[6]

قال العجلّي: بريدة بن الحصيب الأسلمى من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلّم .[7]

---

1 ـ المصدر السابق نفسه ص1186 .

2 ـ تهذيب الكمال للمزّي، ج33ص305 .

3 ـ تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني، ص639 .

4 ـ سير أعلام النبلاء للذهبي، ج5ص50 .

5 ـ الثقات للعجلّي، ج2ص21 .

6 ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ج1ص185 .

7 ـ الثقات للعجلّي، ج2ص21 .

4/ الحكم على الحديث:

قال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلاّ من حديث شريك .[1]

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح، على شرط مسلم ولم يخرّجه .[2]

الفرع الثالث: سنن النسائي

النموذج الأول:

1/ نصّ الحديث:

قال النسائي في سننه: أخبرنا الحسين بن منصور، قال: حدثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثنا إبراهيم بن أبي العباس، قال: حدثنا شريك، عن عباس بن ذريح، عن أبي عون، عن عبد الله بن شداد، عن ابن عباس قال: {حُرِّمَتِ الْخَمْرُ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا، وَمَا أَسْكَرَ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ}

2/ تخريج الحديث:

أخرجه النسائي، والطبراني، من طريق شريك، عن عباس بن ذريح، عن أبي عون، عن عبد الله بن شدّاد، عن ابن عبّاس مرفوعا .[3]

1 ـ السنن للترمذي، ج5ص101، عقب حديث (2777) .

2 ـ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج2ص212، عقب حديث (2788) .

3 ـ أخرجه النسائي في السنن الصغرى، كتاب الأشربة، باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب السكر، ح رقم (5686)، ج8ص321، وفي السنن الكبرى، كتاب الأشربة، باب ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شرب المسكر، ح رقم (5176)، ج5ص109، والطبراني في معجمه، ح رقم (10841)، ج10ص339 .

وأخرجه ابن أبي شيبة، والطبراني، والدارقطني، والبيهقي، من طريق مسعر، عن أبي عون، عن عبد الله بن شداد، عن ابن عبّاس مرفوعا.[1]

3/ ترجمة رجال إسناد الإمام النسائي:

الحسين بن منصور بن جعفر بن عبد الله بن رزين، أبو علي السلمي النيسابوري الحافظ، روى عن: أخوي جده؛ عمر ومبشر، وأبي معاوية، وابن نمير، ووكيع، وسفيان بن عيينة، وطائفة، وروى عنه: البخاري، والنسائي، وأحمد بن سلمة، وأبو العباس السراج، وآخرون. ومن القدماء يحي بن التميمي، وهو أكبر منه .[2]

وثّقه النسائي، وقال الحاكم: هو شيخ العدالة والتزكية في عصره، وأخصّ الناس بيحي بن يحي. وكان يحي يعيب عليه اشتغاله بالشهادة .[3]

إبراهيم بن أبي العبّاس، ويقال: ابن العباس، أبو إسحاق السامري، كوفي نزل بغداد، روى عن: شريك، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وأيوب بن جابر، وبقية، وإسماعيل بن عياش، وعدّة، وروى عنه: أحمد بن حنبل، وعباس الدوري، ومعاوية بن صالح الأشعري، وجماعة، وروى له النسائي حديثا واحدا في الخمر.[4]

وثّقه الدارقطني، واختلط بآخرة، فحجبه أهله حتى مات.[5]

---

1 ـ أخرجه ابن أبي شيبة في مصنّفه، كتاب الأشربة، باب في الخمر وما جاء فيها، ح رقم (24067)، ج5ص97، والطبراني في المعجم الكبير، ح رقم (10839)، ج10ص338، والدارقطني في سننه، كتاب الأشربة، ح رقم (4666)، ج5ص461، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الأشربة، باب ما يحتج به من رخص في المسكر إذا لم يشرب منه ما يسكره، والجواب عنه، ح رقم (17405)، ج8ص517 .

2 ـ تاريخ الإسلام للذهبي، المصدر السابق ج5ص813 .

3 ـ تاريخ الإسلام، المصدر السابق نفسه ص813 .

4 ـ تاريخ الإسلام للذهبي، ج5ص528 .

5 ـ تاريخ الإسلام، المصدر السابق نفسه .

عبّاس بن ذريح، الكلبي، الكوفي، روى عن: شريح القاضي، وشريح بن هانئ، والشعبي، وجماعة، وروى عنه: زكريا بن أبي زائدة، ومسعر، وشريك، وجماعة .[1]

قال العجلّي: ثقة، وهو يرسل عن عائشة، لم يدركها في عداد الشيوخ .[2]

أبو عون الثقفي، محمد بن عبيد الله بن سعيد، الكوفي الأعور، روى عن: جابر بن سمرة، وابن الزبير، والقاضي شريح، وروى عنه: العبّاس بن ذريح، ومسعر، وسفيان، وشعبة، وثّقه ابن معين وأبو زرعة. [3]

قال العجلّي: محمد بن عبيد الله، أبو عون الثقفي، كوفي تابعي ثقة .[4]

عبد الله بن شدّاد بن الهاد أبو الوليد الليثي، المديني، حدّث عن: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، ومعاذ بن جبل، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وعائشة، وأم سلمة، وميمونة أمهات المؤمنين، روى عنه: طاوس بن كيسان، وعامر الشعبي، وأبو عون الثقفي، وكان ممّن نزل الكوفة .[5]

قال الخطيب البغدادي: كان من أكابر التابعين وثقاتهم .[6]

قال العجلّي: مدني، تابعي ثقة من كبار التابعين .[7]

---

1 ـ تاريخ الإسلام ج3ص255 .

2 ـ الثقات للعجلّي، ج2ص19 .

3 ـ تاريخ الإسلام ج3ص307 .

4 ـ الثقات للعجلّي، ج2ص247 .

5 ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج11ص148 .

6 ـ تاريخ بغداد المصدر السابق نفسه ص148 .

7 ـ الثقات للعجلّي، ج2ص37 .

4/ الحكم على الحديث:

قال النسائي: رواية أبي عون أشبه بما رواه الثقات عن ابن عباس. [1]

وهذا الحديث أخرجه النسائي ورجاله ثقات، إلاّ أنّه اختلف في وصله وانقطاعه، وفي رفعه ووقفه، وعلى تقدير صحته فقد رجح الإمام أحمد وغيره، أن الرواية فيه بلفظ: "والمسكر" –بضم الميم، وسكون السين– لا "السكر" –بضم، ثم سكون، أو بفتحتين– وعلى تقدير ثبوتها، فهو حديث فرد، ولفظه محتمل، فكيف يعارض عموم تلك الأحاديث، مع صحتها وكثرتها.[2]

وجاء عن الدارقطني قوله: وفي أسانيدها مقال، لكنها تزيد الأحاديث التي قبلها قوة وشهرة.[3]

النموذج الثاني:

1/ نصّ الحديث:

قال النسائي في سننه: أخبرنا أبو محمد موسى بن محمد هو الشامي، قال: حدثنا ميمون بن الأصبغ، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أنبأنا شريك، عن أبي إسحق، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله، رضي الله عنه، عن رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَمَرَ بِقَتْلِ الْحَيَّاتِ وَقَالَ: {مَنْ خَافَ ثَأْرَهُنَّ فَلَيْسَ مِنَّا}

1 ـ السنن للنسائي عقب حديث رقم (5686)، ج8ص321 .

2 ذخيرة العقبى في شرح المجتبى محمد بن علي الإثيوبي الوَلّوِي، ج40ص179، دار المعراج الدولية، ودار آل بروم، ط1416/1هـ/1996م .

3 . ذخيرة العقبى في شرح المجتبى المرجع السابق، ص179 .

2/ تخريج الحديث:

أخرجه النسائي، وأبو داود، والطبراني، من طريق شريك، عن أبي إسحاق، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ مرفوعا .[1]

3/ ترجمة رجال إسناد الإمام النسائي:

موسى بن محمد الشّامي، كنيته أبو محمد، روى عن: ميمون بن الأصبغ، وروى عنه: النسائي حديثا واحدا .[2]

ميمون بن الأصبغ: أبو جعفر النصيبي، روى عن: سعيد بن عامر الضبعي، ويزيد بن هارون، وأبي مسهر، وجماعة، وروى عنه: جعفر الفريابي، وحاجب بن أركين، وآخرون .[3]

قال الذهبي: كان ثقة .[4]

يزيد بن هارون، وشريك: تقدمت ترجمتهما .

أبو إسحاق السبيعي: عمرو بن عبد الله، الهمداني، الكوفي، روى عن: زيد بن أرقم، وعبد الله بن عمر، والبراء بن عازب، وجماعة من الصحابة، وعن خلائق من كبار التابعين، وينفرد بالأخذ عن كثير منهم، وروى عنه: الأعمش، وسفيان، وشعبة، وشريك، ومسعر، وأبو عوانة، وحفيده يوسف بن إسحاق، وابنه يونس، وابن عيينة، وأمم سواهم.[5]

---

1 ـ أخرجه النسائي في سننه (المجتبى)، كتاب الجهاد، باب من خان غازيا في أهله، ح رقم (3193)، ج6ص51، وأبو داود في سننه، باب في قتل الحيّات، ح رقم (5249)، ج4ص363، والطبراني في المعجم الكبير، ح رقم (9747)، ج9ص351، و ح رقم (10355)، ج10ص170 .

2 ـ تهذيب الكمال للمزّي، ج29ص143 .

3 ـ تاريخ الإسلام للذهبي، ج9ص174 .

4 ـ المصدر السابق نفسه ص174 .

5 ـ المصدر السابق، ج3ص473 .

قال الذهبي: أحد الأعلام وشيخ الكوفة، رأى عليًا ـ رضي الله عنه ـ يخطب.[1]

وقال أبو حاتم: أبو إسحاق السبيعي؛ ثقة، ويشبّه بالزهري في كثرة الرواية، واتّساعه في الرجال.[2]

القاسم بن عبد الرحمن؛ ابن صاحب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عبد الله بن مسعود الهذلي، أبو عبد الرحمن الكوفي، الإمام، المجتهد، قاضي الكوفة، حدّث عن: أبيه، وعبد الله بن عمر، وجابر بن سمرة، ومسروق، وطائفة، وروى عنه: الأعمش، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ومسعر بن كدام، وآخرون.[3]

قال يحيى بن معين: القاسم بن عبد الرحمن ثقة.[4]

عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، الهذلي، الكوفي، توفي أبوه وله ست سنين، وقد حفظ عن أبيه شيئا.[5]

روى عن: علي، والأشعث بن قيس، ومسروق، وغيرهم، وروى عنه: ابناه؛ القاسم، ومعن وهما من علماء الكوفة، وسماك بن حرب وأبو إسحاق وآخرون.[6]

وثقه ابن معين، وقال: لم يسمع لا هو ولا أخوه أبو عبيدة من أبيهما شيئا.[7]

---

1 ـ المصدر السابق نفسه ص473 .

2 ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج6ص243 .

3 ـ سير أعلام النبلاء للذهبي، ج5ص195، 196 .

4 ـ الجرح والتعديل، ج7ص112 .

5 ـ تاريخ الإسلام للذهبي، ج2ص854 .

6 ـ تاريخ الإسلام، المرجع السابق ص854 .

7 ـ المصدر السابق نفسه ص854 .

قال الذهبي: وحديثه في الصحيحين عن مسروق، وحديثه في السنن الأربعة عن أبيه، وهو قليل الحديث.[1]

4/ الحكم على الحديث:

حديث عبد الله بن مسعود ـ رضي الله تعالى عنه ـ هذا صحيح. [2]

وهذا الإسناد من ثمانيات المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ و رجاله كلّهم رجال الصحيح، غير شيخه، وشيخ شيخه، فمن أفراده. [3]

الفرع الرابع: سنن ابن ماجه

النموذج الأول:

1/ نصّ الحديث:

قال ابن ماجه في سننه: حدثنا سعيد بن يحيى بن الأزهر الواسطي قال: حدثنا إسحاق بن يوسف الأزرق، عن شريك، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ}

1 ـ المصدر السابق نفسه ص854 .

2. المرجع السابق نفسه ص341 .

3. ذخيرة العقبى المرجع السابق، ج26ص341 .

2/ تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه، والنسائي، وأبو يعلى، والطبراني، من طريق شريك، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن عبد الله بن مسعود مرفوعا .[1]

وأخرجه البخاري، ومسلم، وابن أبي شيبة، والإمام أحمد، والطيالسي، وابن ماجه، والنسائي، وابن حبان، والبيهقي، وأبو يعلى، من طريق الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله مرفوعا.[2]

1 ـ أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الدّيات، باب التغليظ في قتل مسلم ظلما، ح رقم (2617)، ج2ص873، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب المحاربة، باب تعظيم الدّم، ح رقم (3439)، ج3ص417، وأخرجه في السنن الصغرى، كتاب تحريم الدّم، باب تعظيم الدّم، ح رقم (3991)، ج7ص83، وأبو يعلى في مسنده، ح رقم (5414)، ج9ص285، والطبراني في معجمه، ح رقم (10425)، ج10ص191 .

2 ـ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدّيات، باب قول الله تعالى: {ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم} (النساء: 93)، ح رقم (6864)، ج9ص2، ومسلم في صحيحه، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب المجازاة بالدماء في الآخرة، وأنها أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة، ح رقم (1678)، ج3ص1304، والترمذي في سننه، أبواب الدّيات، باب الحكم في الدّماء، ح رقم (1396)، ورقم (1397)، ج4ص17، وابن ماجه في سننه، كتاب الدّيات، باب التغليظ في قتل مسلم ظلما، ح رقم (2615)، ج2ص873، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب المحاربة، باب تعظيم الدّم، ح رقم (3440)، و(3441)، و(3442)، و(3445)، ج3ص418، 419، وأخرجه في السنن الصغرى، كتاب تحريم الدّم، باب تعظيم الدّم، ح رقم (3992)، و(3993)، و(3996)، ج7ص83، 84، والإمام أحمد في مسنده، ح رقم (3674)، ج6ص192، و ح رقم (4200)، ج7ص255، و ح رقم (4213)، ج7ص261، وابن أبي شيبة في مصنّفه، كتاب الدّيات، باب أول ما يقضى بين النّاس، ح رقم (27948)، ج5ص457، وفي كتاب الأوائل، باب أول ما فعل ومن فعله، ح رقم(35867)، ج7ص259، وأبو داود الطيالسي في مسنده، ح رقم (267)، ج1ص215، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجراح(الجنايات)، باب تحريم القتل من السنّة، ح رقم (15860)، ج8ص39، وأبو يعلى في مسنده، ح رقم (5099)، ج9ص35، و ح رقم (5215)، ج9ص138 .

3/ ترجمة رجال إسناد الإمام ابن ماجه:

سعيد بن يحيى بن الأزهر، أبو عثمان الواسطي، سمع من: ابن عيينة، ووكيع، وجماعة، وروى عنه: مسلم، وابن ماجه، وعمران بن موسى السختياني، وغيرهم .[1]

وثّقه علي بن الحسين بن الجنيد.[2]

إسحاق بن يوسف بن مرداس القرشي، المخزومي، أبو محمد الواسطي، المعروف بالأزرق، **روى عن**: زكريا بن أبي زائدة، وسفيان الثوري، وسليمان الأعمش، وشريك بن عبد الله النخعي، ومسعر بن كدام، وهشام الدستوائي، **روى عنه**: أحمد بن إبراهيم الدورقي، وأحمد بن محمد بن حنبل، ويحيى بن معين، ومحمد بن عبيد الله بن المنادي .[3]

قال أحمد بن حنبل: إسحاق يعني الأزرق، ويزيد بن هارون كتبوا عن شريك بواسط من كتابه، وكان شريك رجلاً له عقل، يحدّث بعقله، وسماع هؤلاء أصحّ عنه.[4]

وسئل عنه، فقال: إي والله ثقة .[5]

1 ـ تاريخ الإسلام للذهبي، ج5ص1145 .

2 ـ تاريخ الإسلام، المصدر السابق نفسه ص1145 .

3 ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزّي، ج2ص496، 497، 498 .

4 ـ تهذيب الكمال المصدر السابق، ص498 .

5 ـ تهذيب الكمال المصدر السابق نفسه ص498 .

عاصم بن بهدلة وهو ابن أبي النجود الأسدي، مولاهم، الكوفي، أبو بكر المقرئ، وبهدلة هو أبو النجود، روى عن:حميد الطويل، وذكوان أبي صالح السمان، وزر بن حبيش الأسدي، وأبي وائل شقيق بن سلمة، روى عنه: أبان بن يزيد العطار، وإبراهيم بن طهمان، وإسرائيل بن يونس .[1]

قال أحمد بن حنبل: كان خيرا ثقة، والأعمش أحفظ منه، وكان شعبة يختار الأعمش عليه في تثبيت الحديث .[2]

قال الدارقطني: في حفظه شيء .[3]

وذكره ابن في الثقات، وقال: كان من القرّاء .[4]

أبو وائل شقيق بن سلمة، الأسدي، الكوفي، الإمام الكبير، شيخ الكوفة، مخضرم، أدرك النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وما رآه، حدّث عن: عمر، وعثمان، وعلي، وعمار، ومعاذ، وابن مسعود، وأبي الدرداء، وأبي موسى، وحذيفة، وعائشة، وخلق سواهم، وحدّث عنه: عاصم بن بهدلة، وأبو إسحاق، والأعمش، وعطاء بن السائب، وخلق كثير.[5]

قال الذهبي: كان من أئمة الدين .[6]

قال العجلّي: من أصحاب عبد الله، ثقة، رجل صالح .[7]

---

1 ـ تهذيب الكمال للمزّي، ج13ص473، 474، 475 .

2 ـ المصدر السابق، ج13ص476 .

3 ـ تهذيب الكمال المصدر السابق، ج13ص478 .

4 ـ الثقات لابن حبان، ج7ص256 .

5 ـ سير أعلام النبلاء للذهبي، ج4ص161، 162 .

6 ـ سير أعلام النبلاء المصدر السابق، ج4ص161 .

7 ـ الثقات للعجلّي، ج1ص459 .

4/ الحكم على الحديث:

هذا الحديث متفق عليه.[1]

وقال الإمام الألباني: صحيح. [2]

قال النووي: ليس هذا الحديث مخالفا للحديث المشهور في السنن أول ما يحاسب به العبد صلاته، لأنّ هذا الحديث الثاني فيما بين العبد وبين الله تعالى، وأمّا حديث الباب فهو فيما بين العباد، والله أعلم بالصواب. [3]

النموذج الثاني:

1/ نصّ الحديث:

قال ابن ماجه في سننه: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا شريك، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَخُذُوهُ، وَمَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}

1ـ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب القصاص يوم القيامة، ح رقم (6533)، ج8ص111، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب المجازة بالدماء في الآخرة، وأنها أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة، ح رقم(1678)، ج3ص1304، وهذا القول في: سبل السلام لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، المعروف بالأمير (ت:1182هـ)، ج2ص337، دار الحديث.

2. صحيح وضعيف ابن ماجه لمحمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، ج6 ص115، مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنّة .

3 ـ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا شرف الدين النووي (ت: 676هـ)، ج11ص167، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط1392/2هـ .

2/ تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه، والإمام أحمد، من طريق شريك .[1]

وأخرجه ابن ماجه من طريق جرير بن حازم .[2]

وأخرجه البيهقي، والإمام أحمد، من طريق عبد الله بن نمير.[3]

وأخرجه الترمذي، من طريق أبي معاوية .[4]

ثلاثتهم: (جرير، ابن نمير، وأبي معاوية) تابعوا شريكا في الرواية عن الأعمش، عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا .

3/ ترجمة رجال إسناد الإمام ابن ماجه:

ابن أبي شيبة، شريك، وأبو صالح السّمان: تقدمت ترجمتهم .

---

1 أخرجه ابن ماجه في سننه، افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب إتباع سنّة رسول الله صلّى الله عليه وسلم، ح رقم (1)، ج1ص3، والإمام أحمد في مسنده، ح رقم (8664)، ج14ص300

2 ـ أخرجه ابن ماجه في سننه، ح رقم (2)،ج1ص3 .

3 ـ أخرجه الإمام أحمد في مسنده، ح رقم (10429)، ج16ص268، والبيهقي في السنن الكبرى، باب قول الله تعالى: {وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم}(النور: 32) وأنّه يحتمل أن يكون دلّهم على ما فيه رشدهم بالنكاح، ح رقم (13593)، ج7ص166 .

4 ـ أخرجه الترمذي في سننه، أبواب العلم، باب في الانتهاء عمّا نهى عنه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ح رقم (2679)، ج5ص47 .

الأعمش سليمان بن مهران، الكاهلي، أبو محمد الأسدي، الكوفي، وروى عن: أبي وائل، وسعيد بن جبير، وأبي صالح السمان، وخلق كثير من كبار التابعين، وغيرهم، وروى عنه: سهيل بن أبي صالح، وشعبة، ومعمر، وسفيان، وجرير بن حازم، وعلي بن مسهر، ووكيع، وسفيان بن عيينة، وإسحاق بن يوسف الأزرق، وخلق كثير.[1]

قال الذهبي: الحافظ، الإمام، شيخ الإسلام، شيخ المقرئين والمحدّثين، قد رأى أنس بن مالك، وحكى عنه، وكان مع إمامته مدّلسا .[2]

قال سفيان بن عيينة: كان الأعمش أقرأهم لكتاب الله، وأحفظهم للحديث، وأعلمهم بالفرائض .[3]

قال العجلّي: ثقة كوفي وكان محدّث أهل الكوفة في زمانه .[4]

4/ الحكم على الحديث:

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح .[5]

وقال الألباني: صحيح.[6]

---

1 ـ سير أعلام النبلاء للذهبي، ج6ص226، 227، 228 ـ

2 ـ سير أعلام النبلاء المصدر السابق، ص226، 227 .

3 ـ سير أعلام النبلاء المصدر السابق، ص228 .

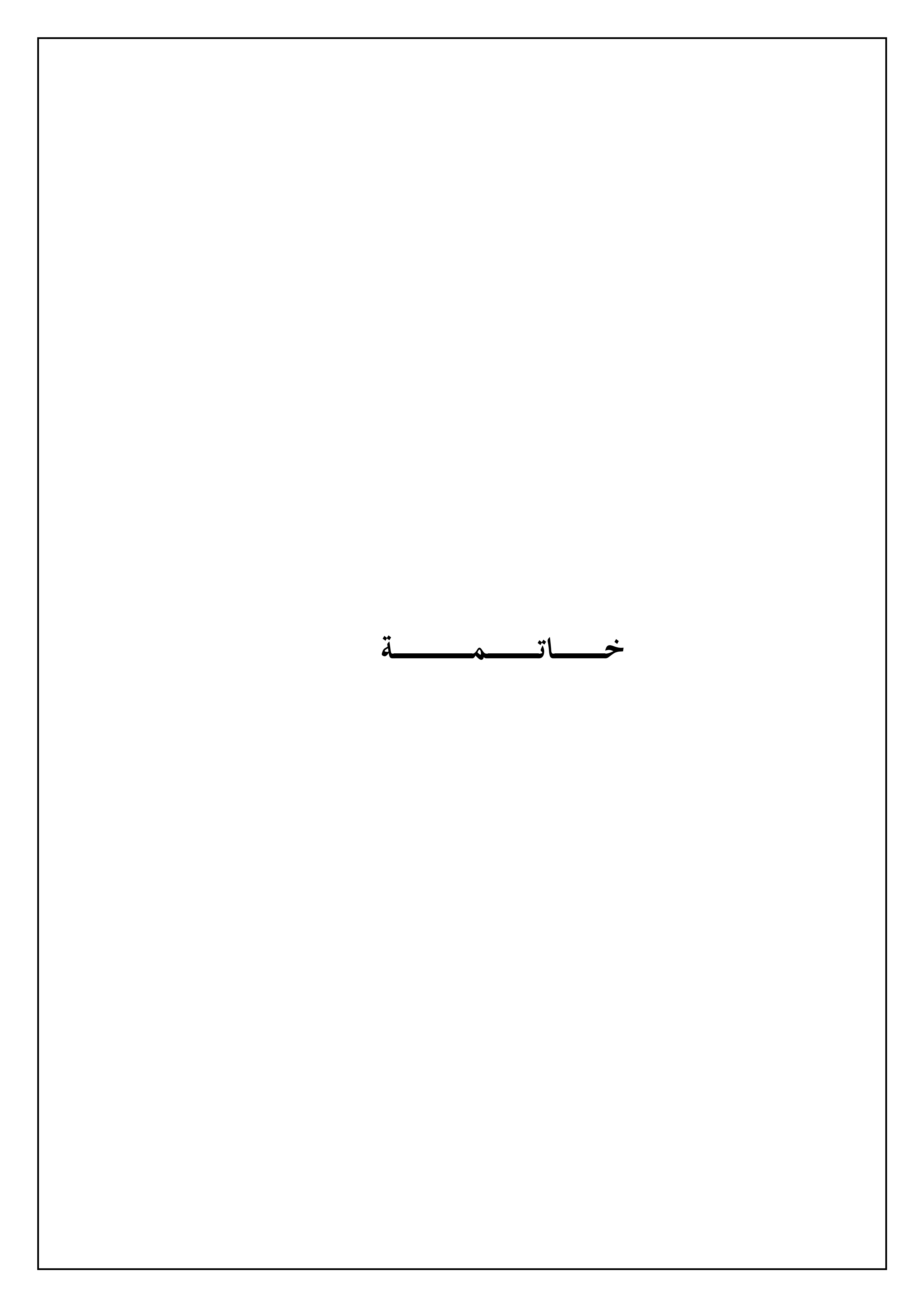
4 ـ الثقات للعجلّي، ج1ص432 .

5 ـ السنن للترمذي عقب حديث (2679)، ج5ص47 .

6 صحيح وضعيف ابن ماجه للألباني المرجع السابق، ج1ص73

ومن خلال ما ورد في المبحث يتبين:

أنّ مرويات شريك في الكتب الستّة وردت إمّا متابعة، أو شواهد، أو محتجّ بها، وذلك لأنّ شريك اختلط وتغيّر حفظه منذ تولّيه القضاء، وذلك أنّ البخاري أخرج له حديثا واحدا معلّقا بصيغة الجزم، غير مصرّح بالسماع، فنقول أنّ البخاري أتى بحديثه كشاهد، وأنّ مسلم أخرج له عدّة أحاديث كلّها متابعات، أمّا أصحاب السنن الأربعة فقد أخرجوا أحاديثه محتجين بها.



خـــاتـــمـــة

خاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه ومن والاه :

وفي ختام هذا البحث يمكن أن نستخلص بعض الأمور التي مررنا بها في هذه الدراسة في نقاط محددة، وهي كالتالي:

1 ـ أنّ الضبط هو علامة إتقان الراوي للحديث وحفظه له، سواء كان الضبط ضبط صدر أو ضبط كتاب، ويعرف ضبط الراوي: إمّا بتلقينه، أو مذاكرة محفوظه، أو بالنظر في أصول الراوي وكتبه، وغيرها من القواعد التي وضعها أئمة الجرح والتعديل .

2 ـ أنّ من أسباب اختلال الضبط هو: الانشغال التّام عن الحديث بغيره؛ كالانشغال بالقضاء، والعبادة، والفقه، وغير ذلك من الأمور التي تأخذ من صاحبها جهده، ووقته، وعقله، أو ذهاب كتب الراوي التي كان يعتمدها في روايته للحديث، فإمّا أنّها سرقت أو احترقت أو دفنت أو غرقت، وبالتالي يضعف حديثه، أو تكون هناك عوارض جسمية أو نفسية تعتري راوي الحديث، من مرض، أو اختلاط، أو فقد عزيز، أو سرقة بيت أو مال، وغيرها من الأمور المؤثرة على نفسية الراوي والتي تغيّر حاله، وبسببها يسوء حفظه وضبطه للحديث .

3 ـ كما أنّه كان للمحدّثين موقف اتجاه مهنة القضاء، أي: عدم موافقتهم على تولّي القضاء، الذي قد يكون سببًا في ابتعادهم عن رواية حديث رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وقد تجلّى ذلك من خلال ما ورد إلينا من أقوالهم وأفعالهم والتي توحي بمحبتهم لحديث رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وسنّته المطهرة .

4 ـ كذلك ورد في البحث بعض النماذج من روّاة الأحاديث الذين اشتغلوا بالقضاء إلى جانب التحديث، وأنّ منهم من أثّرت هذه المهنة على حفظه، وضبطه للحديث، فضعّف بذلك وردّت بعض مروياته .

5 ـ كما ورد في البحث ترجمة القاضي شريك بن عبد الله النخعي الذي ضعّف الأئمة بعض مروياته بسبب تولّيه القضاء، وذكر بعض شيوخه وتلاميذه، وذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، وفي مروياته بعد تولّيه القضاء، وكيف أنّه أرغم على ذلك .

6 ـ كما ذكر في البحث بعض النماذج لمرويات القاضي شريك بن عبد الله الواردة في الكتب الستّة ـ الصحيحين، والسنن الأربعة ـ ومن خلالها عرف كيف أثّر تولّي القضاء على حفظ شريك وضبطه في روايته للحديث .

وفي الختام نقدّم أهمّ التوصيات التي يمكن أن تساهم في الاعتناء بهذا العلم الجليل؛ علم الحديث النبوي الشريف:

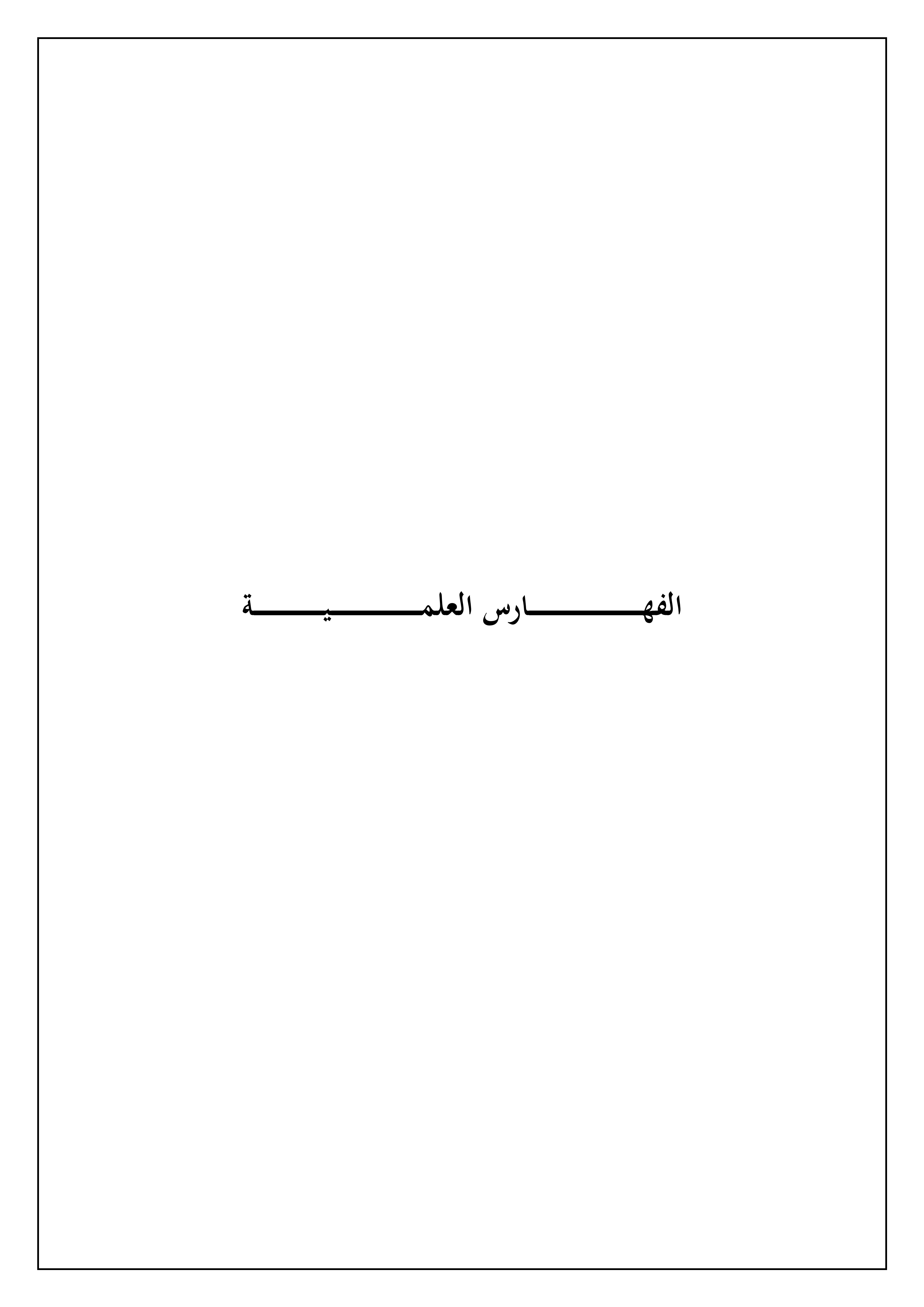
ـ أوصي الدارسين في هذا التخصص أن يقدّموا بحوثا ورسائل تبيّن أهمية علم الحديث، وجهود الأئمة المتقدمين فيه، وإخراجها من محيط الجامعة إلى العالم، ليعلم أنّ سنّة النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ كانت ولازالت محفوظة بحفظ الله لها، وتسخيره لها العلماء الجهابذة .

ـ المزيد من الاهتمام بكتب الجرح والتعديل، والقواعد التي وضعها علماء وأئمة الحديث في الحكم على الراوي ومروياته .

ـ المزيد من الاهتمام بمسألة ضبط الرواة ومعرفة الأسباب التي تخل به .

وفي الختام نسأل الله ـ سبحانه وتعالى ـ أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وأن يوفقنا ويسدّد خطانا، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه .

هذا والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله وسلّم على سيّدنا وحبيبنا وقدوتنا وقرة عيوننا محمّد صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما كثيرا .



الفهـــــــــارس العلمـــــــــيـــــــة

فهرس الآيات

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
﴿وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾	الإسراء	4	2
﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا﴾	الإسراء	23	2
﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾	طه	72	1
﴿وَلَا تَعۡجَلۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥ﴾	طه	114	2
﴿مَا سَمِعۡنَا بِهَٰذَا فِي ٱلۡمِلَّةِ ٱلۡأٓخِرَةِ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا ٱخۡتِلَٰقٌ﴾	ص	7	54
﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾	فصلت	12	4

فهرس الأحاديث والآثار والأبيات الشعرية

طرف الحديث: .... الصفحة

فهرس الآثار:

فهرس الأبيات الشعرية

فهرس الألفاظ الغريبة

فهرس الأعلام .... الصفحة

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم، مصحف المدينة للنشر الحاسوبي برواية حفص .

1ـ الأحاديث الواردة في القضاء: رسالة مقدّمة للحصول على درجة الماجستير في الحديث، للطالب سعيد محمّد المرّي، إشراف: د شرف القضاة، كلية الدراسات العليا ـ الجامعة الأردنية ـ نيسان (أبريل) 2002 .

2 ـ أخبار القضاة لأبي بكر محمد بن صدقة، الضبي، الملقب بوكيع (ت: 306هـ)، ت: عبد العزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، ط1/1366هـ/1947م .

3 ـ الإصابة في تمييز الصحابة لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (ت:852هـ)، ت: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1/1415هـ

4 ـ إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض بن موسى بن عياض، أبو الفضل اليحصبي، السبتي (ت: 544هـ)، ت: د. يحي إسماعيل، دار الوفاء ـ مصر، ط1/1419هـ/1998م .

5 ـ الأنساب لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي (ت 562هـ)، ت: عبد الرحمن بن يحي المعلّمي اليماني، وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد، ط1/1382هـ/1962م .

6 ـ البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، (ت 774هـ)، ت: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط1/1408هـ/1988م .

7 ـ بلوغ المرام من أدلّة الأحكام ابن حجر العسقلاني(ت:852هـ) ت: سمير بن أمين الزهري، دار الفلق ـ الرياض، ط7/1424هـ .

8 ـ تاج العروس من جواهر القاموس لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني أبو الفيض الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (ت1205هـ)، ت: مجموعة من المحققين ، دار الهداية للنشر .

9 ـ تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي، الخطيب، البغدادي (ت463هـ)، ت: بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي للنشر ـ بيروت ـ ط1/1422هـ / 2002م

10 ـ التاريخ الكبير لأبي محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت: 256هـ)، بحواشي: الشيخ محمود محمّد خليل، دائرة المعارف العثمانية ــ حيدر آباد ـ الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

11 ـ تاريخ الإسلام للذهبي لأبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي (ت: 748هـ)، ت: د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1/2003م .

12 ـ تاريخ دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر (ت: 571هـ)، ت: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ط/1415هـ/1995م .

13 ـ التاريخ الأوسط لأبي عبد الله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت 256هـ)، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، ط1/1397هـ/1977م .

14 ـ التحبير لإيضاح معاني التفسير لمحمد بن إسماعيل، أبو إبراهيم الصنعاني، المعروف بالأمير (ت:1182هـ)، ت: محمد صبحي بن حسن أبو مصعب، مكتبة الرشد ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية، ط1/1433هـ/2012م .

15ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(911هـ) ت: أبوقتيبة الفريابي، دار طيبة .

16 ـ تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط1/1419هـ/1998م .

17ـ تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، الكناني، العسقلاني (ت:852هـ)، ت: محمّد عوامة، دار الرشيد ـ سوريا ـ ط1/1406هـ/ 1986م .

18 ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، جمال الدين بن الزكي، أبي محمد القضاعي، الكلبي، المزّي (ت: 742هـ) ت: بشار عوّد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت ط1/1400هـ/1980م .

19ـ الثقات لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلّي الكوفي (ت261هـ)، ت:عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة ـ السعودية، ط1/1405هـ/1985م.

20 ـ الثقات لأبي حاتم محمد بن حبان، التميمي، الدارمي، البستي (354هـ)، تحت مراقبة: د.محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد ـ الدكن ـ الهند، ط1/1393هـ/1973م .

21 ـ الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، ابن أبي حاتم (ت 327هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ بحيدر آباد الدكن ـ الهند، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ ط1/1271هـ/ 1952م .

22 ـ الجرح والتعديل لإبراهيم بن عبد الله اللاحم، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية.

23 ـ رد المحتار على الدر المختار لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت1252هـ)، دار الفكر . بيروت . ط2/1412هـ/1992م .

24 ـ الرسالة لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي الشافعي (ت204هـ)، ت: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر ـ ط1/1358هـ/1940م.

25 ـ سبل السلام لمحمد بن إسماعيل أبو إبراهيم الصنعاني، المعروف بالأمير، (ت:1182هـ)، دار الحديث.

26 ـ السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: 275هـ)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا ـ بيروت.

27 ـ السنن لأبي محمد بن عيسى الترمذي (ت: 279هـ)، ت: أحمد محمد شاكر، مكتبة مصطفى الحلبي، ط2/1395هـ:1975م .

28 ـ السنن الصغرى (المجتبى) لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: 303هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدّة، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط2/1406هـ1986م .

29 ـ السنن لأبي عبد الله بن ماجه محمد بن يزيد القزويني (ت: 273هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية .

30 ـ السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت: 458هـ) ت: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت،ط3/1424هـ/2003م

31 ـ السنن الكبرى لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت:303هـ)، ت: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط1/1421هـ/2001م .

32 ـ السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين، الخراساني، البيهقي،(ت: 458هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط3/1424هـ/2003م .

33 ـ سير أعلام النبلاء لشّمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، (ت 748هـ)، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3/1405هـ/1985م.

34 ـ شرح سنن أبو داود لعبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي.

35 ـ ذخيرة العقبى في شرح المجتبى محمد بن علي الإثيوبي الوَلَّوِي، دار المعراج الدولية، ودار آل بروم، ط1/1416هـ/1996م .

36 ـ شرح علل الترمذي لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي(ت 795هـ)، ت: د . همّام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار ـ الزرقاء ـ الأردن، ط1/1407هـ/ 1987م .

37 ـ شعب الإيمان لأبي بكر البيهقي(458هـ)، د. عبد العلي عبد الحميد حامد، ومختار أحمد الندوي، مكتبة ـ الرياض ـ والدار السلفية، بومباي ـ بالهند، ط1/1423هـ/2003م.

38 ـ صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي(ت256هـ)، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1/1422هـ .

39 ـ صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج، القشيري، النيسابوري،(ت: 261هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

40 ـ صحيح ابن حبان لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (354هـ)، ت:شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط1414/2هـ – 1993م .

41 ـ صحيح ابن خزيمة لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت: 311هـ)، ت: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت .

42 ـ صحيح وضعيف ابن ماجه لمحمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنّة .

43 ـ الطبقات الكبرى لأبي محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي، لُقِّب بابن سعد، وبكاتب الواقدي (ت: 230هـ)، ت: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1410/1هـ/1990م .

44ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت: 852هـ)، قام بخدمته: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة ـ بيروت، ط/ 1379هـ .

45ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت 902هـ) ت: علي حسين علي، مكتبة السنة للنشر ـ مصر ـ ط1424/1هـ/2003م .

46 ـ الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني (ت:365)، ت: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، عبد الفتاح أبو سِنة، الكتب العلمية

47 ـ كشاف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلي(ت1051هـ)، دار الكتب العلمية .

48 ـ الكفاية في علم الرواية لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، المعروف بالخطيب البغدادي (ت 463هـ)، ت: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة .

49 ـ الكلّيات لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي الحنفي(ت1094هـ) ت: عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة للنشر . بيروت .

50 ـ لسان العرب لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت711هـ) ، دار صادر ـ بيروت، ط3/ 1414هـ .

51 ـ المجروحين من المحدّثين، لمحمّد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، (ت: 354هـ)، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي ـ حلب ـ ط1/1396هـ .

52 ـ المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت458هـ)، ت: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط1/1421هـ/2000م .

53 ـ المختصر في أصول الحديث لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت816هـ)، ت: علي زوين، مكتبة الرشد للنشر . الرياض . ط1/1407هـ .

54 ـ المستدرك على الصحيحين الحاكم،(ت405هـ)، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1/1411هـ/1990م .

55 ـ المسند لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي البصري(ت:204هـ)، ت: د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر ـ مصر، ط1/1419هـ/1999م .

56 ـ المسند لأبي عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل الشيباني (ت:241هـ)، ت: عمرو عبد المنعم سليم، مؤسسة الريان، ط1/1423هـ/2002م .

57 ـ المسند لأبي يعلى أحمد بن علي بن هلال التميمي الموصلي(ت:307هـ) ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث ـ دمشق ـ ط1/1404هـ/1984م.

58 ـ المصنّف لأبي بكر عبد الرزّاق بن همام الحميري، اليماني، الصنعاني(ت:211هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي ـ الهند، ط1403/2هـ .

59 ـ المصنّف لأبي بكر عبد الله بن أبي شيبة (ت:235هـ)، ت: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط1/1409هـ.

60 ـ المعجم الكبير لسليمان بن أحمد اللخمي، الشّامي، أبو القاسم الطبراني(ت:360هـ) ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي ـ مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، الطبعة الثانية .

61 ـ المعجم الأوسط للطبراني، ت: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين ـ القاهرة.

62 ـ معرفة أنواع علوم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح لعثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح الشَّهْرَزُوري، (ت643هـ) ت: نور الدين عتر، دار الفكر ـ سوريا ـ دار الفكر المعاصر . بيروت . 1406هـ/1986م .

63 ـ معرفة الصحابة لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: 430هـ)، ت: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر ـ الرياض، ط1/1419هـ/1998م .

64 ـ مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت 395 هـ) ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للنشر، ط/ 1399هـ/1979م .

65 ـ منح الجليل شرح مختصر خليل لمحمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبد الله المالكي (ت1299هـ)، دار الفكر . بيروت . 1409هـ /1989م .

66 ـ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا شرف الدين النووي (ت: 676هـ) دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط2/1392هـ .

67 ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشّمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت:748هـ) ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان، ط1/1382هـ/1963م .

68 ـ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي(ت1004هـ)، دار الفكر بيروت، آخر طبعة: 1404هـ /1984م

الموضوع .... **الصفحة**